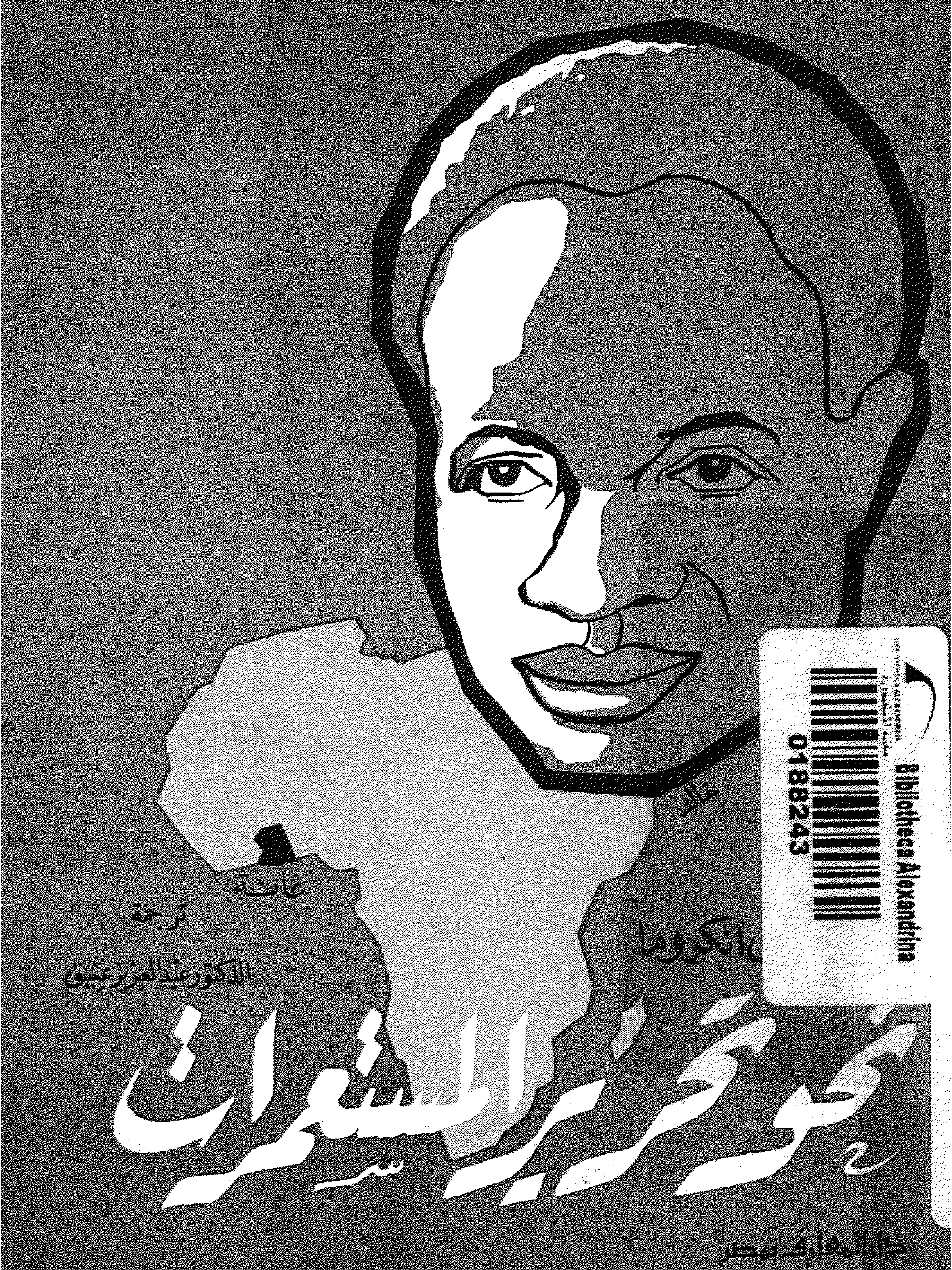

نحو تحرير المستعمرات
انكروما
غانة
ترجمة
الدكتور عبد العزيز عتيق
دار المعارف بمصر

اهداءات ٢٠٠١

أ.د. محمـــد ديـــاب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

نحو تحرير المستعمرات

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم
إدارة الشئون العامة

كوامى انكروما

نحو تحرير المستعمرات

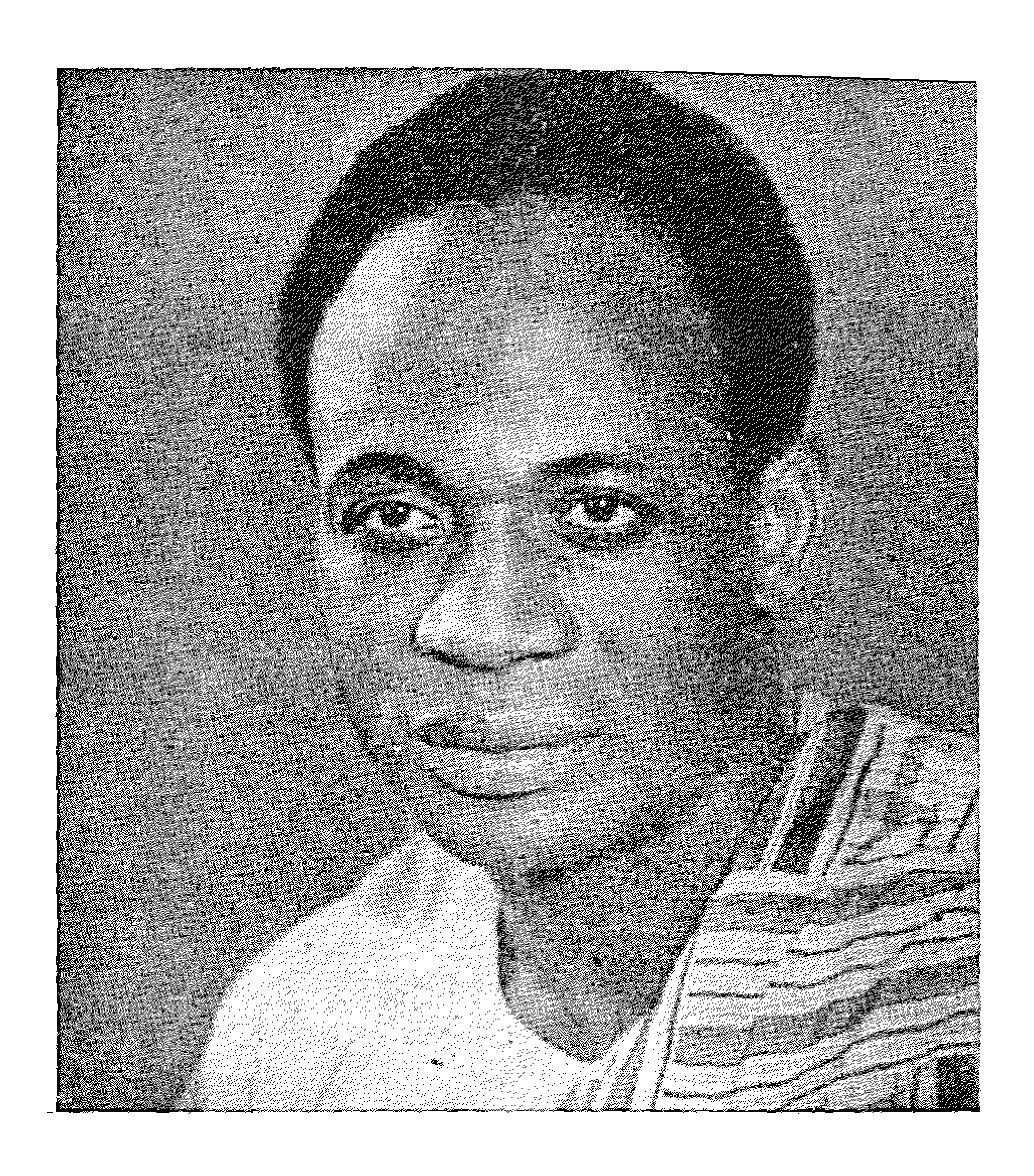
أفريقيا فى كفاحها ضد الاستعمار

ترجمة

الدكتور عبد العزيز عتيق

دار المعارف بمصر

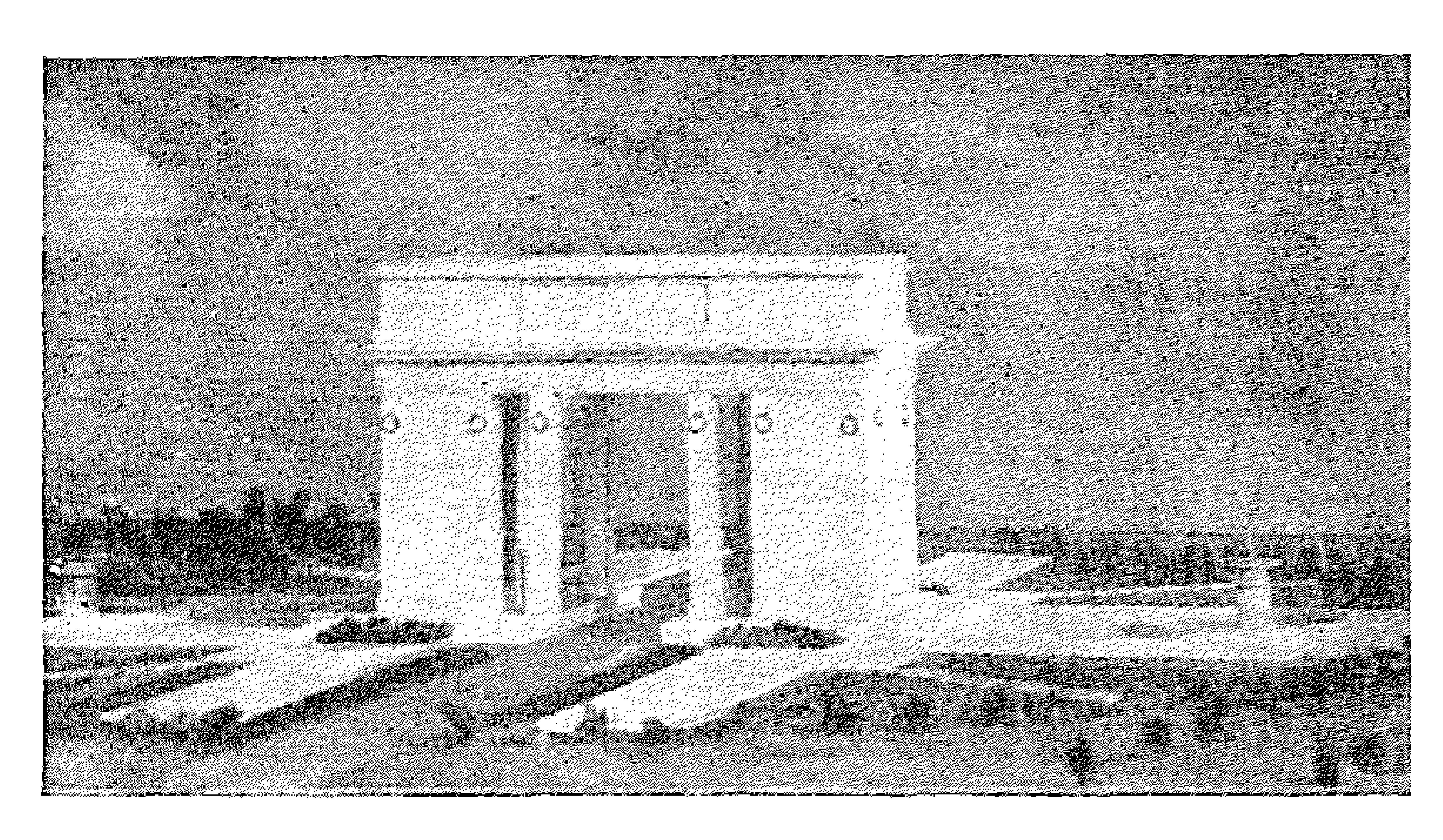




الدكتور كوامى انكروما



الفهـرس



بوابة الحرية



مقدمة

للأستاذ أحمد نجيب هاشم
وكيل وزارة التربية والتعليم

كان من أجل نتائج الحرب العالمية الثانية شأناً ، وأعظمها أثراً ، وأوسعها نطاقاً ، أن شرعت شعوب آسيا وأفريقية تنزع عنها نير الاستعباد وتحطم قيود الاستعمار ، وأصفاد الاستغلال التى فرضتها عليها الدول الاستعمارية الكبرى ردحاً طويلا من الزمان ، وأخذت ترفع الصيحات مدوية مطالبة بحقها المشروع فى أن تحكم نفسها بنفسها وأن يكون لها صوت فى تدبير شئون العالم .

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة مؤكداً الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقيمته ، والمساواة فى الحقوق بين الأمم الصغيرة والكبيرة ، وتوفير أسباب التقدم والكرامة لجميع الشعوب .

وكان من بين الشعوب الأفريقية التى كافحت فى سبيل خلع نير عبوديتها ، وجاهدت جهاداً كبيراً فى تنظيم صفوفها وتوحيد كلمتها ،

شعب غانة الكريم . وأخيراً تم له النصر المبين على قوى الاستعمار الهائلة وتم له الفوز باحتلال مكان عزيز بين دول العالم المتحررة منذ أعلن استقلاله فى ٦ مارس ١٩٥٧ .

ويسعدنى أن أقدم لأبناء الوطن العربى كتاباً جليلا ألفه باللغة الإنجليزية زعيم كبير من زعماء حركات التحرير ، وقائد رفيع المكانة فى قلوب مواطنيه ومواطنى الشعوب الأفريقية جمعاء : هو الدكتور كوامى انكروما رئيس وزراء غانة وزعيم نهضتها الحديثة ، ورائدها الأول فى مضمار التقدم والرقى .

وترجع قصة ترجمة هذا الكتاب إلى زيارة قمت بها إلى ذلك الوطن الأفريقى العزيز . فقد كان من محاسن التوفيق أن اخترت عضواً فى وفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية إلى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الذى عقد فى مدينة أكرا من ١٥ أبريل ١٩٥٨ إلى الثالث والعشرين من ذلك الشهر . ومثلت فيه الدول الثمان المستقلة فى أفريقية وهى : ليبيا ، وتونس ، والمغرب ، والسودان ، وأثيوبيا ، وليبيريا ، وغانة والجمهورية العربية المتحدة . ويمكن أن يعد هذا المؤتمر تكملة لمؤتمر باندونج الذى عقد فى ربيع عام ١٩٥٥ ، وحضرته وفود ٢٩ دولة هى كبرى دول قارتى آسيا وأفريقية ، والذى اتخذ قرارات كان لها دوى كبير فى مشارق الأرض ومغاربها أضفتها فى نهاية هذا الكتاب . فقد أظهر

مندوبو تلك الدول أن بلادهم عقدت العزم على أن تكون سيدة نفسها ، وأن تستأصل شأفة الاستعمار من جميع منابتها الخبيثة ، وأنها تستمسك بميثاق الأمم المتحدة ، وتنتوى العمل على رفع مستوى معيشة أهلها وترقية حياتهم الثقافية والاجتماعية بكل ما تملك من قوى وموارد أدبية ومادية .

وقد شعرت وزملائى أعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة منذ أن وطئت أقدامنا أرض غانة أننا حللنا بين أهلنا وأقاربنا ، ونزلنا بين أصدقاء وأحباب ، ومع أن الشقة إلى بلادهم بعيدة ، إلا أننا قريبون إلى قلوبهم محببون إلى نفوسهم .

ولست أقصد هنا أن أتحدث عن التوصيات والقرارات التى أجازها مؤتمر أكرا خلال اجتماعاته التى دامت أسبوعاً كاملا ، وعقدت كل يوم صباحاً ومساء ، وإنما يطيب لى أن أذكر أنه أتيح لى خلال هذه الزيارة التى أحمل لها أسعد الذكريات — شرف لقاء الدكتور انكروما الذى رأس المؤتمر طول مدة انعقاده . كما كان لى حظ الاستماع إلى خطبه البليغة وأحاديثه الممتعة . وكان من الطبيعى أن أتعرف إلى بعض من آثار قلمه ، فهو مؤلف له شأن فى بلاده . وقد وفقت إلى الاطلاع على كتابين له : سرد فى أحدهما فى إسهاب سيرته ونضاله ضد الاستعمار ، وهو كتاب

مثير حقاً ، وآمل أن يجد طريقه إلى المكتبة العربية فى وقت قريب .

أما الكتاب الثانى ، فقد استرعانى عنوانه وهو « نحو تحرير المستعمرات — أفريقيا فى كفاحها ضد الاستعمار » . وقد أعجبت بأسلوبه البليغ ، وعباراته الرصينة ، وأمثلته الملهمة،واقتراحاته العملية الجريئة وتأثرت أيما تأثر بروح كاتبه الثائر وكفاحه المجيد ونضاله الطويل لانتزاع حقوق بلاده من براثن المستعمر العنيد الماكر .

وعند عودتى من « أكرا » ومقابلتى للسيد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم ، جاء عرضاً خلال حديثى معه ذكر هذا الكتاب فأشار سيادته بنقله إلى اللغة العربية،وقد قام الدكتور عبد العزيز عتيق المدير المساعد لإدارة الثقافة العامة بترجمته فى أمانة ودقة ، وقالب عربى أصيل جدير بكل تقدير وثناء .

* * *

والدكتور كوامى انكروما زعيم مرموق من زعماء تحرير الشعوب ، وإن كانت غانة لا تزال داخل إطار الكومنولث البريطانى،وقد أراد أن يبنى أمة ، وأن ينقذ شعباً من مخالب الاستعمار . فكافح وناضل ، وجاهد وثابر ، ولم تلن له قناة ولم يرضخ للضيم والذل . وأخيراً تم له النصر

وكسب ظفراً عظيما، بل لعله فى نظر جميع الشعوب الأفريقية أمل من آمالها الكبار ، وقبس من أضواء عزها وكرامتها .

ولد كوامى انكروما فى سنة ١٩٠٩ من أسرة متوسطة امتازت بالتقوى والجلد والكفاح وحب العمل. وإذ لمح أبواه فى طفلهما الصغير مخايل الذكاء عملا على أن يوفرا له أسباب التعلم . فالتحق كوامى الصغير بمدرسة ابتدائية أنشأتها إحدى طوائف المبشرين الرهبان الكاثوليك ، وسرعان ما لفت إليه أنظار مدرسيه الأجانب فعينوه فور تخرجه مدرساً فى نفس مدرسته الابتدائية . ولكن الفتى انكروما كان منذ حداثته متعطشاً للعلم ، تواقاً إلى الاغتراف من مناهل المعرفة ، فلم يقنع بوظيفته هذه ، وسهل له أساتذته الالتحاق بكلية أشيموتا الثانوية الحكومية ، وبعد تخرجه فيها رأى الاستزادة من الثقافة العالية، فشد الرحال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفى جيبه دريهمات أعانه بها أحد أعمامه . وتلقى دراسته الجامعية بجامعة لنكولن ببلدة أكسفورد بولاية بنسلفانيا ، وهى جامعة خاصة بالطلبة الزنوج . ودرس فيها اللاهوت والفلسفة، وقرأ أكثر كتب هيجل وكانت الفيلسوفين الألمانيين الذائعى الصيت . كما قرأ الكثير من الكتب فى تاريخ الثورة الفرنسية . وحصل انكروما فى نهاية دراسته على درجة البكالوريوس ثم درجة الماجستير ، ثم منحته جامعته فيما بعد درجة الدكتوراه الفخرية اعترافاً بجهوده فى رفع شأن مواطنيه وكفاحه فى سبيل نهضتهم . وقد أشاد أساتذته

بجده ونشاطه ، لا فى ميدان التحصيل العلمى فحسب ، بل فى نضاله لتحرير بلاده ، هذا النضال الذي تمثل فى اشتراكه فى المؤتمرات التى كانت تعقد بأمريكا،واهتمامه بخير زملائه الطلاب الذين انتخبوه رئيساً لجمعية الطلبة الأفريقيين فى الولايات المتحدة وكندا .

ورأى انكروما أن يستكمل دراساته العالية . فرحل إلى انجلترا واستقر به النوى بمدرسة الاقتصاد بجامعة لندن،وهى كلية ذات مقام ملحوظ فى تلك البلاد . وكان من بين أساتذته «هيو دالتون» الذى صار وزيراً للمالية فى وزارة العمال (١٩٤٥ — ١٩٥٠) و«هارولد لاسكى» الكاتب السياسى وأستاذ علم السياسة بجامعة لندن . وكلف انكروما بدراسة النظم الاشتراكية وعنى ببحث أنظمة نقابات العمال البريطانية وحزب العمال البريطانى ، كما اشترك فى أثناء إقامته بلندن فى اتحاد طلبة غرب أفريقية .

ثم دعاه «حزب المؤتمر الشعبى» بمستعمرة ساحل الذهب — وهو الاسم القديم لغانة — للحضور إلى الوطن ليكون سكرتيراً عاماً للحزب، فلبى النداء بعد غيبة استمرت اثنى عشر عاماً . وعاد إلى بلاده وقد اكتملت له عناصر الزعامة ، والتقت فى شخصه أسباب الكفاح والنهضة ، وتجلت مواهبه بصفة خاصة فى تنظيم نقابات العمال وإنشاء اتحادات الشباب ، وتأسيس الجمعيات الأهلية للفلاحين الفقراء ، وبث الوعى السياسى بين مواطنيه ، والعمل على استيقاظهم من غفوتهم الطويلة . وتفرغ للكفاح

السياسى فى تحرير وطنه . فما أن مضى وجيز وقت حتى أعمل فيه الاستعمار أظافره ، وغيبه مع نفر كريم من مواطنيه فى السجون . وهى قصة مكررة مبتذلة من قصص الاستعمار الأوربى فى سبيل تشبثه بالبقاء قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة : قصة رأيناها فى مصر والهند وأندونيسيا وما زلنا نراها فى الجزائر وغيرها .

ولكن اعتقال انكروما وزملائه زاد الحماس ضراماً ، والثورات اشتعالا فاضطر الحاكم البريطانى لمستعمرة ساحل الذهب أن يطلق سراحه ، ولكنه ما لبث أن أعاده بعد قليل إلى السجن . فاشتدت المظاهرات فى أكرا ، وقامت حركة عصيان مدنى ، وأخيراً اضطرت الحكومة إلى إطلاق سراحه بعد أن نال حزبه فوزاً ساحقاً فى الانتخابات العامة التى جرت سنة ١٩٥١ ودعاه الحاكم إلى تأليف أول وزارة دستورية قامت فى غانة .

وشخصية انكروما تتميز بسمات خاصة تستهوى الكثيرين إليه ، وتحببه إلى قلوب مواطنيه . وهو لا يدخن ، ولا يحتسى خمراً ، ويقضى الساعات الطويلة فى العمل والتفكير ، ومقابلة مواطنيه الذين يقصدونه فيما جل وما دق من شئونهم . وقد حبته الطبيعة بحيوية موفورة ، وذكاء فارط وذهن صاف ، ونظر ثاقب ، وهو ماهر فى أساليب الجدال ، سريع الوصول إلى جوهر الموضوع ، بارع النكتة ، لطيف المحضر ، يمقت الجمود ويبغض التقيد بالنواحى الشكلية أو حرفية اللوائح والقوانين . ولقد

وصفه الكاتب الصحفى «جون جنثر» فى كتابه «داخل أفريقيا» بأن قراراته النهائية تتسم بشىء كثير من الاستنارة، والمرونة، والبصيرة التى تنفذ إلى أعماق الأمور .

ولعل أقوى ما يتحلى به انكروما من كريم المناقب ، تمسكه بالقومية الأفريقية ، وحبه للحرية يملأ جنبات قلبه الكبير ، فإذا ما حدثك عن آماله وأمانيه انطلق فى شعور فياض يبين ما يرجوه من مستقبل زاهر ومكانة عزيزة ، لا لشعبه فحسب بل لجميع الشعوب الأفريقية . استمع إليه وهو يلقى خطابه الختامى فى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة فى أكرا إذ يقول :

« لقد كانت المشكلة الرئيسية التى واجهتنا فى هذا المؤتمر هى شق الطريق وتعبيده للاحتفاظ باستقلالنا . هذا الاستقلال الذى كلفنا عناء شديداً وجهوداً مريرة . كما يهمنا الاحتفاظ بسيادتنا وسلامة أراضينا ووحدة شعوبنا . ونستطيع أن نلمس أهمية السلم لنا فى هذا المضمار . ففى عالم يسوده السلم والاستقرار نستطيع أن نواجه التزاماتنا الكبرى التى تفرض علينا أن نعمل للقضاء على الاستعمار فى أشكاله المختلفة وأساليبه المتعددة بين شعوب العالم : الأمر الذى يقتضينا تنظيم اقتصادياتنا القومية على أسس جديدة تضمن رفاهية شعوبنا وسيادتها . ومن أجل كفالة السلام انتهينا فى مؤتمرنا هذا إلى المناداة باحترام ميثاق الأمم المتحدة ، والتمسك بالمبادىء التى أعلنها مؤتمر باندونج، واعتبار التعايش السلمى السياسة المثلى والمبدأ الذى يكفل للشعوب حياة كريمة ، فإذا أضفنا إلى ذلك توصيتنا بتدعيم

النشاط المتواصل لتحريم إنتاج وتجارب الأسلحة الذرية والنووية تفادياً لتدمير واسع وموت محقق للبشرية ، كان لنا أن نأمل فى خير الإنسانية وإسعادها ،وكان لنا أن نصبو إلى مستقبل يوفر لها أسباب العزة والكرامة والرفاهية . »

هذه عبارات صادرة من قلب مؤمن بأفريقية . قلب يعمل من أجل نصرة قضية الحرية وقضية السلام .

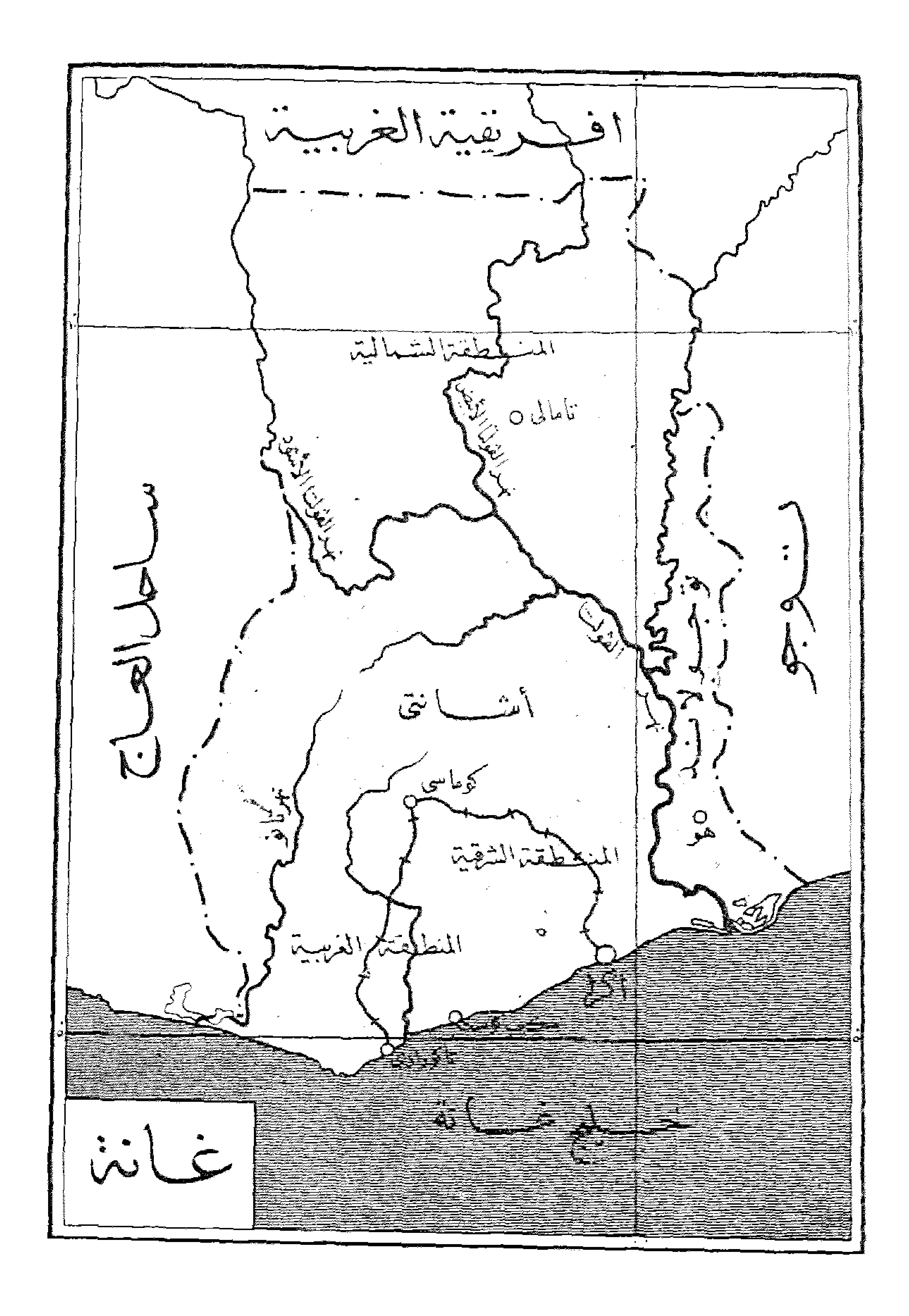
تلك هى شخصية أفريقية . . .

وهذه هى صحوة أفريقية . . .

أحمد نجيب هاشم

غـانـة

* فى مارس ١٩٥٧ احتفل شعب « ساحل الذهب » بمولد دولته المستقلة تحت اسم « غانة » وهو اسم كان المسلمون يطلقونه على جميع النواحى التى تقع جنوبى المغرب ، وغربى السودان .
* وفى الشهر نفسه دخلت « غانة » الأمم المتحدة ، فأصبحت الدولة الواحدة بعد الثمانين بين الدول الأعضاء فى هذه المنظمة الدولية .
* مساحة غانة ٢٣٥,٠٠٠ كيلو متر مربع .
* عدد السكان ٤,٦٠٠,٠٠٠
* تنقسم الدولة إلى خمس مقاطعات . المنطقة الشمالية — أشانتى — توجولاند — المنطقة الشرقية — المنطقة الغربية .
* تعتبر غانة أول بلد منتج للكاكاو ، وهو أهم حاصلاتها الزراعية .
* بها مناجم ذهب هامة .
* تصدر المنجنيز والأخشاب والكاكاو والتبغ .
* يعتبر صيد الأسماك من أهم عناصر الثروة القومية .
* أهم مدنها : «أكرا» وهى العاصمة . « كوماسى » . « كيب كوست » . « تاكورادى » .



افريقية الغربية
المنطقة الشمالية
تامالى
ساحل العاج
توجو
أشانتى
كوماسى
المنطقة الشرقية
هو
المنطقة الغربية
أكرا
خليج غانة
غانة

نَحْوَ تَحْرِيرِ المُسْتَعْمَرَاتْ

الإهداء

- إلى صديقى ومواطنى ف. س. رولاند.
- وإلى شباب المستعمرات.
- إلى طليعة الحرية فى المستعمرات.

كلمات

● إن كل ثورة حقيقية منهاج فى ذاتها . منهاج ينبثق من مبدأ أساسى إيجابى جديد عام ...وأول شىء ضرورى هو أن نعشق ذلك المبدأ . أما تطويره فيجب أن يكون قاصراً عندئذ على الرجال المؤمنين به . . .

وهؤلاء يجب أن يتحرروا من كل وشيجة أو صلة بأى مبدأ آخر يختلف بطبيعته مع المبدأ الذى يعتنقونه .

متزينى

● إن المفاوضة مع القُوَى المعادية على كل ما يتصل بالمبدأ تعنى التضحية بالمبدأ ذاته . . . ذلك لأن المبدأ لا ينقسم ولا يتجزأ .

فالمبدأ إما أن يُستمسك به كلية أو يضحى به كلية . والتّهاون حتّى فى الأقل القليل من المبدأ يستدل منه على التخلى عن المبدأ .

ولهيلم ليبكنيكيت

* * *

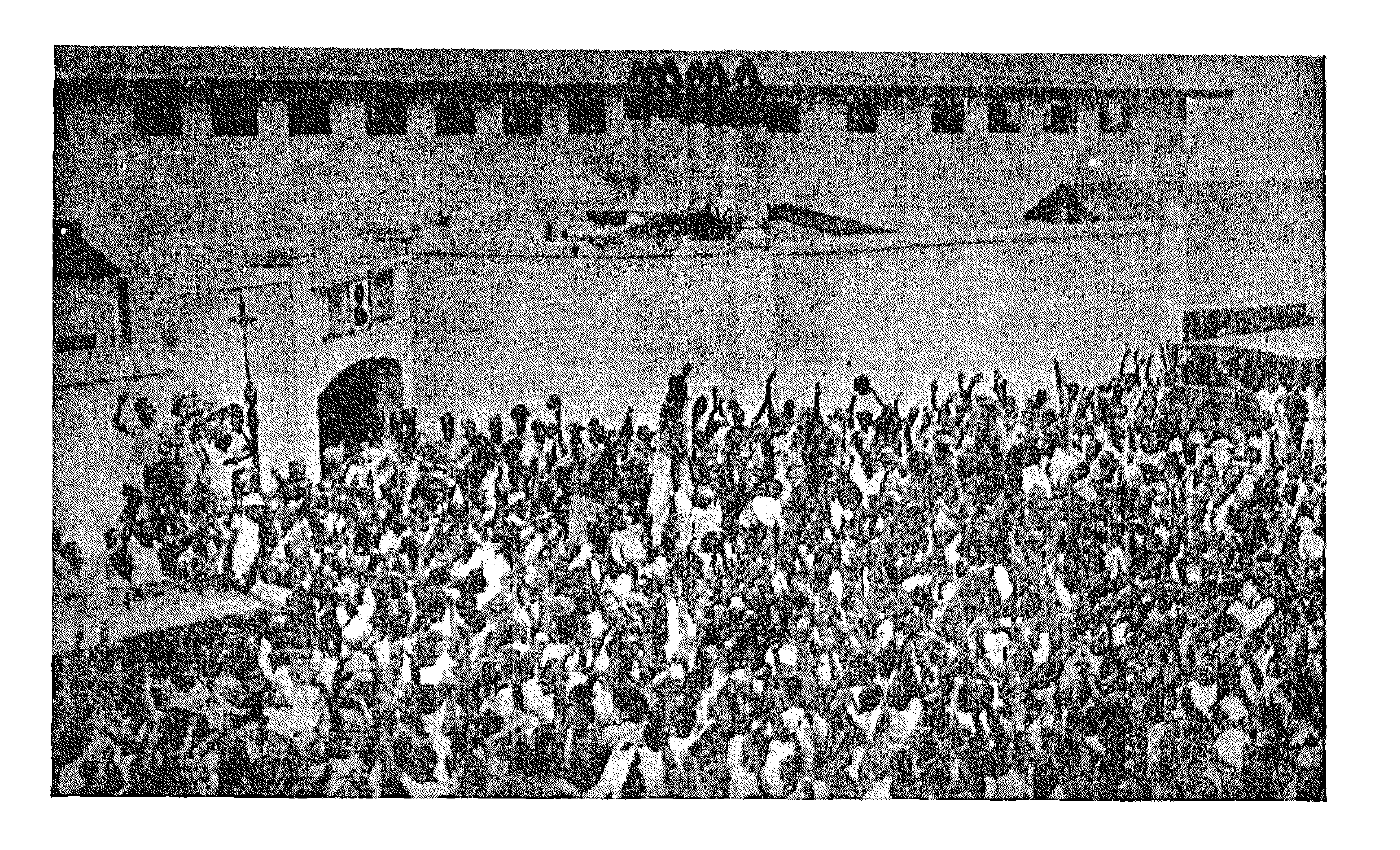
إن مستقبل غرب أفريقيا يتطلب من الشباب هناك أن يبدأ الحياة وله غرض واضح معين .

ونحن على يقين من أن شباب هذه المنطقة يذخر بالعقول المفكرة ، والأيدى الماهرة فى الحرف والمهن والآلية ، وليس ينقصه سوى القوى التى توجهه نحو الهدف الصحيح .

ووحدة غرب أفريقيا تنشأ وتنبعث منقاة الجوهر . . . ملهمة بعقيدة أن فى الوحدة قوتها . . . ، وفى الخلاف والشقاق ضعفها . . .

كيسلى هالفورد





الشعب يستقبل الدكتور انكروما عند خروجه من السجن فى اكرا عام ١٩٥١

كلمة بقلم

و . بيدو إنسا . عضو البرلمان عن دائرة نزيما أكسيم الشرقية .



فى هذه الرسالة القصيرة يزود مؤلفها الدكتور كوامى انكروما دارسى التاريخ الدستورى الاستعمارى بالمبادىء الأساسية للحكومة الاستعمارية .

«فالاستعمار كما يقول الدكتور انكروما ، هو السياسة التى بها تضم الدولة الاستعمارية مستعمرات إلى نفسها ، وتقيدها بقيود سياسية من أجل غرض أساسى هو تحقيق مصالح ومآرب اقتصادية» «والاستعمار لا يعرف قانوناً فوق مصالحه وأطماعه الذاتية » .

فنى هذين الاقتباسين من كتاب « نحو تحرير المستعمرات » نستطيع أن نقرأ كل فلسفة الاستعمار التى أفاض المؤلف فى إيضاحها تاريخياً .

كذلك لا يتجاهل المؤلف مبادىء الاقتصادى الاستعمارى التى لا يمكن — كما أوضح بحق — أن تفصل عن عقائد الاستعمار الاقتصادية .

والقضاء على آثام الاستعمار ، وحل المشاكل الاقتصادية المبرحة ، يستلزمان الاستئصال التام لكل النظام الاقتصادى الاستعمارى .

وهذا ، بدوره ، لا يتأتى حصوله إلا بعد تحقيق الحرية السياسية وإدراكها .

وتستطيع الحرية السياسية أن تكون كلمة السر « افتح ياسمسم » التى تزيل الحواجز التى تحول دون الانتعاش الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

ومن أجل الفوز والظفر بهذه الحرية وهذا الاستقلال اللذين تصبو إليهما النفوس يقدم الدكتور انكروما فى الفصل الأخير من هذه الرسالة بعض المقترحات الجريئة الناضجة .

ومن الممكن أن يقول المرء إن المبادىء المندرجة تحت عنوان « ماذا يجب أن يُعمل » ، هى نظريات شفعها الدكتور انكروما بالأدلة والبراهين والحلول المقنعة الكافية فى ميدان السياسة العملية .

وقراءة التاريخ عكساً من الحديث إلى القديم هى أمر نافع جداً ، ولا أحد ممن له إلمام ، ولو قليلا ، بسياسة ساحل الذهب منذ عام ١٩٤٨ يعجزه أن يرى أن استقلال غانة عام ١٩٥٧ كان نتيجة الارتباط الناجح بين الرأى النظرى كما افترضه المؤلف الدكتور انكروما ، والتطبيق العملى كما قام به الرجل نفسه .

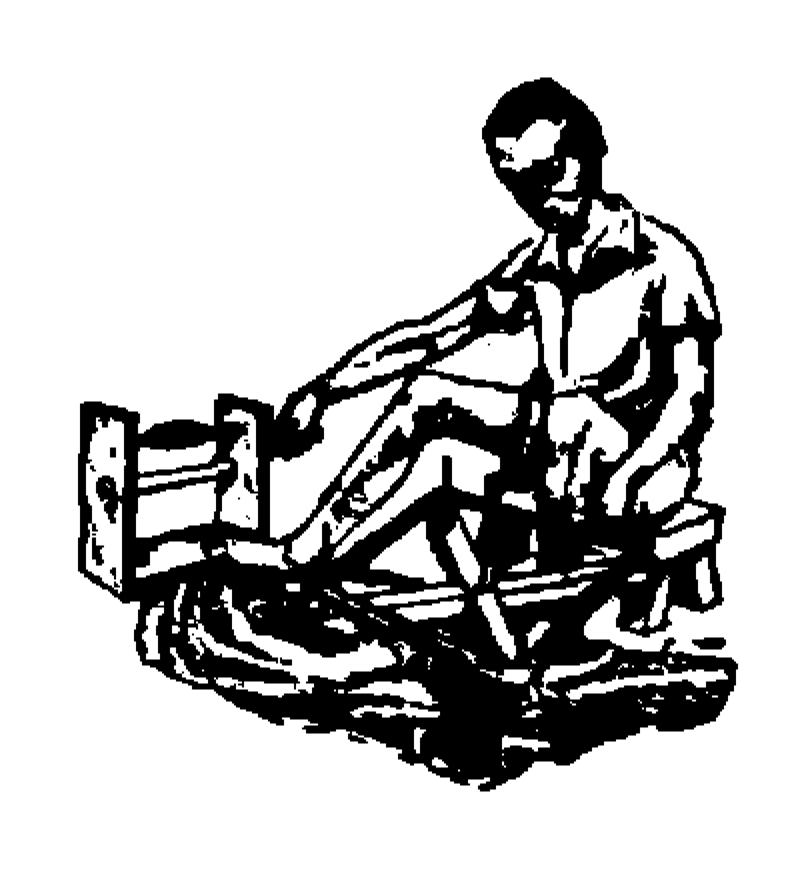
ويكفى أن نستشهد هنا بمثالين . فالدكتور انكروما يرى أن استقلال المستعمرات يتحقق أولا وقبل كل شىء ، عن طريق تنظيم جماهير المستعمرات ، وتنظيم العمال والشباب . وقد نفذ هو ذلك عملياً .

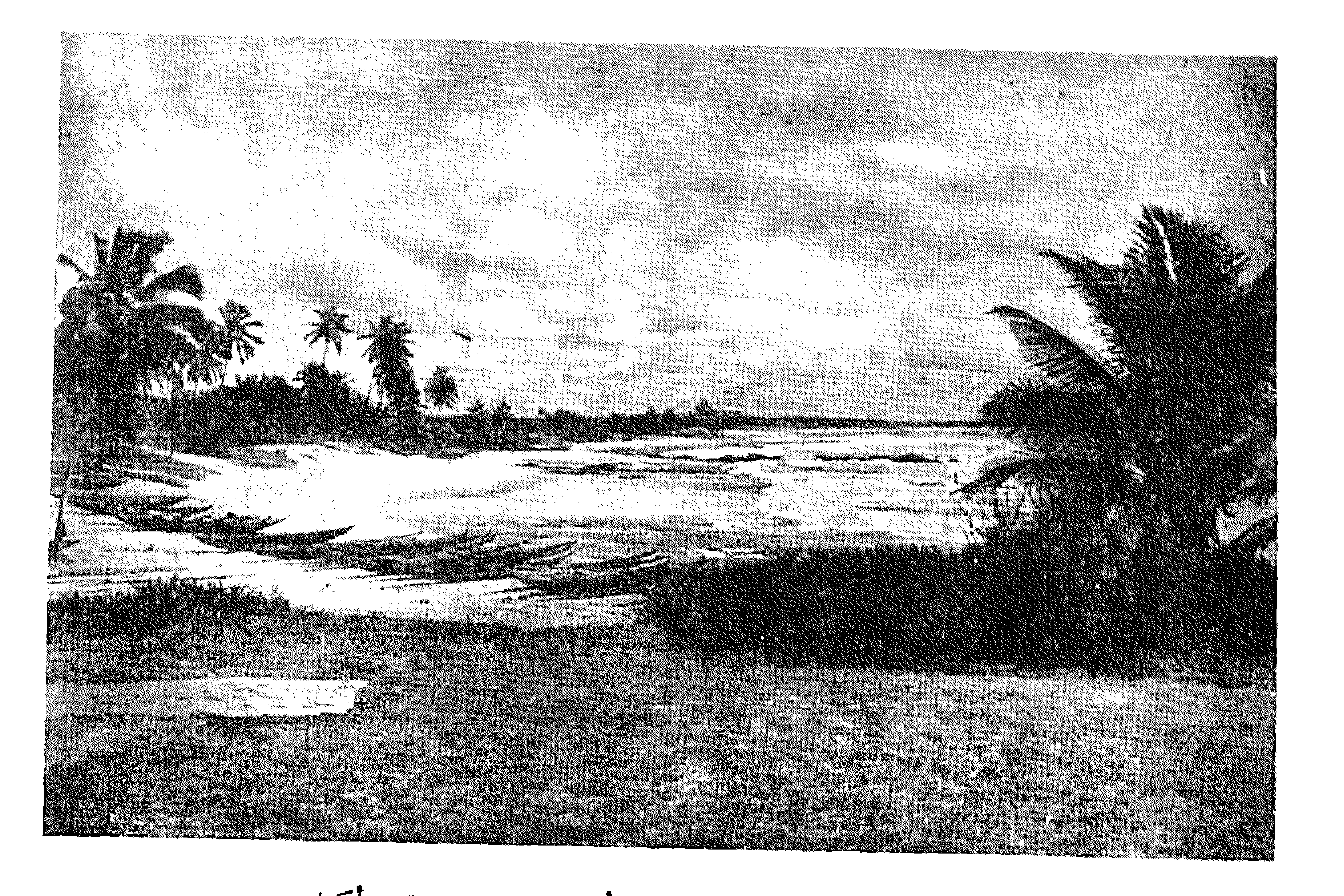
وهو كذلك يرى أن حركة التحرير القومى لابد لها من دار نشر خاصة ، وقد كان لحركته دار نشرها الخاصة .

والدكتور انكروما لم يحلم بأحلام فقط ، وإنما ترجم هذه الأحلام إلى حقائق وأعمال . كما هبط من ذُرى الخيال إلى وادى الحقائق والنتائج الملموسة .

لقد كُتبت هذه الرسالة فى أسلوب واضح خلاب ، وهى بجانب ذلك تفيض بالأمثلة والإلهام .

ولهذا فلا أتردد فى أن أوصى بها كدليل وهاد لكل الشعوب المحبة للحرية ، سواء أكانت هذه الشعوب مستقلة أم لم تستقل بعد .





قوارب الصيد مصنوعة من جذوع أشجار مجوفة منظر قرب أكرا

استهلال

إن هذه الرسالة تؤكد وتفترض – كأمر لا مفر منه – التضامن القومى للشعوب المستعمرة ، وعزم هذه الشعوب على إنهاء القوة السياسية والاقتصادية للحكومات الاستعمارية .

والغرض من هذا الكتيب هو تحليل السياسة الاستعمارية ، وتحليل أسلوب الإنتاج والتوزيع ، والصادرات والواردات .

كذلك يمكن اعتباره دستوراً أو « كتاباً أزرق » للعمليات التى تستطيع بها الشعوب المستعمرة أن تحقق استقلالها التام بلا قيد ولا شرط .

لقد قرأنا الكثير من المقالات والصحف والكتيبات والكتب عن هذا الموضوع حتى اعترانا الضجر والإعياء من تفاهة مؤلفيها وتشويههم للحقائق ، وقد كتبنا هنا كما رأينا الحقائق ، ولسنا مدينين فى ذلك لأحد إلا لضميرنا الخاص ، مستحثين بالتراث الثورى الغنى للعصور التاريخية .

ووجهة النظر المعبر عنها فى هذا الكتيب تقف من كل السياسات الاستعمارية موقفاً معارضاً لا يقبل الحل الوسط ، كما تميط اللثام عن ثلاث متناقضات ملازمة .

أولاها: هى ما بين عمال المستعمرات والاستثمارات الرأسمالية فى المستعمرات .

وثانيتها : هى ما بين الشركات الاحتكارية ، والدول الاستعمارية المتعطشة دائماً إلى المستعمرات ، والأمانى والمطامح القومية لشعوب المستعمرات .

وثالثتها : هى ما بين السياسات المقررة للحكومات الاستعمارية والتطبيق العملى لهذه السياسات فى المناطق المستعمرة .

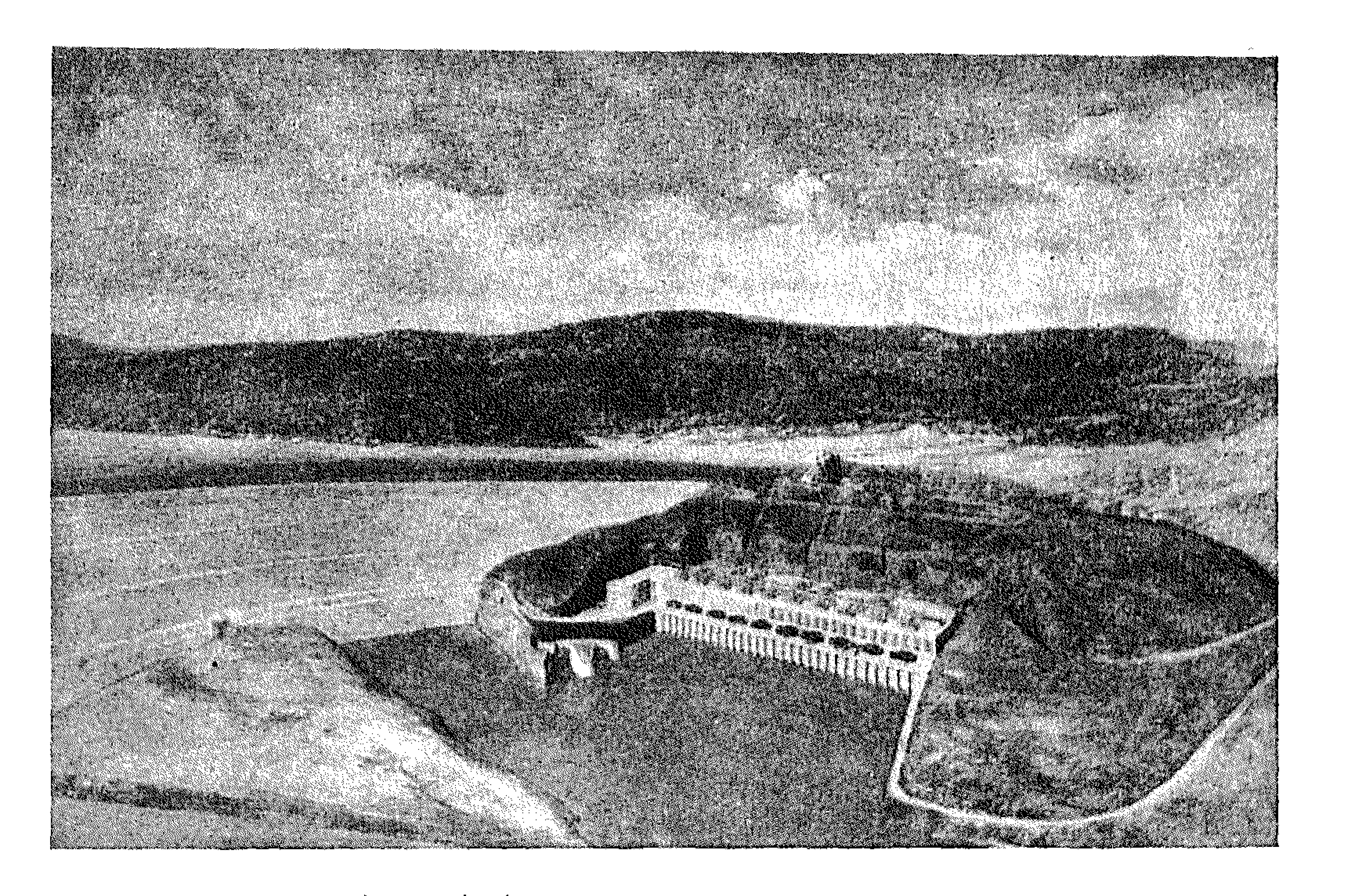
وما أشد خطأ هؤلاء الذين يرسمون السياسة الاستعمارية على هدى من وجهة النظر الكاذبة للدول الاستعمارية .

وما أشد خطأ هؤلاء المخدوعين بالوعود الجوفاء القائلة « بإعداد شعوب المستعمرات للحكم الذاتى »

وما أشد خطأ هؤلاء الذين يشعرون بأن حكامهم المستعمرين « معقولون » و « ذوو أخلاق » ، وأنهم سيتخلون عما اغتصبوه أو احتلوه إذا ما ووجهوا بحقيقة ظلم الاستعمار .

ذلك لأن الاستعمار لا يعرف قانوناً فوق مصالحه وأطماعه الذاتية .

لندن : اكتوبر ١٩٤٧ كوامى انكروما



مشروع السد على نهر الفولتا طوله ٤١٠٠ قدم وارتفاعه ٣١٠ قدم

مقدمة

إن حياة شعوب المستعمرات تحت وطأة النظم الاستعمارية تحتم كفاحاً متصلا عنيفاً من أجل التحرر من نير الاستعمار والاستغلال .

فهدف الحكومات الاستعمارية فى أفريقيا وفى كل مكان آخر هو الكفاح فى سبيل الحصول على مصادر ثروات المستعمرات وخاماتها .

وليس ذلك فحسب ، وإنما لتجعل من المستعمرات مستودعاً ، ومن أبنائها مستهلكين للسلع التى ينتجها رجال الصناعة والمال فى بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الاستعمارية ، ممن يتجهون إلى المستعمرات لتغذى مصانعهم بما فيها من خامات متنوعة .

هذا هو الاستعمار فى كلمات قصار .

وأساس تبعية أرض ما لدولة استعمارية هو أساس اقتصادى ، ولكن أساس حل هذه المشكلة هو أساس سياسى . ومن ثم فالاستقلال السياسى خطوة لا غنى عنها فى سبيل التحرر الاقتصادى .

فوجهة النظر هذه تستدعى حتما تحالف كل المستعمرات والمحميات . وهذا يدعو بالتالى إلى القضاء على كل الخلافات الإقليمية والقبلية قضاء تاماً .

وقد استطاعت الدول الاستعمارية أن تمكن لسياستها المعمرة ، سياسة « فرق تسد » عن طريق استغلال الخلافات القبلية والإقليمية الاستعمارية ، وأن تحتال ، فى الوقت ذاته ، بمكر ودهاء على تعويق تحقق الاستقلال القومى فى المستعمرات .

ولهذا فإن القضاء على الاستغلال الاستعمارى يتطلب من جميع شعوب المستعمرات تعاوناً جاداً حاداً . كما يحتم عليهم أن يستخدموا كل قواهم : من جثمانية ، وعقلية ، واقتصادية ، وسياسية .

وإذا تحرينا وتقصينا ما وراء الملاطفة الظاهرة والمبادئ الإنسانية للحكومات الاستعمارية ، فإننا لا نرى إلا الخداع والنفاق والطغيان والاستغلال .

والعبارات التى يلوكها المستعمرون من أمثال « الميثاق الاستعمارى » و « الوصاية » و « المشاركة » و « الحماية » و « اللجنة الاستعمارية الدولية » و « وضع الممتلكات المستقلة تحت التاج » و « الحكم الثنائى » و « التحرر من خوف السيادة الدائمة » و « الإصلاح الدستورى » وغير ذلك من الإيماءات الرثة المموهة لإقامة أداة حكم زائفة « لتطور تدريجى نحو حكم ذاتى » — أقول كل هذه العبارات ليست إلا وسيلة لتغطية أعين شعوب المستعمرات بنقاب من السفسطة الاستعمارية والاحتيال الاستعمارى .

ولكن أعين شعوب المستعمرات قد بدأت ترى ضوء النهار ، وتستيقظ على المعنى الحقيقى للسياسات الاستعمارية .

فالصين قد اكتشفت هذا المعنى الحقيقى ، وكذلك الهند ، وبورما ، والمستعمرات الهولندية ، ، والهند الصينية الفرنسية ، وجزر الهند الغربية . وقد بدأت أفريقيا تكتشف هذا المعنى أيضاً .

والفكرة القائلة بأن بريطانيا ، أو فرنسا ، أو أى دولة استعمارية أخرى إنما تتمسك بالمستعمرات تحت « الوصاية » حتى تصبح هذه المستعمرات ، فى رأيهم ، « قادرة » على الحكم الذاتى ليست، إلا فكرة خاطئة مضللة .

فالدول الاستعمارية لا تقوى على أن تتنازل اختياراً عما وضعت يدها عليه . أو بعبارة أخرى لا تقوى على أن تنزع ملكية نفسها بنفسها .

ولهذا فمن الحماقة القصوى أن يتخيل المرء أن هذهالدول الاستعمارية ستقدم لمستعمراتها الحرية والاستقلال على صحاف فضية بدون إكراه .

ودعونا نأخذ بريطانيا [١] على سبيل المثال .

فبريطانيا فى محاولتها التوفيق بين المتناقضات الملازمة فى داخل

---

(١) نحن نشير دائماً إلى بريطانيا وصلتها بمستعمراتها الإفريقية . وليس ذلك لأنها حالة منفردة . وإنما نفعل ذلك لأنها أكبر دولة استعمارية فى العصر الحديث . ومع أننا نقصر القول هنا على أفريقيا المستعمرة ، فإن ما قيل فى هذا الكتيب ينطبق على المناطق المستعمرة فى كل مكان . المؤلف

اقتصادها الرأسمالى ليس أمامها إلا واحد من طريقين ؛ لتمنع عن سكانها غائلة الجوع :

فإما أن يتفرق أبناؤها بالهجرة إلى المستعمرات البريطانية ، وإما أن تضمن رزقاً وعيشاً لهم عن طريق استغلال المستعمرات .

فالطريق الأول ، إذا اختير ، فإنه سيثير السكان البيض إلى المطالبة بالانتقال إلى وضع الممتلكات البريطانية تحت التاج ، إن لم يكن بالاستقلال التام ، كما كانت الحال فى أمريكا المستعمرة ، أو فى اتحاد جنوب إفريقيا .

وخطوة كهذه قد تؤدى إلى صراع عنصرى بين السكان البيض والوطنيين الأصليين كما تكون الحال فى اتحاد جنوب إفريقية .

والطريق الثانى هو الطريق الطبيعى ، ما دامت بريطانيا أو أى دولة استعمارية أخرى تعتمد فى حياتها على صادرات منتجاتها الصناعية وواردات الخامات الرخيصة .

وعلى هذا فالمستعمرات هى مصدر من مصادر المواد الخام ، ومن العمال ذوى الأجور المنحطة . وهى كذلك مستودع للفائض من المصنوعات غير الجيدة والتى تباع بأثمان باهظة .

من أجل ذلك تصبح هذه المستعمرات منافذ لاستثمار رءوس الأموال لا لمنفعة أبناء المستعمرات والنهوض بهم . ولكن لمنفعة أصحاب رءوس

الأموال الممثلين فى حكوماتهم التى تنوب عنهم فى رعاية مصالحهم .

فإذا عرفنا هذا ، كان من هراء القول أن يزعم زاعم أن لدى بريطانيا أو أية دولة استعمارية أخرى « نية حسنة » فى إعداد مستعمراتها للحكم الذاتى والاستقلال . ومن ثم فالشىء الوحيد أمام شعوب المستعمرات هو أن يعملوا للحصول على حريتهم واستقلالهم من هذه الدول الاستعمارية .

ومهما يكن ما تتذرع به الحكومات الاستعمارية من ملاطفات ترتدى ثياب « الاصلاحات الدستورية » أو « الاتحاد الأفريقى[1] » الذى ينادى به جان سمطس ، فإن هناك طريقاً واحداً إلى استقلال المستعمرات ، هو طريق حركة التحرير القومى . .

ولا يمكن أن يأتى هذا الاستقلال عن طريق الوفود ، أو الهدايا ، أو الإحسان ، أو التشريعات ، أو الهبات ، أو الامتيازات أو التصريحات أو الرخص ، أو المواثيق ، أو الإصلاحات .

---

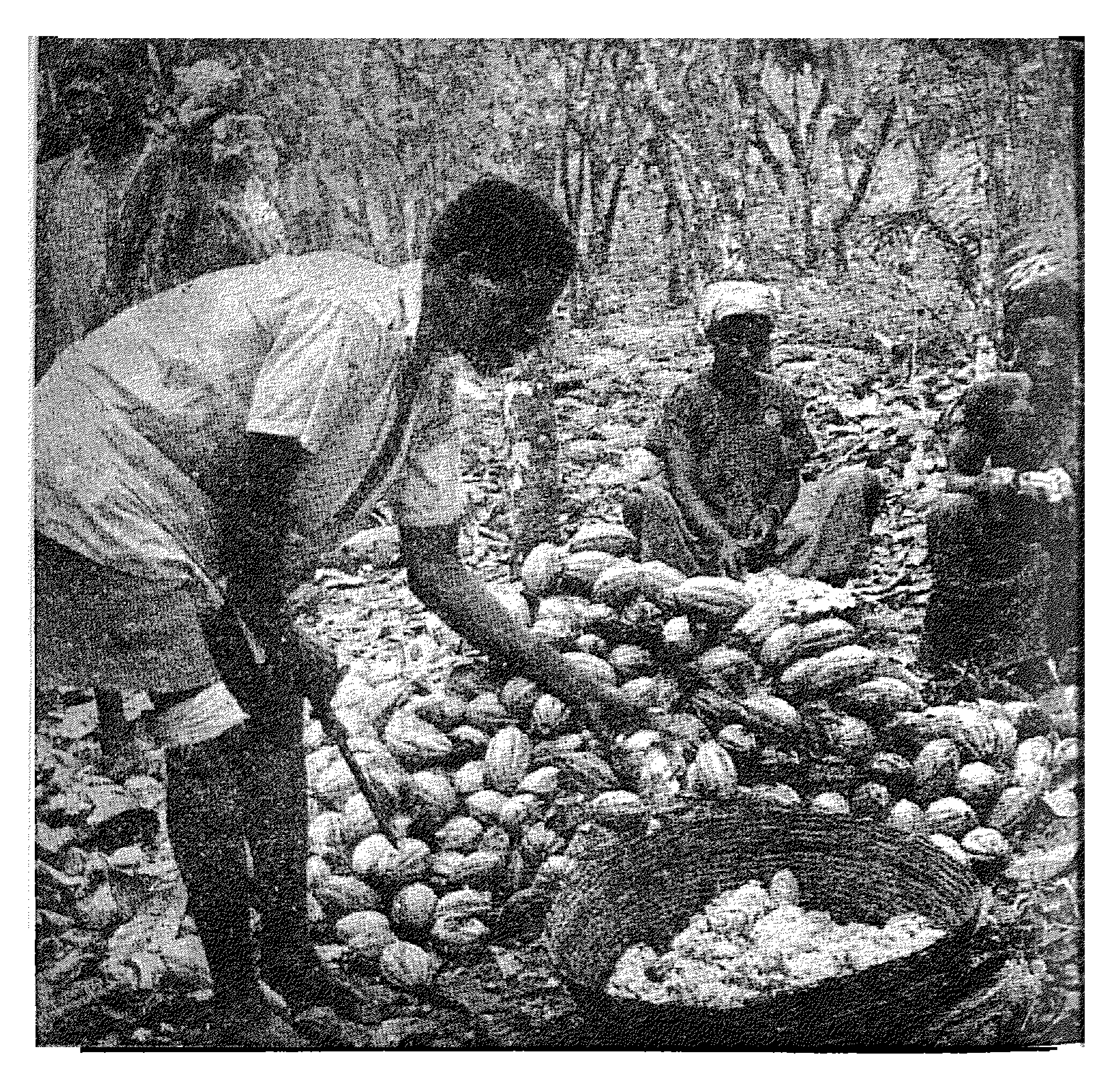
(١) يقترح هذا المشروع تجميع ما للدول الاستعمارية من مستعمرات فى أفريقيا فى مناطق جغرافية . ويكون لكل مجموعة من هذه المستعمرات مجلس إقليمى مركزى يمثل الدول ذات المستعمرات فى المنطقة . كما يضم هذا المجلس أيضاً ممثلين للدول ذات المصالح الاستراتيجية أو التجارية فى المنطقة . ويهدف مشروع جان سمطس الإقليمى هذا إلى وجود أسواق واسعة تغل أرباحاً طائلة من سلع المصانع التى دعت الحرب إلى إنشائها فى المستعمرات . فهذا المشروع هو محاولة احتيالية لمساعدة الدول التى تفتن فى ضم أقطار أخرى إليها على استغلال أفريقيا على صعيد واسع . وهو كذلك يقدم للدول السابقة فرصاً كثيرة مهد نظام الانتداب الفوضوى السبيل إليها . المؤلف

إنما يأتى هذا الاستقلال عن طريق تغيير النظام الاستعمارى تغييراً تاماً .

كذلك يأتى عن طريق مجهود موحد لتفتيت بيضة الاستعمار التى مر عليها مائة سنة ، ثم عن طريق انفصال المستعمرات عن الدول الاستعمارية التى تتبعها .

بكل ذلك يتحقق استقلالها التام .





الكاكاو — المحصول الرئيسى فى غانة

الفصل الأول

الاستعمار والسيطرة

القوة الاقتصادية هى القوة الأساسية المحركة اليوم . والاقتصاد هو منشأ كل أنواع السيطرة[1] وسببها .

ومهما يكن من أمر فإن هناك ثلاثة مذاهب فى التحليل الفلسفى للسيطرة . وهذه هى :

١ ــ مذهب الاستغلال .

٢ ــ مذهب « الوصاية » أو « المشاركة » ، كما تعرف فى الاستعمال الحديث .

٣ ــ مذهب « التمثيل »[2] .

وأعلام هذا المذهب وأئمته يعتقدون بصراحة وثقة لا يشوبها ريب فى حق استغلال الأمم القوية للأمم الضعيفة ؛ لتنمية موارد العالم ، وحق « تمدين » الشعوب المتخلفة على الرغم من إرادتها .

والسيطرة بوجه عام هى السياسة التى تهدف إلى خلق إمبراطورية وتنظيمها والمحافظة عليها . وبعبارة أخرى إنها دولة شاسعة الأرجاء تتألف

---

(١) السيطرة Imperialism

(٢) التمثيل Assimilation

من وحدات قومية شتى متميزة وخاضعة لسلطة واحدة مركزية . هذا هو مفهوم الإمبراطورية التى تجمع بالقوة شعوباً مختلفة تحت حكم عام واحد.

والسيطرة ترجع فى نشأتها إلى فكرة الإسكندر الأكبر وإمبراطوريته الآسيوية الإغريقية . فقد قيل إنه فتح العالم المعروف فى وقته ، ثم جلس وبكى ، لأنه لم يكن هناك أرض أخرى معروفة يفتحها . والحكم الإمبراطورى ليوليوس قيصر لا يحتاج هنا إلى تعليق .

على أية حال يجب أن نفرق بين مفهوم السيطرة الحديث ومفهومها لدى القدماء ممثلا فى قيصر والإسكندر الأكبر .

ولا يمكن اعتبار الفتح النورمندى أو الأقطار التى ضم فريدريك الأكبر بعضها إلى بعض ، أو توسعات الرواد الأمريكيين فى السهول الغربية نوعاً من السيطرة .

ولكن ضم بلاد أو دولة بواسطة دولة أخرى إليها ، واستخدام دولة قوتها الصناعية الفائقة فى إخضاع شعب آخر واستغلاله اقتصادياً هو سيطرة صريحة سافرة .

ولهذا . فالاستعمار هو السياسة التى بها توثق وتقيد الدولة « الأم » ذات القوة الاستعمارية مستعمراتها وتربطها إلى نفسها بروابط سياسية من أجل تحقيق غرض جوهرى هو ترقية مصالحها الاقتصادية الخاصة .

فنظام كهذا يعتمد على الفرص التى تقدمها مصادر الثروة الطبيعية

للمستعمرات ، وطرق استغلالها التى تمليها الأغراض الاقتصادية الغالبة للدولة الاستعمارية .

وتحت تأثير الشعور بالذات القومى العدائى ، والإيمان فى التجارة بأن دولة يجب أن تربح على حساب أخرى . وبأن الصادرات يجب أن تزيد على الواردات فى القيمة — نرى أن كل دولة استعمارية تتبع فى تجارة مستعمراتها سياسة احتكار صارمة ، مع بناء نفسها « كدولة » بناء قومياً قوياً .

والفكرة الأساسية ، فكرة الرقابة الاقتصادية والسياسية المحكمة هى التى تتحكم فى السياسات الاستعمارية لبريطانيا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وغيرها من الدول الاستعمارية الحديثة .

والأسباب السائدة لسعى الدول الرأسمالية الأوربية وراء المستعمرات [1]

---

(١) إن لفظ « مستعمرة » قصد به أصلا جماعة منظمة من الناس انتقلت من موطنها الأصلى للاستيطان فى أرض أجنبية .

ولفظ « مستعمرة » فى المفهوم السياسى هو إما استيطان رعايا أمة أو دولة خارج حدودها أو وحدة إقليمية منفصلة عن هذه الدولة من الناحية الجغرافية ، ولكنها تدين لها بالتبعية .

وعلى ذلك فتاريخ الاستعمار الحديث يتضمن نوعين من المستعمرات :

(١) مستعمرة للاستيطان .　　(٢) مستعمرة للاستغلال .

فمستعمرة الاستيطان لا تختلف فى الاحوال الجغرافية والعنصرية اختلافاً كبيراً عنها فى « الدولة الأم » .

أما مستعمرة الاستغلال فتتألف من جماعات من رجال المال والأعمال وشركات الاحتكار ، واتحادات رجال الصناعة ، واتحادات المنتجين ، ورجال الادارة ، والجنود ، والارساليات التبشيرية . وكل هؤلاء قد دفعوا إلى الحياة فى ظروف تختلف اختلافاً تاماً عن ظروف وطنهم الأصلى .　　المؤلف

والتغلغل من أجلها فى أفريقيا خاصة قد أوضحها « جول فرى » Jules Ferry أستاذ المنطق الاستعمارى فى تصريح ألقاه عام ١٨٩٥ فى البرلمان الفرنسى دفاعاً عن السياسة الاستعمارية لحكومة فرنسا التى كان رئيسها وقتئذ .

فى هذا التصريح قال فرى : « إن شعوب أوربا يطمحون فى الاستيلاء على مستعمرات لأغراض ثلاثة هى : ١ — الطمع فى الحصول على خامات المستعمرات ، ٢ — والاستحواذ على أسواقها ليبيعوا فيها كل ما تنتجه بلادهم من مصنوعات ، ٣ — واتخاذها ميادين تستثمر فيها رءوس المال الفائضة .

وفى عام ١٩٢٣ قال البير سرو Albert Sarraut وزير المستعمرات الفرنسية فى مدرسة المستعمرات : « ما الفائدة فى طلاء الحق ؟ إن الاستعمار فى البدء لم يكن عملا من أعمال المدنية أو رغبة فى التمدين . إنما كان عملا من أعمال القوة دعت إليه المصالح ، إنه حدث هام فى المنافسة الحيوية المتصلة المتزايدة بين الناس أفراداً وجماعات . فالناس الذين يرحلون للاستيلاء على مستعمرات ، أو تأسيس مستعمرات فى قارات بعيدة لا يفكرون إلا فى أنفسهم أولا ، ولا يعملون إلا من أجل قوتهم ، ولا يفتحون ما يفتحون من بقاع إلا طمعاً فى أرباحهم ومنافعهم » .

لقد ختم سرو خطابه بهذه الكلمات ، وبذلك كشف عن الكذب

فيما يقال عن «عبء الرجل الأبيض» وسياسة رسالة التمدين فى الاستعمار .

وأحسن بيان لنا على ذلك هو الزحف على إفريقية الذى بدأ عندما أكره العجز الاقتصادى ساسة بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وأسبانيا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وإيطاليا على أن ينظروا عبر البحار إلى أسواق ومصادر جديدة للثراء كى تدعم وتقوى كل واحدة دولتها ثم ليضمنوا سلامة اقتصادهم .

فنى عام ١٨٨١ مدت فرنسا حكمها الاستعمارى على تونس ، وبعد ذلك بعام واحد (١٨٨٢) احتلت بريطانيا مصر . وفى عام ١٨٨٤ أنشئت أول مستعمرة ألمانية فى خليج أنجر بيكوينا فى جنوب أفريقيا الغربية . وتلا ذلك احتلال توجولاند والكيمرون فى أفريقيا الغربية . وقد أثار دخول ألمانيا بطريقة ملفتة للنظر — كدولة استعمارية — غيرة فرنسا وحسدها . ومن ثم أرسلت حملة فرنسية للاستيلاء على الأراضى الواقعة بين الكيمرون ومستعمرة أنجولو البرتغالية والتى كانت لم تحتل بعد . وقد عرفت هذه الأراضى بالكونغو الفرنسية .

وفى عام ١٨٩٤ رفع العلم الفرنسى المثلث الألوان فوق تمبكت وداهومى وساحل العاج . وسرعان ما احتلت فرنسا السودان الغربى بأسره . وفى عام ١٨٨٥ أنشئت محمية فى مدغشقر .

ثم تلا ذلك المنافسة الاستعمارية التى نشبت بين إنجلترا وفرنسا

والتى بلغت ذروتها عام ١٨٩٨ حينما احتلت فرنسا بلدة فاشودا السودانية ؛ هذا الاحتلال الذى هدد ممتلكات بريطانيا فى هذه المنطقة . ولكن فرنسا اضطرت إلى الانسحاب ، وبذلك صار شرق السودان تحت الحكم البريطانى .

ثم بدأت فرنسا تحاول الاستيلاء على مراكش[1] ، ولكن هذه المحاولة تعارضت مع مطامع ألمانيا .

ومن أجل هذا نشأ خلاف بين ألمانيا وفرنسا أدى إلى عقد مؤتمر فى الجزائر عام ١٩٠٥ من الدول الاستعمارية . وقد ترك هذا المؤتمر مراكش مفتوحة لنفوذ كل الدول الأخرى . ولكن المؤتمر اعترف بالإضافة إلى ذلك بحق كل من فرنسا وإسبانيا فى بسط حمايتهما المشتركة عليها .

وفى عام ١٩١١ تقدمت ألمانيا بمطالب استعمارية أخرى ونجحت فى الاستيلاء على جزء من الكونغو الفرنسية .

وقد شعرت إيطاليا بأنها خدعت وغشت من بريطانيا وفرنسا فى ميدان كان يمكن أن توسع فيه رقعتها خارج حدودها . وكان هذا الشعور نتيجة من نتائج تكون الحلف الثلاثى .

---

(١) تعرف الآن بدولة المغرب وقد نالت استقلالها عام ١٩٥٦ .

ثم تلا ذلك تسابق استعمارى للاستيلاء على بعض أجزاء من أفريقيا .

فنى عام ١٨٨٢ استولت إيطاليا على أسمرة وبعد ذلك بثلاث سنوات استولت على مصوع . وفى عام ١٨٨٩ حول الإيطاليون الصومال إلى مستعمرة إيطالية . ثم ثار الأحباش وحاربوا إيطاليا وهزموها فى معركة عدوه Adowa .

وفى عام ١٨٧٦ تكونت الجمعية الأفريقية الدولية بزعامة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا لاحتلال حوض الكونغو .

وفى عام ١٨٨٥ عقد مؤتمر فى برلين حصل فيه ليوبولد ملك بلجيكا على إذن من الدول الاستعمارية الأخرى ليقيم من المستعمرات البلجيكية « دولة الكونغو الحرة » على أن تكون تحت حمايته . وقصة المعاملة الوحشية التى عامل بها البلجيكيون الإفريقيين فى المستعمرات هى قصة شائقة معروفة فى تاريخ الاستغلال الاستعمارى .

وهكذا لم تصبح أفريقيا سوقاً للسلع الأوربية فحسب ، وإنما أصبحت أيضاً ميداناً للاستثمارات الرأسمالية .

وقد أقيمت ونظمت المصانع البريطانية والألمانية والفرنسية والأوربية على أساس تقسيم ما تغله هذه المصانع بين مديريها وكبار موظفيها وأصحاب رءوس الأموال المساهمين فيها ممن يحصلون على مرتبات وأرباح

على حساب العمال الأفريقيين .

فرجال المصارف المالية فى الدول الأوربية الاستعمارية يستثمرون ما لديهم من رأس مال فائض ، منافسين بعضهم بعضاً فى ذلك .

ومن أجل حماية رءوس أموالهم المستثمرة أحالوا الأقطار التى استثمروا أموالهم فيها إلى مستعمرات خاضعة مستغلة .

فظروف كهذه هى التى أدت إلى ثورة عرابى باشا فى مصر . وبينما ترددت فرنسا أمام هذه الثورة ، نرى بريطانيا تقضى عليها وتحتل مصر ، وتحاول أن تجعل منها مستعمرة بريطانية .

وعلى الإجمال كان الاستعمار فى إفريقيا بالنسبة للرأسماليين والممولين وأصحاب المصارف المالية فى الدول الاستعمارية هو الجواب المباشر لمشكلة تحقيق أكبر ربح ممكن لأنفسهم من أموالهم المستثمرة خارج بلادهم .

وإذا نظرنا إلى مصير المستعمرات ، وجدنا أن مصيرها يتغير تبعاً لنتائج الحروب الأوربية الاستعمارية .

فبعد الحرب العالمية الأولى التى نشبت عام ١٩١٤ حصلت بريطانيا العظمى على مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية ، وعلى ربع مساحة مستعمرة توجولاند وجزء من مستعمرة الكميرون .

أما فرنسا فاستولت على بقية مستعمرة توجولاند وعلى جزء من مستعمرة الكميرون أكبر مما استولت عليه بريطانيا العظمى . وقد حصلت كل من بلجيكا والبرتغال على جزء من مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية . كذلك فاز اتحاد جنوب أفريقيا بمستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية .

وعلى هذا فالتقسيم الحالى لأفريقيا يقع فى المناطق الاستعمارية التالية :

أولا : شمال أفريقيا ، ويتضمن :

١ — ريودى أورو المحتلة بأسبانيا .

٢ — مراكش المحتلة بفرنسا[١] .

٣ — الجزائر المحتلة بفرنسا .

٤ — تونس المحتلة بفرنسا[٢] .

٥ — ليبيا التى كانت سابقاً محتلة بإيطاليا[٣] .

٦ — مصر — التى كانت محتلة ببريطانيا . وقد استقلت .

٧ — السودان المصرى الإنجليزى ، المحتل ببريطانيا[٤] .

---

(١) استقلت عام ١٩٥٦ وتعرف الآن بدولة المغرب .

(٢) استقلت عام ١٩٥٥ .

(٣) استقلت عام ١٩٥١ وتعرف الآن بالمملكة الليبية المتحدة .

(٤) استقل السودان عام ١٩٥٦ .

ثانياً : شرق أفريقيا : ويتضمن

١ ــ كينيا	المحتلة ببريطانيا
٢ ــ أوغندة	المحتلة ببريطانيا .
٣ ــ تنجانيقا	المحتلة ببريطانيا
٤ ــ نياسالاند	المحتلة ببريطانيا
٥ ــ أفريقيا الشرقية البرتغالية	المحتلة بالبرتغال
٦ ــ أثيوبيا	المستقلة
٧ ــ الصومال البريطانى	المحتل ببريطانيا
٨ ــ الصومال الفرنسى	المحتل بفرنسا
٩ ــ الصومال الإيطالى	المحتل بإيطاليا [١]

ثالثاً : جنوب أفريقيا [٢] : ويتضمن :

اتحاد جنوب أفريقيا الذى يحكمه الأوربيون ، وأراضى جنوب غرب أفريقيا الواقعة تحت الانتداب

---

(١) حالياً تحت وصاية الأمم المتحدة المترجم .

(٢) إن نحو سبعة ملايين من الأفريقيين والذين يبلغون ثلاثة أرباع سكان اتحاد جنوب أفريقية يملكون أقل من ٢٠٪ من المجموع الكلى لأراضى الاتحاد . وهؤلاء السكان الأفريقيون محرومون بحكم القانون من الحصول على أرض أكثر ما عندهم ، سواء أكان ذلك بطريق الشراء أو بأى طريق آخر . وهم ــ بغض النظر عن مؤهلاتهم ــ محرومون من حق =

رابعاً : غرب أفريقيا : ويتضمن :

١ ــ السنغال الفرنسية .

٢ ــ ساحل العاج الفرنسية .

٣ ــ غانة البرتغالية .

٤ ــ السودان الفرنسي .

٥ ــ ليبيريا المستقلة .

٦ ــ داهومى الفرنسية .

٧ ــ أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

٨ ــ الكنغو البلجيكية .

٩ ــ الكميرون البريطانية .

١٠ ــ الكميرون الفرنسية .

١١ ــ أنجولا البرتغالية .

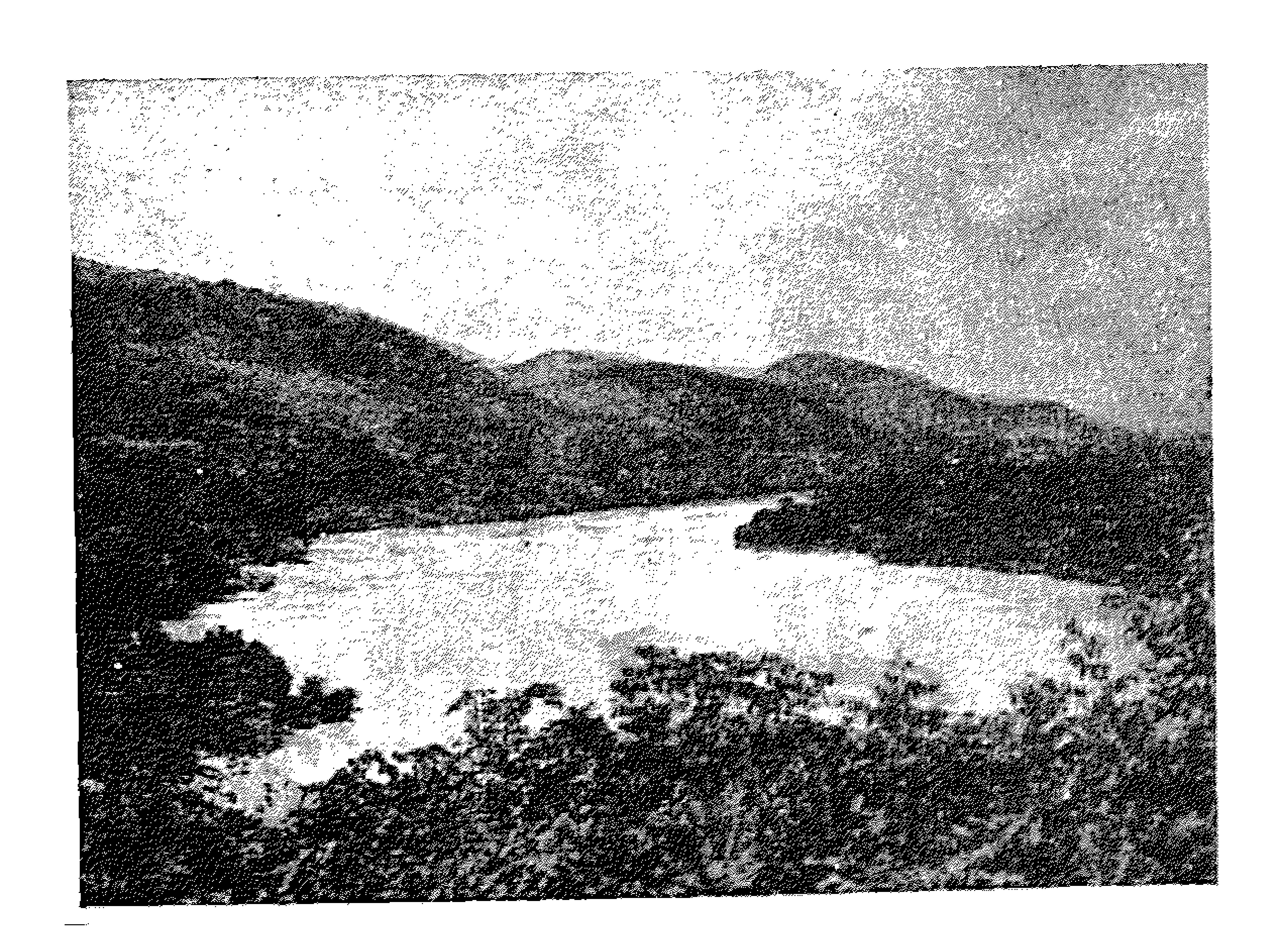
= التصويت فى الانتخابات البرلمانية. كذلك هم محرومون على الدوام من حق ان يصيروا أعضاء فى برلمان الاتحاد . وأكثر من ذلك فإنهم مقيدون تقييداً خطيراً فى حقهم فى تنظيم وتكوين اتحادات للعمال ، وفى حقهم فى الاضراب ، وحقهم فى حرية الحركة ، وحقهم فى شراء الأرض ، وحقهم فى التجارة ، وحقهم فى التعليم، وحقهم فى أن يطمحوا إلى حالة المواطن الكاملة فى وطنهم .

١٢ — غامبيا البريطانية .

١٣ — سيراليونى البريطانية .

١٤ — ساحل الذهب البريطانية .

١٥ — نيجيريا البريطانية .



نهر الفولتا

الفصل الثانى

الاقتصاد الاستعمارى

ما دمنا نشعر بأن « النزعة التجارية[1] » ، كجانب من جوانب الاستعمار هى أساس الاقتصاد الاستعمارى ، فإننا نرى ضرورة إعطاء نبذة تاريخية عن هذا التعبير .

فالنزعة التجارية هى تعبير ينطبق على السياسة الاقتصادية التى ترجع بدايتها فى أوربا إلى نهاية القرون الوسطى مباشرة .

فهذه النزعة التجارية هى فى الواقع ، التطور التاريخى الذي تلا الإقطاع . وهذا المذهب التجارى فى أوسع مدلول له قد جعل من الثروة والمال شيئاً واحداً .

ولكن على مرور السنين بنى اقتصاديو هذا المذهب تعريف النظام على المال وحده ، ولهذا نظر إلى المال على أنه الغرض الأساسى للمجتمع .

ومن ثم جاء الاعتقاد بأن على الجماعة أن تقصر نفسها فى معاملاتها مع الشعوب الأخرى على المعاملات التى تجذب إليها الذهب ، أنفس المعادن .

(١) النزعة التجارية = mercantilism

وقد أدت طريقة التجارة هذه بين الشعوب إلى ما يعرف فى عالم الاقتصاد « بميزان التجارة » الذي يعنى علاقة التوازن والتعادل بين الصادرات والورادت .

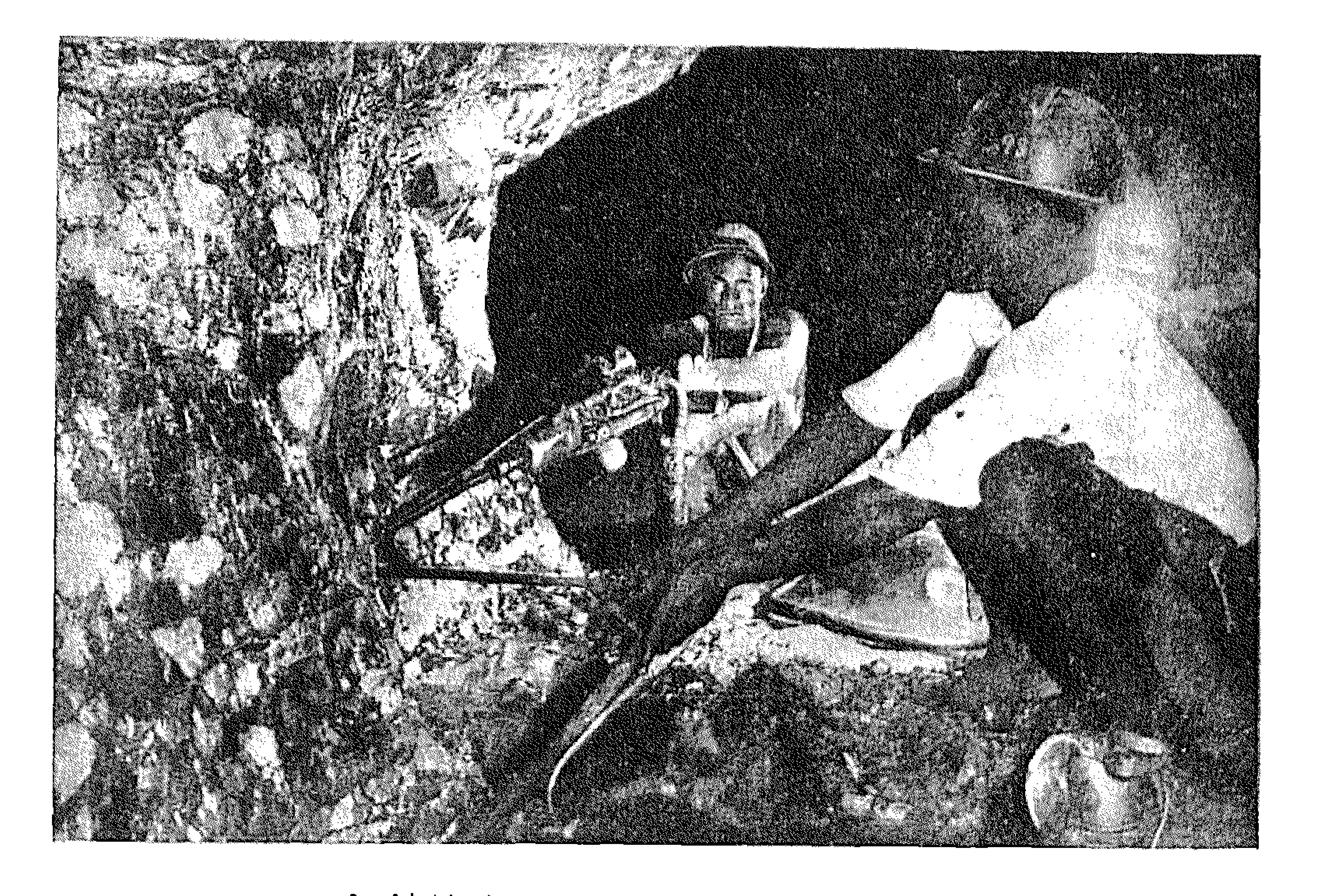
وأخيراً راح ينظر إلى «ميزان التجارة» هذا على أنه فى مصلحة الدولة ، إذا كان يدخل لها من المال أكثر مما تدفع أو يخرج منها .

ولتضمن الحكومات والشعوب أن يكون الميزان التجاري فى صالحها ، لجأت إلى عدة وسائل اقتصادية وسياسية نفعية .

وعلى سبيل المثال نذكر (١) فرض ضرائب عالية على الواردات (٢) تصدير السلع المنتجة محلياً (٣) شراء المواد الخام فقط من الدول الأخرى (٤) فرض القيود على تصدير المعادن النفيسة (٥) تفضيل التجارة الأجنبية على التجارة المحلية (٦) تنظيم المصانع والمتاجر الأهلية (٧) الاهتمام بترايد السكان كعنصر من عناصر القوة القومية من أجل حماية التجارة الأجنبية (٨) وأخيراً وليس آخراً استخدام جهود الدولة ونفوذها فى تحقيق هذه الأغراض .

وقد اهتمت الحكومات اهتماماً كبيراً بهذه البرامج التجارية لأنهم يحتاجون إلى المال والرجال للقيام بأعباء الجيش ، ولتدعيم وحدتها القومية .

وهكذا قدر الساسة ، وقدرت ارستقراطية رجال الصناعة والتجارة أن نجاحهم فى تحقيق مطامحهم السياسية والاقتصادية إنما هو رهن بازدهار



استخراج الذهب من المناجم بغانة . تستخدم فيه الوسائل الحديثة

نظامهم الصناعي والتجاري . وقد قاد هذا التصور للتجارة فى النهاية إلى مشكلة الاستعمار الكبرى .

وقد كان القصد من إنشاء المستعمرات فى جملته هو الاستيلاء على ما فى هذه المستعمرات من المواد الخام . ولحماية الخطوات التى اتخذت للحصول على هذه المواد الخام استخدمت السياسات التالية بطريقة غير مباشرة :

١ – سياسة جعل المستعمرات بلاداً غير صناعية .

٢ – سياسة الحيلولة بين أبناء المستعمرات وبين اكتساب المعرفة الفنية الحديثة التى تعينهم على تنمية صناعاتهم المحلية .

٣ – سياسة جعل أبناء المستعمرات منتجين صغاراً للمواد الخام فى بلادهم بأرخص الأجور .

٤ – سياسة منع المستعمرات من التجارة مع الأمم الأخرى إلا عن طريق « الدولة الأم » أى الدولة التى تحتلهم وتستعمرهم .

والطرق التى يستخدمها الاستعماريون اليوم هى طور من أطوار النزعة التجارية والولع بها .

والاقتصاد الاستعمارى يمكن تأثره وتتبعه خلال ثلاثة أطوار أساسية تتفق مع تاريخه . وهذه هى : فترة النزعة التجارية ، وفترة التجارة الحرة ، وفترة السيطرة الاقتصادية . وقد تحكم فى كل هذه على التوالى رأس

مال التجار ، ورأس مال رجال الصناعة ، ورأس مال المموّلين . والطور الأخير من هذه الأطوار ، أعنى طور السيطرة الاقتصادية مع سيادته الرأسمالية ، هو ما يهمنا أكثر من غيره .

وأدق تحليل للسيطرة الاقتصادية وأعمقه هو ما قام به ماركس ولينين . فالسيطرة الاقتصادية من وجهة النظر الماركسية اللينينية ليست هى المرحلة الطبيعية فقط فى تطورات النظام الرأسمالى ، وإنما هى أعلى مراحله التى ترمز فيها متناقضات هذا النظام وتقلباته الداخلية إلى نهايته وزواله .

ويمكن بيان وجهة نظر ماركس ولينين هكذا : إن العامل فى نظام الانتاج الرأسمالى يعتبر سلعة تباع وتشرى فى السوق كأى سلعة أخرى . وعلى هذا الاعتبار تعد هذه السلعة – العامل – فى حساب المنتج الرأسمالى واحدا من تكاليف الإنتاج الأخرى .

ولكن ما دام هذا النظام قائماً على أساس المنافسة فإن المنتج الرأسمالى مضطر إلى أن يبقى أجور العمال منخفضة ليحصل على نسبة عالية من الربح .

وهنا يتضح تعذر تطبيق الفلسفة الاقتصادية للأجور المرتفعة على الصناعة بوجه عام فى ظل الرأسمالية ، حتى ولو نجحت فى صناعات خاصة تحتمل ظروفها مزيجاً من الأجور المرتفعة والمنخفضة فى كل وحدة إنتاج.

وهذا يعنى أن الأمر سرعان ما يصل فى ظل النظام الرأسمالى إلى نقطة تبدو الأجور فيها شراً لازماً، حتى للمنتج الرأسمالى الذى يدرك الآن أن الإيرادات الموزعة كأجور تكون مادة السوق لما يريد أن يبيعه .

وما دامت المنافسة وضرورة الربح تحددان نظرة الرأسمالية، فإن هذه هذه النظرة لا تستطيع أن ترتفع بالإيرادات إلى حدود المقدرة الإنتاجية .

فالمنتج الرأسمالى الذى يسعى إلى الربح عن طريق تخفيض الأجور إنما يعوق مجهود نفسه فى البحث عن مشترين لكميات إنتاجه المتزايد .

وإذا أدخلنا الشركات والاحتكارات فى الصورة على أساس أن الشركات والاحتكارات تتنافس على الدوام مع شركات واحتكارات أخرى تنتج نفس السلع فى دول أخرى، فإن المشكلة أو المعضلة تصبح أشد تعقيدا وارتباكاً .

ولهذا فالاستئصال التام للمنافسة من نظام الإنتاج الرأسمالى ليس تناقضاً فحسب ، وإنما هو استحالة أيضاً .

وللبحث عن طريق للخروج من هذا التناقض يتجه المنتج الرأسمالى بعينه التى تنشد الربح دائماً إلى المستعمرات والأقطار الضعيفة التى لاتقوى على النهوض بنفسها .

وهو يفعل ذلك، أولا بقتل فنون هذه المناطق وحرفها اليدوية عن

طريق مزاحمتها بسلعه الرخيصة التى تنتجها مصانعه ، والتى تتدفق فى صورة صادرات .

ثم يفعل ذلك ثانياً بتقديم قروض مالية لأبناء هذه المستعمرات والأقطار لتمويل إنشاء السكك الحديدية والموانى وغيرها من وسائل النقل والمواصلات إلى الحد الذى تمده فيه هذه المنشآت بالربح ، وتحمى فى الوقت ذاته رأس ماله . وهكذا تذوب الثروة الصناعية فى الثروة المالية .

والمنافسات تنشأ عادة بين الدول الاستعمارية عندما يتزايد عدد الدول الرأسمالية التى تعتمد على الأسواق الخارجية وميادين الاستثمار ، ويتناقص فى الوقت ذاته عدد المناطق القابلة للاستعمار .

وهذه المنافسات تؤدى أول الأمر إلى حروب استعمارية صغيرة من أجل الفتح والتوسع ، ثم تتطور فيما بعد إلى الحروب الاستعمارية الكبرى الحديثة .

وقد لخص لينين هذا الموقف فى كتابه « السيطرة أعلى مراتب الرأسمالية » فقال : « السيطرة هى الرأسمالية فى تلك المرحلة من التطور التى تشكلت فيها سيادة الاحتكار ورأس المال المستثمر ، والتى اكتسب فيها تصدير رأس المال أهمية واضحة ، والتى بدأ فيها تقسيم العالم بمقتضى اتفاقات دولية ، والتى أتمت فيها الدول الرأسمالية الكبرى

توزيع كل بقاع الأرض فيما بينها .

وتأثير هذا النوع من السيطرة على شعوب المستعمرات تأثير مسرحى . فالمسرح يبدأ أول ما يبدأ بالأرساليات الدينية ، وعلماء الأجناس البشرية ، والتجار ، وأصحاب الامتيازات ، ورجال الإدارة .

وبينما تتوسل الإرساليات الدينية المارقة عن المسيحية إلى ابن المستعمرات بأن يضع كنوزه فى السماء حيث لا تفسدها العثة أو الصدأ ، نرى التجار وأصحاب الامتيازات ورجال الإدارة يحصلون على معادن بلاده وعلى كل مصادر الثروة الطبيعية فى أرضه . ويقضون على فنونه وحرفه وصناعاته الوطنية .

ولما كان رقىّ صناعات المستعمرات الوطنية يسبب منافسة أشد وتخفيضاً أكثر فى الأثمان ، فإن المنتجين من رجال الصناعة وأرباب رءوس الأموال وجيوشهم الاستعمارية يبذلون أقصى غاية الجهد للحيلولة دون نمو صناعات المستعمرات الوطنية ورقيها .

فالمستعمر يسىء تماماً توجيه التنمية الاقتصادية فى المناطق المستعمرة ، لأن مرحلة الاحتكار التى يجب أن تأتى كمظهر منطقى متقدم من مظاهر الرأسمالية تحدث حتى قبل الظهور البدائى للنمو الرأسمالى الوطنى . ومن ثم يكون الركود والانحطاط والضعف من خصائص اقتصاد المستعمرات .

ولكن ظهور الرأسمالية فى المستعمرات لا يأخذ الطريق العادى الذى

يأخذه فى الدول الغربية .

فالمنافسة الحرة لا توجد فى المستعمرات . وسيادة الاحتكار على مصادر الثروة فيها تظهر فساد الرأسمالية ، من حيث تعمد استعمالها وتوجيهها لصالح شركات الاحتكار والمستثمرين لا لصالح أبناء المستعمرات.

فالرأسماليون والمستثمرون لا يرون أن أسهل الأرباح وأكثرها هو فى إنشاء صناعات فى المستعمرات تنافس الصناعات الوطنية ، وتجعل ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة أمراً ضرورياً لخلق قوة شرائية تمكن من زيادة الإنتاج فحسب ؛ إنما يرون ذلك أيضاً فى استنزاف مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية فى المستعمرات ، وفى اعتبار مصادرها الإنسانية ، ممثلة فى الأيدى العاملة ، سلعة أخرى تستعمل ، ثم يطوح بها ويهمل أمرها .

وكل هذا ينتهى بنا إلى السؤال التالى : ما العلاقة بين الاقتصاد الاحتكارى غير الصناعى الذى رسمته الدول الاستعمارية فى المستعمرات وبين نظام الأيدى العاملة المتنقلة ؟ .

إن العلاقة بين هذين على وجه الدقة والإجمال هى : أن التقاء جماعات كبيرة من عمال المستعمرات فى مكان واحد . مع اتصالهم الدائم بحقائق عن أشق أحوال الحياة حطة وإذلالا ، هو أمر من شأنه أن يؤدى إلى ظهور طبقة من العمال ذات شعور طبقى تتخذ موقفاً خاصاً تحمى به نفسها ضد المستبدين .

من أجل ذلك كان حتما على المموّل الرأسمالى أن يمنع بأى ثمن ظهور مثل هذه الجماعات ذات الشعور الطبقى وتكوّنها . حتى لا يتعرض فى النهاية للخراب والدمار .

وذلك هو السبب فى أن عمال المستعمرات يجمعهم ثم يفرقهم بالقوة كل سنة مستغلوهم الرأسماليون . ثم يجبرونهم على الارتداد إلى بيوتهم وقراهم حيث يمارس الاستغلال الرأسمالى بطريقة غير مباشرة على أيدى متعهدين فاسدين « يوثق بهم » وعلى أيدى طبقة متعلمة باعت نفسها سياسياً .

وهكذا يكبح جماح الغضب والثورة على المستبدين الرأسماليين الأجانب . ويقضى على كل تنظيم أو تكتل جماعى ضدهم .

والآن دعونا نأخذ بريطانيا . على سبيل المثال . لنرى ماذا تفعل فى مستعمراتها الأفريقية .

فبريطانيا تتحكم فى صادرات المواد الخام من مستعمراتها . وذلك بمنع تصديرها مباشرة عن طريق أبناء المستعمرات أنفسهم إلى أسواق خارجية .

وبريطانيا تهدف من وراء هذا التحكم إلى أن تستولى هى من خامات المستعمرات على ما يكفى مطالب مصانعها فى بلادها ، وإلى أن تبيع ما يتبقى بعد ذلك من هذه الخامات إلى دول أخرى بأرباح باهظة تعود عليها

هي . أما المنتجون لهذه المواد الخام من أبناء المستعمرات فليس لهم نصيب أي نصيب من هذه الأرباح !

ورب قائل يقول إن الدول الاستعمارية تستعمل جزءاً من هذه الأرباح فى الخدمات والمنشآت العامة و « القروض » التى تعود بالنفع على المستعمرات .

ولكن الحقيقة التى تنسى عادة هى أن مثل هذه القروض تأتى من الضرائب المفروضة على أبناء المستعمرات ، ومن أرباح منتجاتهم ومعادن بلادهم . على أن الجزء الأكبر من هذه القروض يستخدم فى دفع رواتب الموظفين الأوربيين الذى يشتغلون فى المستعمرات .

وقد أصدرت وزارة المستعمرات البريطانية كتابا أبيض يبين ربحاً هائلا للحكومة البريطانية قدره ٣,٦٧٦,٢٥٣ جنيهاً إنجليزياً من استغلال ٨٠٠,٠٠٠ أسرة من زرّاع الكاكاو فى غرب أفريقيا . وإليك بيان هذا :

لقد أنشيء مجلس « سمى مجلس مراقبة شئون الكاكاو » . ورأس هذا المجلس جون كادبوري . الرجل الذى سميت باسمه شركة الشكولاته البريطانية .

ووزارة المستعمرات هى التى أنشأت هذا المجلس ، وهو مسئول أمامها فيما أسندت إليه من سلطات ، وأعضاؤه يعملون كوكلاء عن

زرّاع الكاكاو فى غرب أفريقيا .

وقد خول هذا المجلس سلطة شراء محصول الكاكاو الكلى وتحديد الأسعار التى تدفع لزراعه . كما خول أيضاً سلطة بيع ما تنتجه المستعمرات الأخرى من كاكاو .

وقد اعتصر المجلس الأرباح المذكورة آنفاً فى نحو أربع سنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ ؛ وهى أرباح لم يشاركه فيها زرّاع الكاكاو فى غرب أفريقيا .

ولكن من أين نتجت هذه الأرباح ؟ لقد نتجت من أن رطل الكاكاو الواحد الذى كان يبيعه المزارع الإفريقى ببنس وربع بنس [١] كان يباع فى لندن بأربعة بنسات [٢] ، وفى نيويورك بأربعة بنسات ونصف بنس [٣] .

وعلى الإجمال بينما كانت تكاليف معيشة المزارعين الإفريقيين ومطالب عمالهم تتزايد ودخلهم يتناقص . كانت شركات الشكولاته الاحتكارية تحقق لنفسها أرباحاً هائلة .

وقد سمعنا عن معونة مالية أطلق عليها « المعونة المالية لترقية المستعمرات

---

(١) خمسة مليمات تقريباً .

(٢) سبعة عشر مليما تقريباً .

(٣) تسعة عشر مليما تقريباً .

وتنمية اقتصادياتها » . وتبلغ قيمة هذه المعونة ١٢٠ مليونا من الجنيهات الإنجليزية أنعمت بها بريطانيا على مستعمراتها فى صورة منح وهبات .

وإذا أخذنا تعداد سكان مستعمرات الإمبراطورية فى الاعتبار ، فإن أية عملية حسابية بسيطة تظهر ، على أية حال ، أن كل فرد من أبناء المستعمرات يخصه سنوياً من هذه المعونة ثمانية عشر بنسا[١] .

وقد بلغ ما أنفق على كل فرد من أبناء المستعمرات من هذه المعونة بعد مرور ثمانية عشر شهراً من موافقة البرلمان الإنجليزى عليها بنسين[٢].

وليس هذا هو كل ما فى الأمر .

فما دامت هذه المعونة التى تبلغ ١٢٠ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية لم تودع فى أحد مصارف الإمبراطورية البريطانية ، كى تستطيع أية مستعمرة أن تحصل منها على ما قد تحتاج إليه من مال لتنمية اقتصادياتها فإن فوائد هذه المعونة بالنسبة للمستعمرات لا تعدو أن تكون شيئاً وهمياً .

ولتبسيط هذا الموضوع دعونا نفترض أن نيجيريا تحتاج إلى ٤٠,٠٠٠ جنيه لتنمية اقتصادياتها . فما الذى يحدث فى هذه الحالة ؟

الذى يحدث هو أن الحكومة البريطانية فى نيجيريا تذهب إلى بنك باركليز وتقترض منه المبلغ المذكور باسم نيجيريا بفائدة قدرها ٦٪

---

(١) سبعة قروش ونصف قرش .

(٢) ثمانية مليمات ونصف مليم .

وعلى هذا الأساس يجد أبناء مستعمرة نيجيريا أنفسهم فى النهاية فى دين دائم لمن يفترض فيهم أنهم مهتمون « بتنميتهم الاقتصادية » . وقد أثبتت التجربة الاقتصادية أنه لا حرية حيث يكون الاعتماد الاقتصادى على الغير .

والسياسة التى تكمن وراء الموقف الاقتصادى فى المستعمرات هى سياسة سيادة الاحتكار التى تكره المزارع ومستأجرى الأرض ، عن طريق المنافسة الحرة ، على قبول أسعار محددة بخسة . والتى تُكره نفس المزارع والمستأجر المستهلكين على الشراء بأسعار محددة مرتفعة .

فتسويق المحصولات الزراعية والمنتجات الصناعية فى مستعمرات غرب أفريقيا البريطانية ، مثلا ، هو عملية تتم عن طريق التجار الأوربيين بواسطة نظام للتجميع .

ونتيجة لعمليات الشركات الاحتكارية وشركات التعدين ، وبمساعدة وكيلهم ممثلا فى الحكومة ، يتسرب الذهب والمال من المستعمرات ، وبالتالى لا يبقى رأس مال وطنى فيها .

وبهذه الطريقة يقضى على نمو شعوب المستعمرات ومطامحهم الصناعية والتجارية ، وتنخفض أجور العمال ، ويستحيل على ابن المستعمرات أن يحصل على أى نوع من أنواع رأس المال لأي مشروع تجارى .

وأسوأ من كل، ما سبق، أنه سواء أكان أجيراً أو مزارعاً فإنه مقضىّ عليه بأن يكون مدينا دائماً . فهو إذ يشترى ما يحتاج إليه من منتجات صناعية يخسر ، وهو إذ يبيع عمله فى حالة الأجير ، وحاصلاته فى حالة المزارع يخسر أيضاً .

وليس ذلك فحسب وإنما تعمل الحكومة الاستعمارية من جانبها على أن يظل فى دين مستمر بما تفرضه عليه فوق ذلك من ضرائب .

وهكذا يخفق ابن المستعمرات اقتصادياً على أيدى وكلائه والأوصياء عليه ممن يفترض فيهم – كما يزعمون – أنهم يعدونه ويمهدون الطريق أمامه للحكم الذاتىّ .

وأكثر من ذلك، لا يستطيع ابن المستعمرات أن يشتغل بأى عمل تجارى يعود عليه بالربح ؛ لأن أسعار الجملة التى تحددها الشركات الاحتكارية لا تترك له أى نصيب من الربح .

وهذا ، بالإضافة إلى أن الترتيبات السرية بين الشركات وأصحاب المصانع ، تجعل من المستحيل عليه أن يشترى مباشرة من أصحاب المصانع مهما عظمت كمية ما يطلبه منهم . وإنما يحال فى طلباته دائماً على عملائهم المحليين والذين هم أعضاء فى الشركات الاحتكارية القوية .

وبفضل تدخل الحكومة وشركات الاحتكار منذ قدوم النظام الرأسمالى على المستعمرات، ارتد أبناؤها إلى عمال وعبيد، وصاروا غير قادرين

على أن ينظموا أنفسهم تنظيما قوياً فعالا .

ففلسفة الرأسمالية الأوربية التى تمارس فى المستعمرات ،تحتم على أبنائها أن يعملوا راضين غير شاكين تحت أية حكومة أجنبية .

ذلك لأن المفروض فيهم أنهمعاجزون عن تنمية موارد الثروة الطبيعية فى بلادهم . ومن ثم يعودون على أن يعملوا ويستحسنوا المنتجات الصناعية الأوروبية حتى يصبحوا عملاء « حقيقيين » .

وما يعطيه لهم الرأسمالى الأوربى من أجر زهيد إنما ينفقونه فى شراء منتجات صناعية مستوردة غير جيدة . وهذه المنتجات هى النوع الوحيد الذى تقوى أجورهم الضيئلة على شرائه .

وهكذا نرى كيف أن النقود التى يعطيها المستغل لابن المستعمرات فى صورة أجر ، تعود بطريقة غريبة فى النهاية إلى جيب هذا المستغل المحتال .

إن العبارة المأثورة « اشتروا ما هو بريطانى ، وتاجروا فيما هو إمبراطورى » تستعمل بقصد الإبقاء على أسعارعالية للسلع والمنتجات الصناعية البريطانية .

وفى سبيل ذلك تفرض ضرائب جمركية باهظة على المنتجات الصناعية غير البريطانية ، وتمنع من دخول المستعمرات إلا فى حدود

ضيقة وكميات قليلة جداً . وحظ السلع الأمريكية من تجارة المستعمرات أعلى كثيراً من حظ السلع اليابانية .

وعلى الرغم من الضرائب الجمركية الباهظة والقيود الكثيرة المفروضة على المنتجات اليابانية ، فإن اليابان ظلت تنتج سلعاً أرخص من غيرها وتصدرها للمستعمرات البريطانية .

وللقضاء على استيراد السلع اليابانية الرخيصة إلى المستعمرات البريطانية ، استمرت حكوماتها المحلية والتى تمثل عملاء رجال الصناعة وشركات الاحتكار البريطانية ترفع الضرائب الجمركية ، وتزيد من القيود على هذه السلع حتى جمدتها وطردتها من أسواق المستعمرات . وهذا هو سبب إلغاء المعاهدة اليابانية البريطانية التى أبرمت عام ١٩٣٤ .

والضرائب والقيود الجمركية تفرض عادة لحماية الاقتصاد الوطنى ، ولكن الحال ليست كذلك بالنسبة للمستعمرات .

فهذه الضرائب والقيود الجمركية قد فرضت فى المستعمرات ، لا لحماية تجارتها وصناعتها ، فليس فيها شىء من ذلك . وإنما فرضت فى الواقع لحماية التجارة البريطانية ، والصناعة البريطانية ، والأرباح البريطانية .

ونفس الضرائب والقيود الجمركية التى تحمى واردات المنتجات الصناعية البريطانية تحمى أيضا صادرات المستعمرات من غلات وحاصلات وخامات أولية ضد شحنها إلى دول أجنبية إلا عن طريق عملاء

بريطانيين. وقد اتخذ هذا الإجراء لضمان أسعار مرتفعة ، وبالتالى لضمان أرباح ضخمة لشركات الاحتكار البريطانية .

وهذا ما نعبر عنه بنظام الأسعار الثابته ذي الحدين ، والذى هو أساس فى اقتصاد المستعمرات .

والغرض من هذا النظام هو شراء خامات أولية رخيصة ، واستخدام أيد عاملة من أبناء المستعمرات رخيصة ، ثم بيعها ثانية لها بأسعار باهظة فى صورة سلع ومنتجات صناعية .

والمزارعون من أبناء المستعمرات هم الذين يقاسون أشد المقاساة من هذا النظام الشرير .

وهذا يبرهن ثانية على أنه ما دامت الدول الاستعمارية قادرة على إبقاء المستعمرات تحت هذا النظام الاقتصادى ، الذى بمقتضاه تستورد المنتجات الصناعية فقط ، وتصدر الغلات والخامات الأولية فقط ، فإن شعوب المستعمرات لن تتقدم تقدماً ملحوظاً ، وسيظلون دائماً مصابين بالفقر والفاقة ، وعلى مستوي من المعيشة أقل من المستوى الضرورى للآدميين .

إن هذا هو أحد الأسباب التى تبين لماذا أعتقد بأن الحل الوحيد لمشكلة الاستعمار هو فى أن يقضى أبناء المستعمرات قضاء ناجزاً تاماً على كل



للنساء فى غانة حق الانتخاب

النظام الاقتصادي للاستعمار ، عن طريق نيل استقلالهم السياسى . فالحرية السياسية هى التى تفتح السبيل أمام التقدم الاقتصادى والرقى الاجتماعى .

مشكلة الأرض

إن الاتجاه الأساسى فى مشكلة أراضى المستعمرات ينحصر فى أن مساحات شاسعة من الأرض التى كان يباح استعمالها للإفريقيين فى وقت من الأوقات قد آلت ملكيتها للأوربيين ، كما ينحصر فيما نشأ عن ذلك من ظهور طبقة ملاك أجانب منتفعين بأراضى المستعمرات ، وإن كانوا يعيشون بعيداً عنها . وهؤلاء هم المستوطنون الأوربيون وأصحاب الامتيازات منهم ممن عملوا إلى رفع قيمة أراضيهم واكتساب نفوذ سياسى كوسيلة لتحقيق هذه الغاية .

فمعظم أراضى الأفريقيين قد نهبت وسلبت منهم عن طريق اغتصاب قانونى ، وإكراه لهم على التنازل عنها .

ففى مستعمرات غرب أفريقيا تنعدم الملكية الخاصة للأرض ؛ لأن كل الأراضى فيها تخص بعض العشائر والقبائل .

فإذا أخذنا هذه المستعمرات كمثال ، فإننا نرى أن ملكية الأرض الخاصة فيها تتطور دائماً كلما ضربت الدول الاستعمارية عرض الحائط بالنظام الأفريقي للملكية الأرض وأحلت محله نظامها الخاص بالملكية .

فبينما الزراعة في مرحلتها البدائية الساذجة هي في الأصل من صميم شئون العشائر والقبائل الأفريقية ، فإن التعدين والمزارع الكبرى هي كلها في يد الدولة المستعمرة نفسها . أو في أيدي الرأسماليين ورجال الصناعة الأجانب .

فمشكلة الأرض ، كغيرها من مشاكل المستعمرات ، تعالجها الدول الاستعمارية بطريقة تغل أقصى الأرباح للأموال المستعمرة في التعدين والمزارع . وقد استعملت بعض حيل لمصادرة أراضي أبناء المستعمرات . وعلى سبيل المثال نورد هنا الأساليب البريطانية التي تستخدم في مصادرة الأراضي .

١ — لقد استصدرت بريطانيا « تشريعات » تعينها بطريق مباشر أو غير مباشر على امتلاك أراضي المستعمرات والمحميات واقتنائها وإدارتها .

وقانون السلطة القضائية الأجنبية الصادر عام ١٨٩٠ خير مثال لهذه « التشريعات » .

فهذا القانون يتضمن إعلاناً بأن « سلطة التاج » سواء أكانت مكتسبة بمعاهدة أو منحة أو استعمال أو أى وسيلة أخرى مشروعه ، فإن حقها

الشرعى مطلق كما لوكان مستمداً من تنازل عن الأرض ، أو فتح لقطر من الأقطار .

وهذا من شأنه أن يلغى معاهدتها مع المستعمرات ، ويخولها اقتناء كاملا وملكية تامة للمستعمرات . ومن ثم يصبح من السخرية الكلام عن أراضى المستعمرات على أنها ملك « لأبناء » المستعمرات للانتفاع بظاهرها دون باطنها إذا وجد فيه معادن ذات قيمة .

وقد استعملت الدول الاستعمارية الأخرى سننا « قانونية » شبيهة بالسنن « القانونية » البريطانية بقصد مصادرة أراضى المستعمرات التى تحت إدراتها وحكمها .

٢ — وقد ووفق على « قوانين » من شأنها أن تزيد من أثر المصادرة والاستغلال . فهذه « القوانين » تقضى بأن تتحول بعض المناطق إلى غابات وأدغال ؛ لاحتوائها على ثروات معدنية قيمة . وهكذا تكون هذه الغابات والأدغال قناعاً يستعمل لخداع أبناء المستعمرات .

على أية حال ، إن الأراضى التى يراد الاستيلاء عليها كأراضى المناجم والمزارع ، لما تغله من أرباح سريعة ، يدعى ملكيتها « مكتب الأراضى » باسم التاج .

وتقديم البراهين والأدلة على إثبات الملكية فى مثل هذه الحالة يقع بالضرورة على عاتق المالك الشرعى ، ابن المستعمرات . فهو الذى

سيضارّ هنا ؛ لأن أجداده وأسلافه لم يكن ليطلب منهم فى أيامهم أن يسجلوا أرضهم إثباتاً لملكيتها .

٣ – فرض عقود إيجار لمدة تسعين سنة على أبناء المستعمرات بواسطة مديرى المقاطعات أو عملاء الدول الاستعمارية . فهذه العقود تمنح رخصا وامتيازات لشركات خاصة لاستغلال الأرض والمناجم . وفى بعض الأحوال تدفع إيجارات زهيدة غير مجزية فى مقابل هذه الامتيازات .

وهذه هى طريقة « بريطانية » غير مباشرة لاغتصاب الأرض « قانونيا » أما الطريقة الفرنسية لمصادرة الأراضى فتختلف عن الطريقة البريطانية من حيث أن الفرنسيين لا يدعون اغتصاب الأرض بطريقة « قانونية » ، وإنما يغتصبونها برمتها اغتصاباً صريحا علنا .

وفى شرق وجنوب أفريقيا يستعمل الأوربيون الآخرون أيضا طريقة[١] « الاغتصاب الصريح العلنى » .

---

(١) فى فبراير عام ١٩٤٤ وافق حاكم نيجيريا . على قانون فى المجلس التشريعى المحلى على الرغم من معارضة شديدة . وهذا القانون يخول للحكومة البريطانية فى نيجيريا حق الاستيلاء على كل المعادن التى تكتشف فى أراضى الأفريقيين . وهذا القانون البغيض الممقوت يسدد ضربة فى الصميم إلى أساس نظام الملكية الأفريقى للأرض .

وبمقتضى قانون امتيازات الأشانتى الصادر عام ١٩٠٣ تبقى حقوق المعادن فى ساحل الذهب مع السلطات الأفريقية . ولكن المفاوضات بالنسبة للامتيازات تكون تحت إشراف مديرى المقاطعات الأوروبيين . والحكومة البريطانية فى ساحل الذهب تتحكم فى كل الأموال

٤ — وأحدث تطور فى برنامج مصادرة أراضى المستعمرات هو بدعة قوانين الدفاع الحربى والتى بمقتضاها تصادر الأرض فى المستعمرات لتستعملها الدول الرأسمالية والاستعمارية .



التى تنتج من المبيعات . والامتيازات لا تمنح على أساس نسبة خاصة من الأرباح الناتجة من استغلال أماكن الامتيازات . وإنما تمنح على أساس إيجار سنوى زهيد محدد ، كثيراً ما يهبط إلى خمسين جنيهاً ، وقلما يزيد بأية حال من الأحوال على أربعمائة جنيه فى السنة .

المؤلف

الفصل الثالث

السياسات الاستعمارية
نظريًا و عمليًا

يوجد فى داخل قارة أفريقيا ثلاثة أنواع مختلفة من المناطق غير المستقلة . وهذه هى المستعمرات ، والمحميات . والمناطق الواقعة تحت الانتداب .

فكل مستعمرة من مستعمرات غرب أفريقيا البريطانية مثلا تحكمها وتديرها مباشرة وزارة المستعمرات عن طريق ممثلها ، الحاكم العام ، الذى هو أيضاً القائد العام ونائب أمير البحر للمستعمرة والمحمية[1] .

---

(١) يمكن تبين ثلاثة مبادئ للدول الاستعمارية فى إدارة المستعمرات وتشريعاتها . وهذه هى :

١ – معظم التشريعات الخاصة بالمستعمرات تسن فى « الدولة الأم » عن طريق سلطتها التشريعية أما التشريعات الإضافية الأخرى فتسن فى مجالس المستعمرات التشريعية التى يرأسها الحاكم العام المعين من قبل وزير المستعمرات . وفى سلطة الحاكم العام أن يرفض أى تشريع ، وهو لا يخضع إلا لحكومة « الدولة الأم » .

٢ – والمفروض فى النوع الثانى من الإدارة الاستعمارية هو أن معظم التشريعات تسنها المستعمرة نفسها . ومهما يكن من أمر ، فإن المجلس التنفيذى والمجلس التشريعى فى المستعمرة

ومن المستحيل تحت هذه النظم إسقاط حكومة المستعمرة ؛ لأن السلطة التشريعية فى حقيقتها تعتمد أصلا على برلمانات « الدول الأم » .

فى بريطانيا العظمى يبرر هذا بما يسمى « امتيازات التاج » التى تجعل من حق الملك أو الملكة أن يسن تشريعات للمستعمرات .

وهذه النظم تمنع وتكبح عمدا أيضاً أي تطلع أو طموح من شعوب المستعمرات إلى الاستقلال . وفى الحق ، إن مثل هذه النظم الإدارية ليست صورة للفوضى الاستعمارية والحيرة السياسية فحسب ، وإنما هى تلغى أيضاً إلغاء قاطعاً أفكار الديمقراطية الصحيحة ومبادئها .

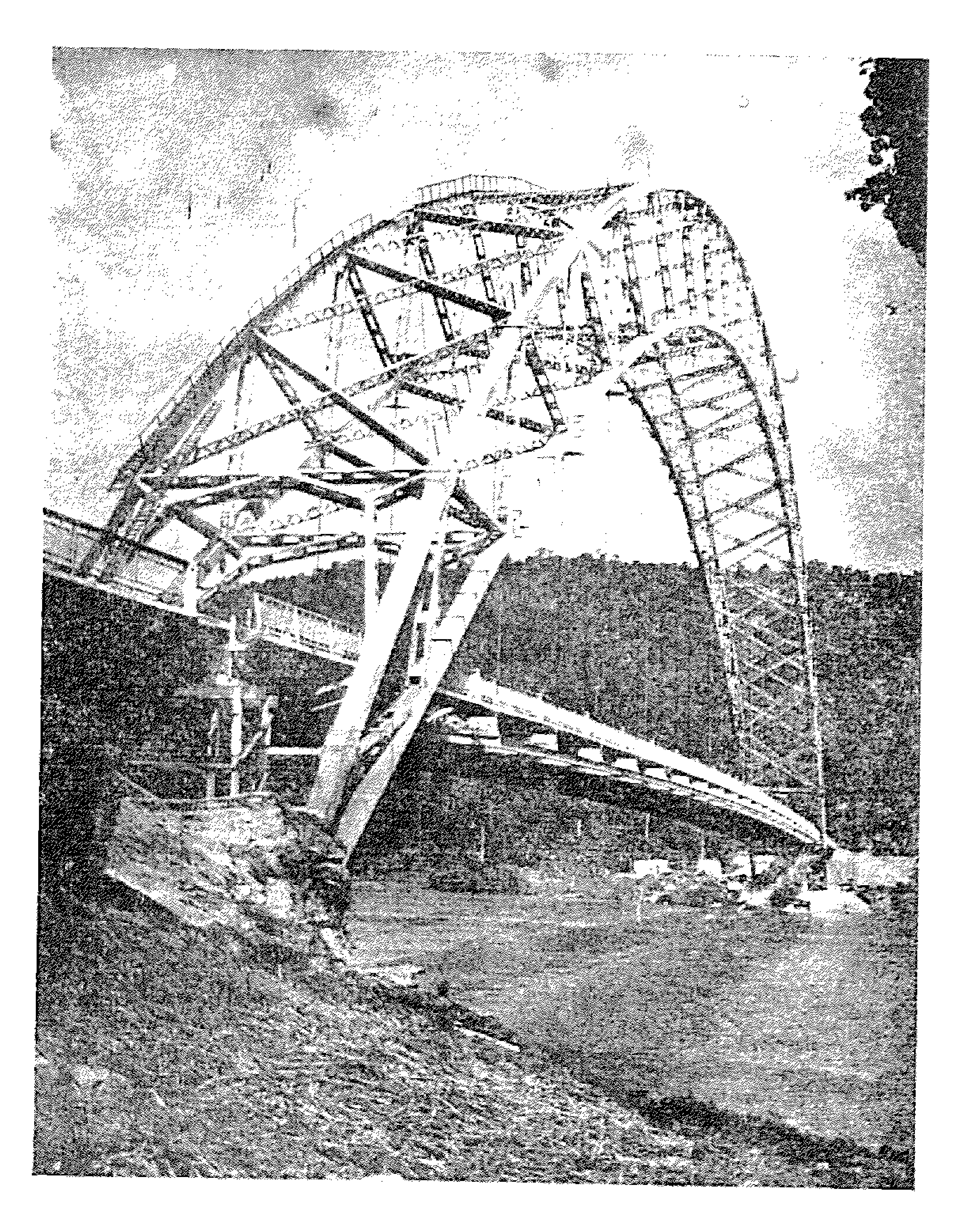
ومع أن القوانين الاستعمارية قد ميزت بين ما هو مستعمرة « وما هو محمية » ، فليس هناك إطلاقاً أى اختلاف قانونى بينهما من حيث وضعهما الدولى .

أما نظام الانتداب فقد ظهر بعد الحرب العالمية الأولى عندما وضعت المستعمرات الألمانية الأفريقية السابقة تحت وصاية عصبة الأمم .

والفلسفة الشائعة بين كل الدول التى أسندت إليها عصبة الأمم

يكونان تحت رقابة شديدة مباشرة من حاكم المستعمرة العام ومن فى يده كل السلطات .

٣ – والنظام الثالث يزود المستعمرة بمجلس تشريعى دستورى يضم أعضاء موظفين يعينهم الحاكم العام . وأعضاء غير موظفين ينتخبهم أبناء المستعمرة فرضاً . والأعضاء الموظفون هم أغلبية المجلس ، وهم يمثلون رؤساء الإدارات الحكومية والشركات التجارية . المؤلف



« كوبرى » أدومى – على نهر الفولتا
وقد سهل المواصلات بين « اكرا » وتوجولاند

حكم مثل هذه الشعوب نيابة عنها ، يمكن إجمالها فى المبدأ القائل بأن « رفاهية مثل هذه الشعوب ورقيها أمانة فى عنق المدنية » .

ونظامُ الانتداب هو حل وسط عاجز خطر بين مثالية ولسون ؛ ممثلة فى تقرير المصير والوصاية من ناحية ، وبين مطامح دعاة التوسع ممثلة فى الاستعباد السياسى والاستغلال الاقتصادى من ناحية أخرى .

وبعبارة أخرى إنه حل وسط جبان بين مبدأ تقرير المصير للأقطار غير المستقلة وبين الاستعمار . وهو فى النهاية ليس إلا أداة نافعة طيعة فى أيدى الدول الاستعمارية التى تحكم الأقطار الواقعة تحت الانتداب ، لتنفذ مقاصدها ومآربها الخاصة فى هذه الأقطار ، ولتطيل أمد استغلالها اقتصاديا . هذا ولسوف تحدث مثل هذه النتائج إذا نفذ الإشراف الدولى المقترح حديثاً فى الأقطار غير المستقلة .

والمفروض فى مبدأ « الوصاية » أن يكون فى مغزاه وأسلوبه أكثر إنسانية من الاستعمار .

وهذا الافتراض هو العامل الجوهرى من وراء نظام « الانتداب الثنائى » الذى يزعم أئمته أن الاستغلال يتضمن واجباً مقدساً نحو الشعوب المستغلة ، فأبناء المستعمرات يجب أن يستغلوا و « يمدنوا » ، وفى سبيل تحقيق ذلك يجب أن « تحترم وتصان حقوقهم » .

والفلسفة التى من وراء ذلك تذكر بالمثل الإفريقى المأثور « يعض الفأر قدمى ضحيته ثم ينفخ من فمه وخياشيمه هواء رطباً بارداً ليخفف من الألم الذى تسبب فيه » .

ومعنى ذلك بعبارة أخرى : استغل شعوب المستعمرات ، ولكن كن من الحذق والمهارة إلى حد ألا تجعلهم يعرفون أو يشعرون بأنك تستغلهم !

وهناك من البراهين الكثيرة ما يدل على أن البواعث الأساسية من وراء طلب المستعمرات والبحث عنها ، ومن وراء سياسات دول الاستعمار الاقتصادية والإدارية هى بواعث متصلة بالاستغلال الاقتصادى ولا صلة لها مطلقاً بالإنسانية !

وإذا رجعنا إلى مؤتمر برلين عام ١٨٩٠ . وإلى معاهدة فرساى ، وميثاق عصبة الأمم ، و نظام وصاية منظمة الأمم المتحدة ، فإننا نرى أن كل واحد من هذه الاتفاقات الدولية قد تضمن نصوصاً عن « حماية وصيانة » شعوب المستعمرات .

ومهما يكن من أمر . فقد قبلت هذه النصوص وسلم بها لتخفى من ورائها الفلسفة الاقتصادية للدول الاستعمارية ؛ كى تستغل هذه الدول ما شاء لها الاستغلال بدون خوف من عقاب أو قصاص .

وما نراه من تقدم مادى فى المستعمرات : من سكك حديدية ،

وطرق ، وقناطر ، ومدارس ، ومستشفيات ليس إلا إضافات وملحقات عرَضية قصد بها تسهيل استغلال المستعمرات اقتصادياً .

فالدول الاستعمارية قد أقامت المستشفيات ؛ لأنهم إذا لم يعتنوا بصحة ابن المستعمرات ، فإن هذا لن يعرض صحتهم هم للخطر فحسب ، وإنما سيحد كثيراً من قوة عمال المستعمرات الإنتاجية . وهذا بالتالى يقلل من المكاسب والأرباح التى هى غاية الاستعمار .

وهم ينشئون المدارس لتخرّج من أبناء المستعمرات ما يكفى للأعمال الكتابية ، وللأعمال الأخرى فى الشركات والمؤسسات التجارية الأجنبية .

وهم يشقون الطرق ويعبدونها لتوصلهم فقط إلى مناطق المناجم ومراكز المزارع الكبرى .

وعلى الإجمال ، إنّ أىّ عمل إنسانى لأى دولة استعمارية يتجه ظاهريا نحو « الحماية والصيانة » إنما قصد به فى حقيقة الأمر تقوية الغرض الأساسى ، وهو : الاستغلال الاقتصادىّ .

وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فلماذا لم تعط ، مثلا ، مستعمرات غرب أفريقيا من التدريب الضرورى ما يعدها ويؤهلها لاستقلالها التام سياسياً واقتصادياً ؟

وما تدعيه بريطانيا ، وفرنسا ، وإسبانيا ، وإيطاليا وغيرها من الدول الاستعمارية من « مشاركة » الشعوب الإفريقية فى حكومات

المستعمرات وشئونها العامة ، لا يعدو أنصاف حلول ليبقوا عليهم راضين منشرحى الخاطر . وليخنقوا طموحهم إلى الاستقلال التام .

وتجدر الإشارة هنا إلى الفرق الأساسى بين السياسة الاستعمارية لكل من فرنسا وبريطانيا .

ففرنسا تؤمن بسياسة « التمثيل[١] » أى اعتبار المستعمرات الفرنسية جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ، وأن يكون لهذه المستعمرات حكومات مركزية ذات سياسة موحدة ترسمها وتقرها باريس ، كما تفرض اللغة الفرنسية على أبناء المستعمرات . وكل ذلك مع رسم خط مميز بين الصفوة المختارة ذات الامتيازات الكثيرة وبين الجماهير الجاهلة فى مستعمراتها .

أما بريطانيا فتؤمن بسياسة اللامركزية . والتفرقة ، وعدم الاتحاد . وفصم عرى الوئام بين أبناء مستعمراتها . وهى تهتم كل الاهتمام بالحكم غير المباشر ، وتشجع الأفريقيين على أن يظلوا أفريقيين . وهى تدعى أنها تبنى ثقافة أفريقية ، وفناً أفريقياً . وحضارة أفريقية . وهى تعدل من نظام الحكومة حتى يتمشى مع المطالب الخاصة للجماعات والقبائل . وهى تطبق بانتظام سياسة « فرق تسد » . وترسل بعثات تتظاهر بدراسة المستعمرات دراسة علمية أنثروبولوجية ، بينما هى فى الواقع تمسحها لمعرفة ما يمكن الاستفادة به منها فى زمن السلم والحرب . ومع هذا فبريطانيا

---

(١) التمثيل . assimilation

بطريقة مناقضة لكل ذلك تحول دون نمواً الصناعة نمواً كاملا فى المستعمرات!

وإذا أخذنا فى الاعتبار كل الحجج التى هى فى صالح هذه السياسات الاستعمارية ، وحقيقة أن الأحوال الفعلية الراهنة فى المستعمرات ليست فى انسجام مع نظريات حكم الاستعمار التى أوضحناها ، واستحالة انسجام كهذا ، فإنه لن يكون غير صحيح أن نقول إن الديمقراطية ، وتقرير المصير ، والاستقلال . والحكم الذاتى . هى معان غير متفقة مع مذاهب « الوصاية » و « المشاركة » و « التمثيل » .

فسياسة الحكم غير المباشر . وسياسة « الإدارة الوطنية أو الأهلية » ، والمشروعات الاجتماعية ، والتخطيط الزراعى ، وتسهيلات « المشاركة التامة » فى الحكم ، والإقليمية ، والحكم الثنائى ، وما إلى ذلك ، ليست إلا إصطلاحات مخترعة لتستخدم كمجرد وسيلة لغاية واحدة .

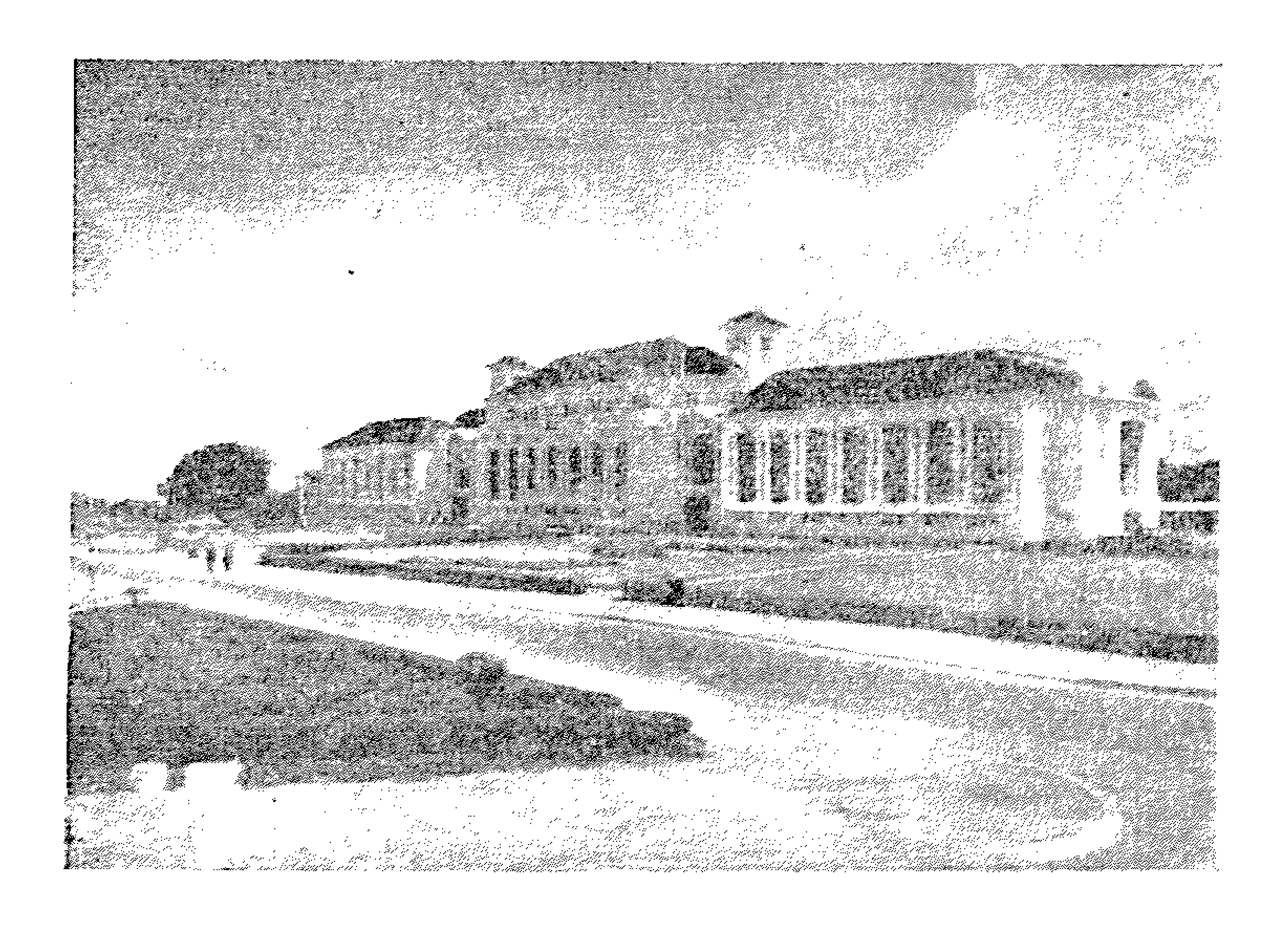
هذه الغاية هى دوام الحكم الأجنبى نافذا على شعوب المستعمرات ودوام الاستغلال الاقتصادى لمواردهم المادية وجهود الأيدى العاملة بينهم ، من أجل منفعة الدول الاستعمارية . أو « الدول الأم » كما يقولون .

من أجل ذلك نكرر أن الأمل الوحيد هو فى حركة شعوب المستعمرات المتحدة المصممة على أن تدافع عن حقها فى الاستقلال .

فهذه الحركة المتحدة هى التى تستطيع أن تكره أى دولة استعمارية

وتجبرها على أن تلتى بعبئها ؛ « عبء الرجل الأبيض» الذى يثقل بفداحة كاهل من يسمون بالشعوب المتخلفة : هذه الشعوب التى أخضعها المستعمر ، وأذلها ، وسرقها ، وحقرها ، وانحط بها إلى مستوى قطعان السائمة والبهائم !





المحكمة العليا – أكرا

الفصل الرابع

تعلات المدافعين عن الاستعمار

رسمنا فى الصفحات السابقة صورة للموقف الاستعمارى كما هو كائن. كما كشفنا عن المتناقضات بين نظريات الحكم الاستعمارى. والحكم الذى يُمارس فعلا .

وقبل أن نقترح ما يجب أن يُفعل لتحرير المستعمرات ، نودّ أن نشير بإيجاز إلى تفاهة وبُطلان وجهة النظر التى يُبديها بعض الكتاب الاستعماريين وغير الاستعماريين بالنسبة إلى حرية مستعمرات غرب أفريقيا واستقلالها .

فهم يتكلمون عن الحكم الذاتى الداخلىّ . وعن التطوّر التدريجىّ نحو عضوية هيئة الشعوب البريطانية « الكومنويلث » .

ولكنّ الحقيقة الحرُونَ التى يعجز هؤلاء الكتاب عن إدراكها. هى أن الحكومات الاستعمارية تؤمن بالسيادة الاقتصادية والسياسية . فالمهم عندها أن تتحقق هذه السيادة ، ولا يهمها بعد ذلك أن يتمّ تحقيقها تحت قناع « الديمقراطية » أو غير الديمقراطية .

ولهذا فإن الحكومات الاستعمارية لن تعطى أبناء المستعمرات مركزاً

مساوياً لمركز أبناء أقطار أخرى كاتحاد جنوب أفريقيا ، واستراليا ، ونيوزيلندة . وكندا الداخلة فى نطاق هيئة الشعوب البريطانية .

وهؤلاء الكتاب ينسون أن الممتلكات البريطانية كلها هى فى حلف مع أصحاب السلطة المالية فى بريطانيا العظمى من أجل استغلال المستعمرات . كذلك يعجز هؤلاء الكتاب عجزا تاما عن أن يروْا الصلات الوثيقة بين السيادة السياسية والاستغلال الاقتصادى .

وهم يتجاهلون تجاهلا واضحاً أنهم إذ يطالبون بالانسحاب التدريجى من الإدارة السياسية إنما يطالبون « الدولة الأم » فى الواقع بأن تتنازل عن ملكها ، أو تنزع ملكية نفسها . أوَ ليس الاستغلال الاقتصادى إذن هو القوة المحركة والمبدأ الأساسى للاستعمار ؟

والتمتع بمركز الممتلكات البريطانية يحمل معه بعض المنافع السياسية والاقتصادية التى تأباها « الدولة الأم » على المستعمرات .

والنظر فى موضوع الاستعمار يستأدينا أن نميزاً تمييزا واضحاً بين نوعين من المستعمرات : مستعمرات تتخذ منها الدول الرأسمالية مناطق ينزح إليها ما يزيد من سكانهم فيستوطنونها ويستعمرنها . ومن أمثلة ذلك استراليا ، وكندا ، ونيوزيلندة ، وجنوب أفريقية .

ومستعمرات تستغلها الدول الاستعمارية فى المحل الأول كمصادر للمواد الخام ، وللعمال ذوى الأجور المنخفضة ، وكمجالات لتصدير رأس

المال ، وكأسواق لسلعهم ومنتجاتهم الصناعية .

فالمدافعون عن الاستعمار ، والمصلحون الديمقراطيون الاشتراكيون الذين يحبذون « الحكم الذاتى » و « الارتفاع إلى وضع ممتلكات التاج » كحل للمشكلة الاستعمارية ، يعجزون عن إدراك أن هذا التمييز ليس له مغزى تاريخىّ فقط ، وإنما له أيضاً مغزى اقتصادى واجتماعى وسياسىّ كبير .

كذلك يقصر هؤلاء عن فهم النقط الجوهرية فى الموضوع ،وهى أن نمو الرأسمالية ينشأ عنه بين سكان الدول الاستعمارية نظام طبعىّ « للدولة الأم » ، بينما السكان الوطنيون الأهليون فى المستعمرات إما أن يُستغلوا ، أو يُخضَعوا ، أو يُبادوا ويُستأصلوا .

وفى ممتلكات التاج لا يمثل الرأسماليون الامتداد الاستعمارى للرأسمالية والحكم التسلطىّ للدول الأم فحسب . وإنما تلتقى وتتطابق أيضاً مصالحهم الاستعمارية مباشرة أو بدون مباشرة .

فهذا يبين السبب فى أن عبارة « الحكم الذاتى » أو « الارتفاع إلى وضع ممتلكات التاج » أو « الاستقلال الإدارى » ، كما يقول المستعمر الفرنسىّ ، ليست إلا غشاوات وتحديدات فى طريق كفاح حركة التحرير القومية فى المستعمرات من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطنى التام » .

ومن الحجج التى تستعمل للترغيب فى الانضمام إلى هيئة الشعوب البريطانية. حجة أن أبناء المستعمرات إذا قطعوا علاقاتهم مع « الدولة الأم » ، فلن يكون لديهم حماية كافية لتدفع عنهم اعتداء دول أوروبية أخرى .

ولكن الموقف هنا هو على العكس من ذلك تقريباً . فبريطانيا ، مثلا ، كلما نشبت حرب واشتركت فيها لجأت إلى مستعمراتها وإلى ممتلكات التاج ودول أخرى أجنبية ، لمساعدتها فى الدفاع عن نفسها .

وليس ذلك فقط ، ولكن سياستها المتعمدة فى رفض السماح بتصنيع المستعمرات ، قد جعل المستعمرات غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد حرب تُستخدم فيها آلات الدمار الحديثة . ولا حاجة بى لأن ألفت النظر هنا إلى اعتماد فرنسا على جنود مستعمراتها فى الدفاع عنها .

والنقطة التى يجب تأكيدها هنا هى أن المستعمرات إذا تركت وشأنها فإنها تستطيع أن تصنع الأسلحة التى حُرم عليها صنعها لتدافع بها بنجاح عن نفسها .

وهناك عذر آخر يلتمسه المدافعون عن الاستعمار رغبةً فى التعلق بالمستعمر ، وتمثيل ذيل طائرة الإمبراطورية البريطانية ، هو أن أبناء المستعمرات إذا قطعوا علاقاتهم مع الدول الاستعمارية فإن ذلك من شأنه أن يعوق تقدمهم العلمى .

ورداً على ذلك نذكر أن بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى قد مرّ على وجودها فى أفريقيا أكثر من قرنين ، ومع هذا فإن تخلف تلك القارة من الناحية العلمية والفنية يكاد يكون كما كان عليه قبل وفود هذه الدول الاستعمارية إليها .

والحقيقة التى لا يُمارى فيها أحد هى أن هذه الدول الاستعمارية بوجودها فى أفريقيا قد أوقفت نموها وصيرته عديم النفع والقيمة .

وإذا كانت ليبيريا وأثيوبيا لا تزالان متخلفتين فى ميدان التقدم العلمى والفنى فإنما يرجع ذلك غالباً إلى أن الدول الأوروبية وغيرها قد حدّت بخبث ودهاء من تقدمهما عن طريق حيلها وألاعيبها المالية والاقتصادية .

وإن ما عليه ليبيريا من حالة سياسية واقتصادية صعبة لتظهر أنه إذا لم يكن هناك وحدة قومية شاملة لكل مستعمرات غرب أفريقيا . فإن من المستحيل قطعاً على أية مستعمرة من هذه المستعمرات أن تطرح عنها نير عبوديتها الأجنبىّ .

وتحقيق هذه الوحدة القومية الشاملة ليس بالأمر الصعب . فروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا ، تشتمل كل منهما على أخلاط من شعوب وثقافات مختلفة ، ومع هذا فقد تحقق لكل دولة منهما

وحدة سياسية . فاختلاف الثقافات واللغات لا يتعارض أو يتناقض مع الوحدة السياسية .

ونحن نشعر بحقيقة أن القومية العمياء هى أحد أسلحة الاعتداء ، والمنافسة القاتلة ، والاستعمار ، والحرب ، ولكننا مع هذا نختلف مع هؤلاء الذين يدعون إلى عدم القومية ؛ أى إلى ألاّ نكون شعباً له وحدة سياسية .

فمستعمرات غرب أفريقيا ، مثلا ، عليها أولا أن تتحد وأن يكون لها كيان قومى متحرر تماماً من أثقال الحكم الأجنبي وأوزاره ، قبل أن نطمح إلى الإسهام فى التعاون الدولى بدرجة كبيرة ؛ ذلك لأن الرغبة فى التعاون الدولى تفترض مقدماً حالة سياسية مستقلة .

ويؤيدنى فى وجهة النظر هذه مؤتمر الأمن الذى عقد فى دمبارتن أوكس . والمؤتمر المالى فى بريتون وودز ، ومنظمة الأمن الدولى فى سان فرنسسكو ، وهيئة الأمم المتحدة .

فكل هذه تستبعد النظر فى أى طلب من المستعمرات للاستقلال الآن ، وقد أوضحت بدون تردد أنّ غالبية الجنس البشرى ، والذين هم يُكونون سكان المستعمرات ، لا يستحقون المساواة الإنسانية ، إلا عن طريق كرم الدول الاستعمارية ، التى تكمن مصلحتها فى المحافظة على قوتها ودخلها بواسطة استغلال المستعمرات .

وإذا نظرنا أيضاً إلى المنظمات الأمريكية مثل : مجلس الشئون الأفريقية ، ولجنة أفريقيا ، ومنظمة أهداف الحرب والسلم ، ولجنة الدراسات الأفريقية ، ومجلس البحوث الخاص التابع للجمعية القومية لتقدم السلم وتقدم شعوب المستعمرات الملوّنين ، فإننا نجد أن كل هذه تحبذ سياسة « التطور التدريجيّ نحو الحكم الذاتى » لشعوب المستعمرات عن طريق لجنة استعمارية دولية .

والسبب الذى دعا هؤلاء إلى هذا الحكم هو أن شعوب المستعمرات فى نظرهم « غير مستعدة » للاستقلال الآن . كأن مصالح الاحتكار الأوربى التى تحكم الدول الاستعمارية والمستعمرات – صدفة واتفاقا ؟ – يمكن أن تستحال إلى الجلاء عن المستعمرات ، وإلى إعطاء المستعمرات وأبنائها ثروتهم الطبيعية .

فهل تتوقع هذه المنظمات من مصالح الاحتكار هذه ، ومن عملائها ، ممثلين فى حكومات المستعمرات ، أن يقضوا على أنفسهم بأنفسهم ، وأن ينزعوا ملكية أنفسهم بأنفسهم ؟

إن الجواب عن هذا السؤال واضح للعيان وضوح جهل معظم هذه المنظمات التى تزعم أن سياسة « التطور التدريجيّ نحو الحكم الذاتى » هى الحل لمشكلة الاستعمار .

ومع هذا فنحن نفهم وجهة نظرهم إلى المدى الذى يرفضون فيه النظام

الاستعمارى ويؤيدون الحكم الذاتى الداخلى ، ولكننا نشعر أنهم لايذهبون أبعد من هذا فيعبرون عن الأمانى والمطامح الأساسية لجماهير شعوب المستعمرات .

ودعونا نذكر المدافعين عن الاستعمار بهذا الحادث . تكلم فى الولايات المتحدة الأمريكية الكولونيل أوليفر ستنالى وزير بريطانيا السابق لوزارة المستعمرات ، فأعلن أن هدف بريطانيا فى السياسة الاستعمارية هو تحقيق أكبر درجة ممكنة من الحكم الذاتى داخل الإمبراطورية البريطانية فى وقت ما مستقبلا .

وقد أضاف أن الفضل فى « حماية المستعمرات من الانهيار المفضى إلى الكوارث » إنما يرجع إلى عامل واحد هو « وجود بريطانيا » فيها . ونحن نسلم لكولونيل استانلى بذلك بمعنى من المعانى .

ولكنّ نفس « وجود بريطانيا » الذى طبع افتراضاً على الإيثار والإحسان وإنكار الذات هو الذى فى عام ١٩٢٩ حصد بنيران المدافع نساء نيجيريا الفقيرات العزلاوات عندما خرجن يحتججن سلمياً على الضرائب الباهظة ! وهو حادث يقابله فى الهند مذبحة أمرتسار .

و « وجود بريطانيا » حقاً هو الذى أكره العمال الأفريقيين الفقراء على أن يشتغلوا فى المناجم والمزارع يوماً ويتعطلون يوما ، وعلى أن يتقاضى

الواحد منهم فى يوم العمل الذى تزيد ساعاته على عشر ساعات ، تسعة [1] بنسات !

و « وجود بريطانيا » هو الذى اضطهد ، وسجن ، ونفى زعماء عمال المستعمرات ، لا لشىء إلاّ لأنهم تجرّءوا على أن ينظموا العمال فى المستعمرات !

و « وجود بريطانيا » هو الذى جلب الحرب ، والظلم ، والاستبداد ، والفقر ، والمرض ، والأمية الفاشية الدائمة على شعوب المستعمرات !

و « وجود بريطانيا » هو الذى استنزف دماء أبناء المستعمرات حتّى الموت بالاستغلال الوحشىّ ، كى يُطعم « الأسد البريطانىّ » باللحم الأحمر !

هذه هى جلائل أعمال « وجود بريطانيا » فى المستعمرات . وهو هو « الانهيار » الذى يعمل « الوجود البريطانى » النبيل جاهدا على منعه فى المستعمرات !

وعندما زار أوليفر ستانلى هذا نفسه نيجيريا التى هى إحدى مستعمرات غرب أفريقيا البريطانية أخبر الصحفيين النيجيريين أن بريطانيا ترغب فى أن يتم « الاستقلال الاقتصادى للمستعمرات » قبل الاستقلال السياسىّ .

والطريقة المثلى لتحقيق هذا الاستقلال الاقتصادى على حسب تفكيره هى أن يُنتج الشعب النيجيرى من الكاكاو ، ومن زيت النخيل ،

---

(١) تعادل بالعملة المصرية أقل بقليل من أربعة قروش .

والقطن ، والمطاط أكثر مما ينتجون حالياً ! وفوق ذلك أن يُنتج أكثر وأكثر من المواد الخام من أجل رجال الصناعة وأرباب المصانع الذين يستولون صدفةً واتفاقا — على هذه المواد الخام بالأسعار التى يحددونها هم أنفسهم !

والمظهر العملى لطريقة التعجيل بهذا « الاستقلال الاقتصادىّ » تجلى فى قانون قدم إلى مجلس نيجيريا التشريعى الذى تتحكم فيه بريطانيا عندما اجتمع فى الخامس من شهر مارس (عام ١٩٤٧) .

فهذا القانون يُقدّم « للتاج البريطانى» ملكية كل المعادن فى نيجيريا ! وهنا يستلزم الأمرُ « فتاحة عيون » ليستعملها هؤلاء الذين يحبذون سياسة « التطور التدريجى» نحو الحكم الذاتى» والذين يُهولون فى بلاغة وفصاحة عن « عدم استعداد » شعوب المستعمرات لحكم أنفسهم بأنفسهم !

وأذكر أنه رُفعت إلى حكومات الأمم المتحدة « مذكرة عن الملونين » توصى بحقوق موحدة لشعوب المستعمرات .

ولكنّ وزارة المستعمرات البريطانية رفضت ذلك ، على أساس أن الحكومة البريطانية تهتدى فى توجيه ومساعدة التطور الاجتماعىّ والسياسىّ والاقتصادى فى كل مستعمرة باحتياجاتها الخاصة ومقدراتها وإمكانياتها .

ألا ما أعجب هذا النفاق ! « فالحقوق الموحدة » لا تناسب الذوق البريطانى ، أو الذوق الأنجلو ساكسون الذى لا يستسيغ إلاّ حالةً

ومنزلةً منحطة لشعوب المستعمرات !

وكثيراً ما يزعم الزاعمون أن شعوب المستعمرات غير « ناضجة » للاستقلال . وإذا استلهمنا التاريخ فإننا نجد أن الحقائق التاريخية لا تناقض هذا الزعم فقط ، وإنما تدحضه أيضاً .

فالرأى الاستعمارى القائل « بعدم الاستعداد » للحكم الذاتى ليس إلاّ غشاوة . لأن الاستعماريين البريطانيين لا يقومون بخطوات جدية لإعداد المستعمرات للحكم الذاتى ، وإنما يعدونها لكل ما يؤدى إلى عظمة بريطانيا الاقتصادية . فالمستعمرات تحت « وصاية » الدول الاستعمارية لن تكون أبدا « ناضجة » للحكم الذاتى . ولا نذكر أسبابا لذلك ، فالأسباب أوضح من أن تذكر .

فالإنجليز ، مثلا ، كانوا يعيشون على حال نصف بربرية عندما رحل الرومان عنهم . أما أمرهم اليوم فجد مختلف .

والروس ، منذ ثلاثين سنة ، كانوا على حال من التخلف فى ميادين العلوم والفنون الغربية الحديثة أشبه بحال شعوب المستعمرات ، وبلغت نسبة الأمية بينهم خمسة وتسعين فى المائة . أما الآن فروسيا دولة من أقوى دول أوربا ..

والجمهورية الأمريكية اللاتينية تشيع فيها الأمية ، وليست من

الناحية الاقتصادية متقدمة تقدم الدول الأخرى ، ومع هذا فهى تحكم نفسها بنفسها .

وفى غرب أفريقيا المستعمر من القيادة والزعامة المستنيرة ما يكفى لإدارة الشئون العامة وتوجيهها بدون إشراف من الأوربيين .

فبأي حق تتوقع أية دولة استعمارية من الأفريقيين أن يصيروا « أوربيين » أو أن تصبح نسبة التعليم بينهم مائة ٪ فى المائة قبل أن تعتبرهم « ناضجين » للحكم الذاتى . . . ؟

أوَ ليس الأفريقى الذى يُنظر إليه اليوم « غير مستعد » لحكم نفسه بنفسه كان يحكم نفسه بنفسه قبل هبوط الأوربيين وإغاراتهم عليه ؟

وبعد ، فالحق الذى لا مراء فيه هو أن أسلوب حياة الأفريقى حتى فى وقتنا الحاضر لأكثر ديمقراطية من الأسلوب « الديمقراطى » للحياة والحكم فى الغرب ، هذا الذى يتباهون به ويتبجحون كثيرا . . . !



الفصل الخامس

ماذا يجب أن يفعل

لقد أوضحنا أن الدول الاستعمارية لن تتخلى عن سيطرتها الاقتصادية والسياسية على مستعمراتها إلا إذا أكرهت على ذلك إكراهاً .

ولهذا نقترح الخطة العامة التالية ، نظريةً وطريقةً ، تاركين التفاصيل لتضطلع بها القيادة الرشيدة التى ستعهد إلى نفسها بإنجاز تحرير المستعمرات .

وإن نمو حركة التحرير القومى فى المستعمرات لتُظهر فيما تظهر الأمور التالية :

١ ــ المتناقضات التى بين الجماعات الأجنبية المختلفة والدول الرأسمالية الاستعمارية فى صراعها من أجل مصادر المواد الخام والمستعمرات .

وبهذا المعنى يصبح المال والاستعمار عبارة عن تصدير الاستثمارات إلى مصادر المواد الخام .

الصراع القاسى العارم من أجل تملك احتكارى لهذه المصادر .

والصراع من أجل إعادة تقسيم العالم المقسم فعلا . والصراع المحتدم الذى

تشنه دوائر المال والدول الطامعة فى مستعمرات وممتلكات جديدة على الدوائر والدول القديمة التى تتعلق تعلقا شديدا بما اغتصبته واختطفته .

٢ ـ المتناقضات بين قلة من الدول « المتمدينة » الحاكمة والملايين من أبناء المستعمرات. وبهذا المعنى يكون الاستعمار أشد أنواع الاستغلال إذلالاً ، وأفدح ألوان الظلم عدم إنسانية بالنسبة لملايين البشر الذين يعيشون فى المستعمرات .

إنّ القصد من هذا الاستغلال والظلم هو اعتصار أرباح باهظة . ولهذا فإن نتائج الاستغلال التى لا مفر منها هى .

(ا) ظهور طبقة مستنيرة مستقلة الفكر Intelligentsia بين أبناء المستعمرات .

(ب) يقظة الشعور القومى بين شعوب المستعمرات .

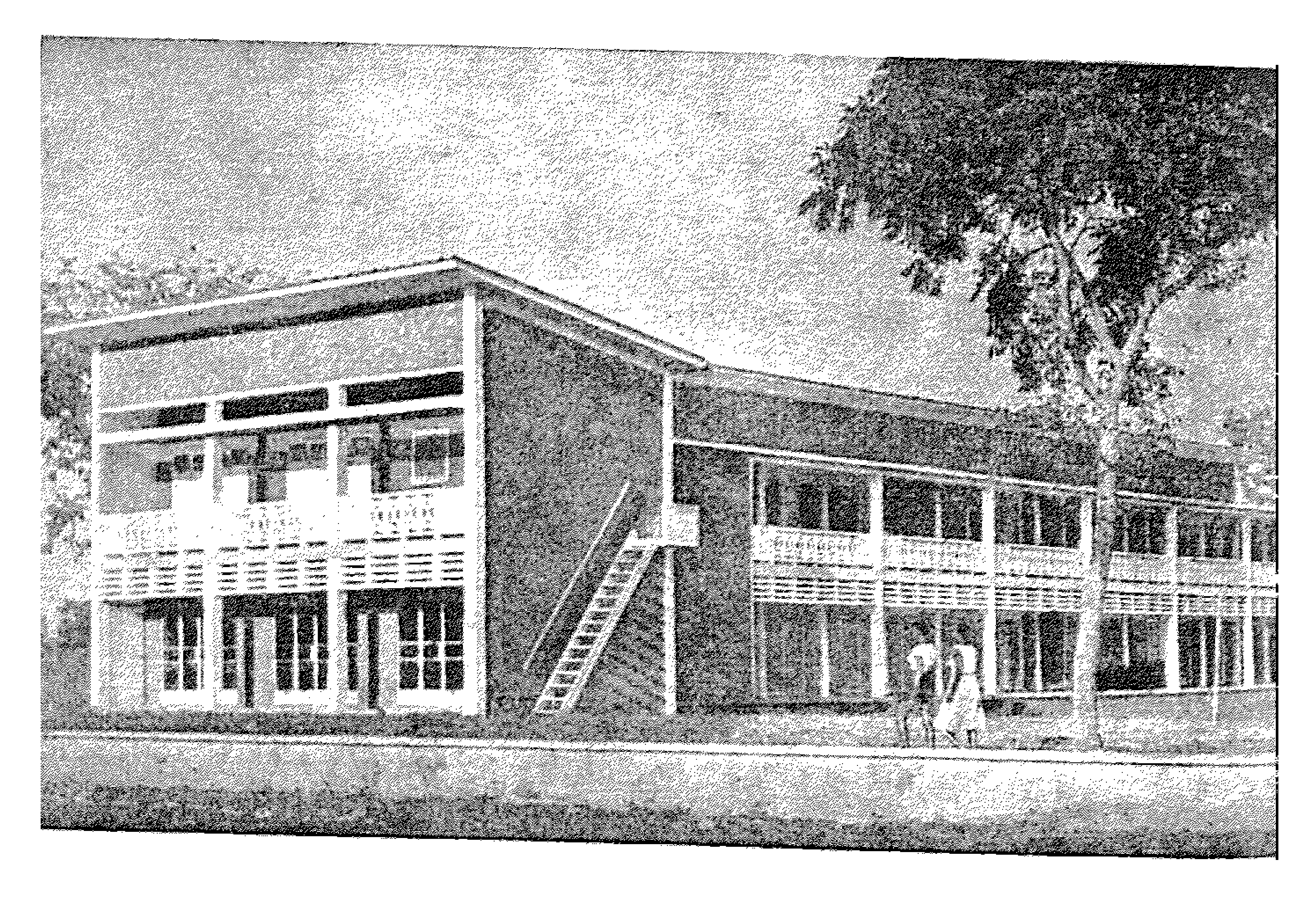
(ج) ظهور الحركة العمالية .

(د) نمو حركة التحرير القومى .

وفى التطور التاريخى فى الوقت الحاضر يمثل غرب أفريقيا مركز كل متناقضات الاستعمار هذه .

الأساس النظرى :

تنبعث خطة حركة التحرير القومى فى المستعمرات من ثلاث نظريات جوهرية :



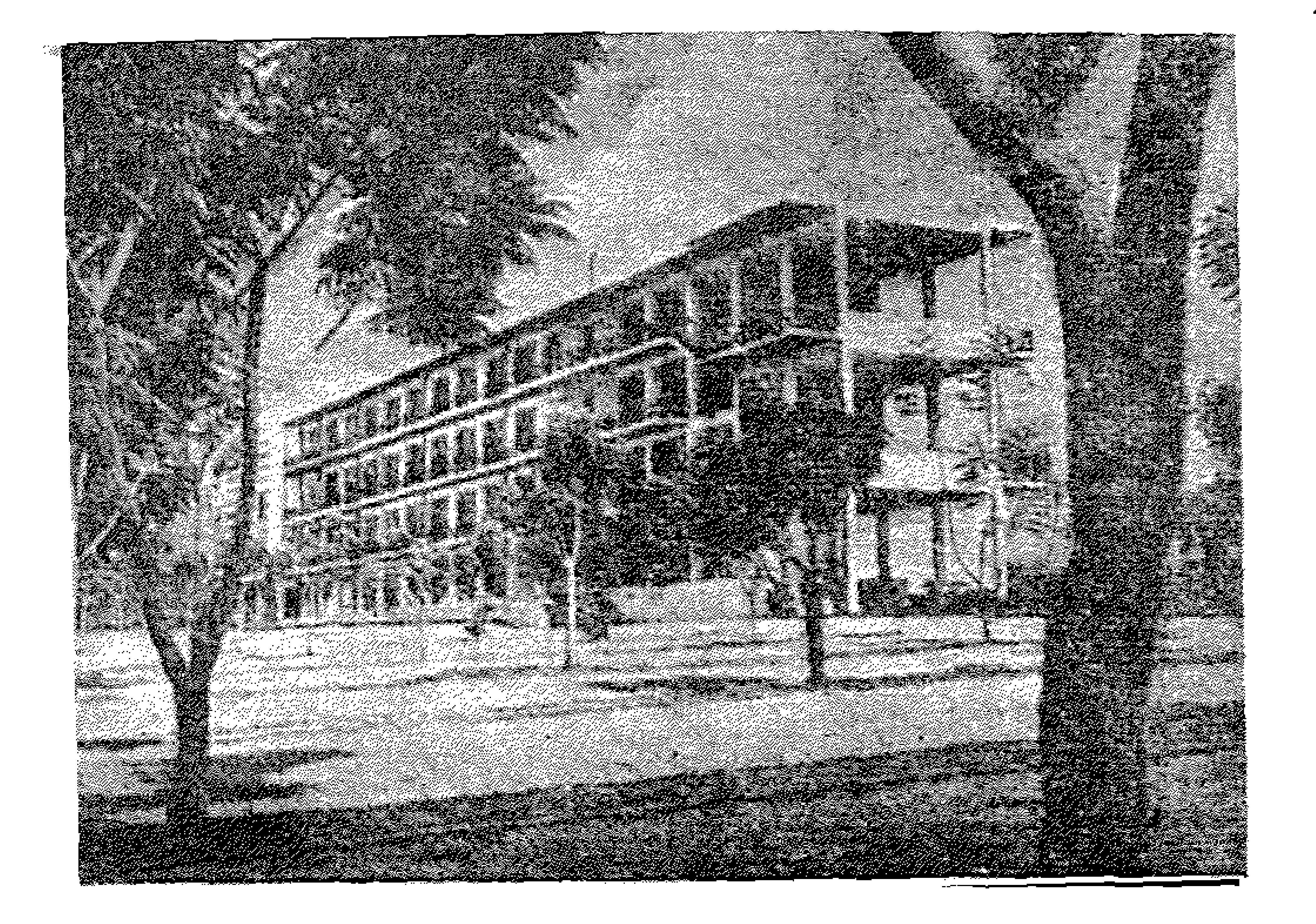
عنبر النوم بمدرسة « هو » الثانوية فى توجولاند

١ — سيطرة أصحاب السلطة المالية فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وتصديرُ رأس المال إلى مصادر المواد الخام ، والقدرة المطلقة لأصحاب السلطة المالية — كل هذه تنم عن طبيعة رأس المال الاحتكارى ، هذه الطبيعة التى تعجل بثورة الطبقة المستنيرة المستقلة الفكر ،وعناصر الطبقة العمالية فى المستعمرات ضد سيطرة رأس المال ، وتجذبهم إلى حركة التحرير القومى على أنها الملاذ الوحيد لنجاتهم وخلاصهم .

٢ — الزيادة فى تصدير رأس المال فى المستعمرات ، وامتداد « مناطق النفوذ » والممتلكات الاستعمارية حتى تشمل كل العالم ، وتحوّلُ الرأسمالية من صورتها الحالية إلى نظام عبودية مالية عالمية ، والاستغلال والظلم الاستعماريان للغالبية العظمى من سكان الأرض على أيدي قلة ممن يسمون بالشعوب « المتمدينة » .

٣ — الاستيلاء الاحتكاريّ على « مناطق النفوذ » والمستعمرات ، والتقدم غير المتكافئْ للدول الرأسمالية المختلفة ، والذى ينتهى إلى صراع محتدم بين الدول التى « تملك » والتى « لا تملك » . وهكذا تصبح الحرب هى الوسيلة الوحيدة لتصحيح « التوازن » المشوش . وهذا يؤدى إلى استثارة جبهة ثالثة ، هى جبهة الحلف الرأسمالى الإنجليزى الأمريكى ؛ وهذه تضعف سيطرة رأس المال وتسهّل اندماج الجبهتين الأوليين ضدها : جبهة الطبقة العاملة فى الدول الرأسمالية ، وجبهة الطبقة الكادحة فى

↑ مدرسة ابتدائية فى الريف



كلية الصناعات بكوماسى

المستعمرات ، من أجل هدف واحد مشترك هو الانفكاك والتحرر من قبضة الاستعمار . ومن ثم تحدث هذه النتائج :

(ا) اشتداد الأزمة داخل الدول الاستعمارية الرأسمالية فى المستعمرات.

(ب) اشتداد الأزمة داخل المستعمرات ، واتساع حركة التحرير ونجاحها ضد الحكومات الاستعمارية المحلية على الجبهة الاستعمارية .

(ج) عدم تفادى الحرب تحت نظام سيطرة رأس المال ، وحتمية تحقق الائتلاف بين الطبقة العاملة فى الدول الرأسمالية ، وحركة تحرير المستعمرات ضد جبهة سيطرة رأس المال .

ولهذا فالأمل فى الحرية والاستقلال للمستعمرات يكمن فى هذا وحده . ولكن كيف يمكن تحقيق هذا ؟ . أجل ، يمكن تحقيقه عن طريق تنظيم الجماهير فى المستعمرات .

فواجب أية حركة قومية تستحق الذكر فى المستعمرات هو تنظيم العمال والشباب ، ومحوُ الأمية السياسية .

وهذا يجب تحقيقه عن طريق تربية سياسية عامة تبنى على اتصال دائم بجماهير شعوب المستعمرات . وهذا النوع من التربية ينبغى أن يقضى على الطبقة المستنيرة المستقلة الفكر، طبقة مهندسى العبودية الاستعمارية وبُناتها .

ثم على المنظمات أن تعد أعوان التقدم ، وأن تفتش بين الشباب على أقدرهم ، ثم تدربهم على كل ما يهمهم ويشوقهم علميا وفنيا وسياسيا ،

وأن تخصص اعتمادا خاصا من المال باسم التربية لمساعدة وتشجيع طلبة المستعمرات على الدراسة فى الداخل والخارج .

وعليها أن تنشئ مدارس خاصة بها لنشر التربية الأساسية .

وغرض المنظمة الرئيسى هو التمهيد لموت الاستعمار النهائى ، وعدم استمرار سيطرة رأس المال الأجنبى .

وعلى المنظمة أن تنمى وتعمق جذورها ، وأن تؤمن أساسها ، وأن تقوى نفسها داخل الحركة العمالية ، وبين صفوف الزراع والشباب ، ذلك لأن حركة التحرير القومى هذه يجب أن تكافح من أجل مبادئها ، وأن تفوز بأهدافها .

ويجب أن يكون للمنظمة صحافتها الخاصة .

ذلك لأن المنظمة لا تستطيع أن تعيش بمعزل ، أو تنحرف عن أهداف ومطامح الجماهير ، وقوة العمال والزراع المنسقة ، ومنظمة الشباب الفتية المسئولة . فكل هذا يكون القدرة المحركة لحركة تحرير المستعمرات . ومن ثم ، فالاندفاع إلى التحرير يترك مجال الأفكار المجردة ويصبح أكثر واقعية .

وشعوب المستعمرات يعرفون معرفة دقيقة ما يريدون ، فهم يتوقون إلى أن يكونوا أحرارا مستقلين ، وإلى أن يشعروا أنفسهم بأنهم أنداد لكل الشعوب الأخرى . وهم يودون أن يشكلوا مستقبلهم ومصيرهم بدون

تدخل خارجىّ ، وألاّ يقيدهم أى شىء عن إدراك التقدم الذى يضعهم على قدم المساواة مع شعوب العالم الأخرى المتقدمة علميا وفينا .

فالتدخل الخارجى لا يساعدهم على ترقية وطنهم . إنما هو يعوق ، ويخنق ، ويحطم التقدم الصناعى ، والنمو الروحى ، وعزيمة الناس الوطنية .

والرقى المنتظر مستقبلا لأبناء غرب أفريقيا وشعوب المستعمرات الأخرى لا يمكن أن يتمّ إلاّ تحت أحوال من الحرية السياسية التى سوف تحقق مدى واسعا لتكوين وإنجاز خطط اقتصادية وتشريع اجتماعى .

ومن الضرورى الآن لأية دولة متمدنية حقاً أن تكون نافعةً للناس ومؤيدةً وموافقاً عليها منهم . وحالات كهذه لا يتسنى وجودها تحت حكومات أجنبية . والناس لن يعمهم الرخاء تحت الاستعمار وسيطرة رأس المال .

من أجل ذلك كله نتقدم بالمنهاج التالى ، ونحن واثقون من أنه سيقابل بالتأييد الحماسى وبموافقة الغالبية العظمى من أبناء المستعمرات ؛ لأنه يضع فى صورة ملموسة مضمون رغباتهم الغريزية التى عبرنا عنها فى كل ما سبق : —

(١) التحرير السياسى ؛ أى الاستقلال المطلق التام من أية رقابة لأية حكومة أجنبية .

(٢) التحرر الديمقراطى ؛ أى التحرر من الطغيان السياسى ،

وخلق ديمقراطية تكون السيادة فيها لعامة الناس .

(٣) إعادة البناء الاجتماعى ؛ أى التحرر من الفقر والاستغلال الاقتصادى ، وتحسين أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية ، حتى يكون فى مُكنتهم أن يعثروا على وسيلة أفضل للحصول على الرزق ، ولتأكيد حقهم فى الحياة الإنسانية والسعادة .

وهكذا فالهدف من حركة التحرير القومى هو إدراك استقلال تام غير مشروط ، وبناء مجتمع من الناس يكون فيه التقدم الحر للفرد شرطا فى التقدم الحر للجماعة .

فيا أبناء المستعمرات : اتحدوا . . .

إن عمال كل الأقطار من ورائكم تشد أزركم . . .





الناخبون فى دائرة انتخابية فى أكرا

الملحَق الأول

بيان إلى دول العالم الاستعمارية

بقلم و . ى . ب دُوبوَا

وافق عليه وتبناه الاتحاد الأفريقى الذى عُقد فى مانشستر
بانجلترة فى الفترة من ١٥ — ٢١ أكتوبر ١٩٤٥

« إن أعضاء مؤتمر الاتحاد الأفريقى الخامس يؤمنون بالسلام . وكيف يمكن غير ذلك ، وأبناء أفريقيا قد وقعوا ضحايا للعنف والجور والعبودية لعدة قرون .

« لقد صممنا على أن نكون أحرارا . ونحن نطالب بحقنا فى التعليم ، وحقنا فى الحصول على مستوى لائق من الحياة ، وحقنا فى حرية التعبير عن أفكارنا وآرائنا وعواطفنا ، وحقنا فى تبنى وابتداع صور من الجمال . فإذا حرمنا كل ذلك فعلينا أن نموت لنحيا .

« ونحن نطالب لأفريقيا بالحكم الذاتى وبالاستقلال .

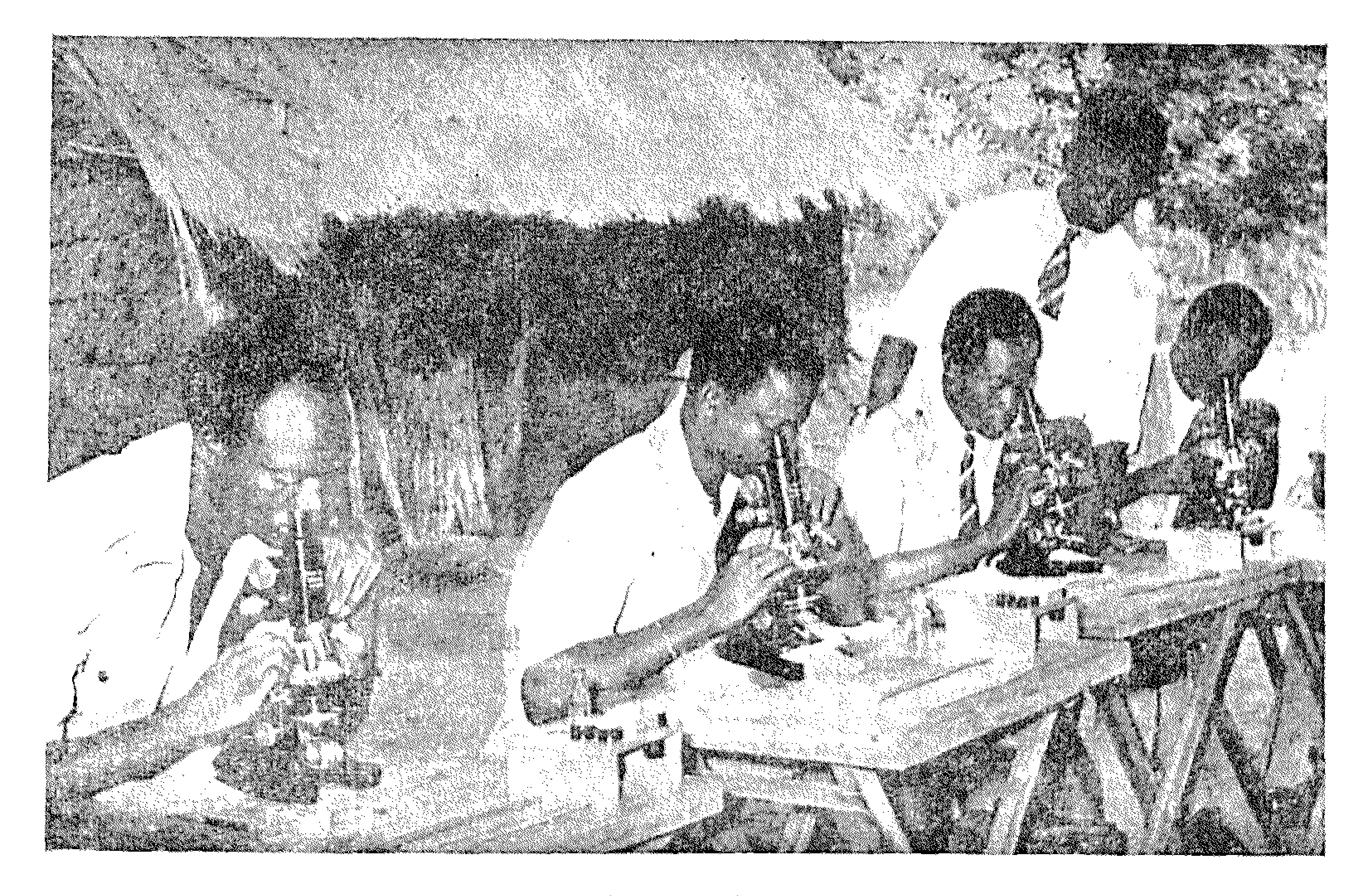
« ونحن لا نشعر بخجل أو حياء من أننا صبرنا واحتملنا كل هذا الزمن الطويل . بل إننا على استعداد حتى اليوم لأن نضحى ونكافح

من أجل تصحيح أخطائنا البشرية . ولكننا غير مستعدين لأن نتخذ بعد اليوم أداة تقوم بأحقر الأعمال وأحطها ، فنعول بفقرنا وجهلنا أرستقراطية كاذبة واستعمارا آثما .

« ونحن ضد احتكار رأس المال ، وضد حكم الثروة الخاصة والصناعة الخاصة من أجل الربح الخاص وحده . ونحن نرحب بالديمقراطية الاقتصادية على أنها الديمقراطية الحقيقية الواحدة .

« وبناء على هذا كله سوف نشكو ، ونلتمس ، ونتهم . سوف نجعل العالم يصغى إلى حقائق أحوال حياتنا . ومن أجل تحسين أحوالنا سوف نعمل كلنا متحدين ، ونسلك كل سبيل نستطيع أن نسلكها » .





وحدة طبية متنقلة فى إحدى قرى غانة

الملحق الثانى

بيان إلى شعوب المستعمرات فى العـــالم

كتبه كوام انكروما

« نحن نؤمن بحقوق كل الشعوب فى أن تحكم نفسها بنفسها . ونحن نؤكد ونقرّر حق كل شعوب المستعمرات فى أن لها السيادة التامة على مصيرها ومستقبلها . يجب أن تتحرر كل المستعمرات من السلطة الاستعمارية الأجنبية ، سياسيةً كانت أو اقتصادية . ويجب أن يكون لأبناء المستعمرات الحق فى أن ينتخبوا حكومتهم هم ؛ حكومةً لا تقيدها دولة أجنبية بأية قيود . ونحن نقول لشعوب المستعمرات : إن عليهم أن يكافحوا من أجل هذه الغايات بكل الوسائل والطرق التى فى طاقتهم ومقدورهم .

« إن الاستقلال هو هدف الدول الاستعمارية . وهم إذ يمنحون شعوب المستعمرات حق أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، إنما يقضون على ذلك الهدف . ولهذا ، فكفاح شعوب المستعمرات التى تقع تحت حكم أجنبى من أجل قوة سياسية ، هو الخطوة الأولى والشرط اللازم لتحقيق تحرر

سياسى واقتصادى واجتماعى .

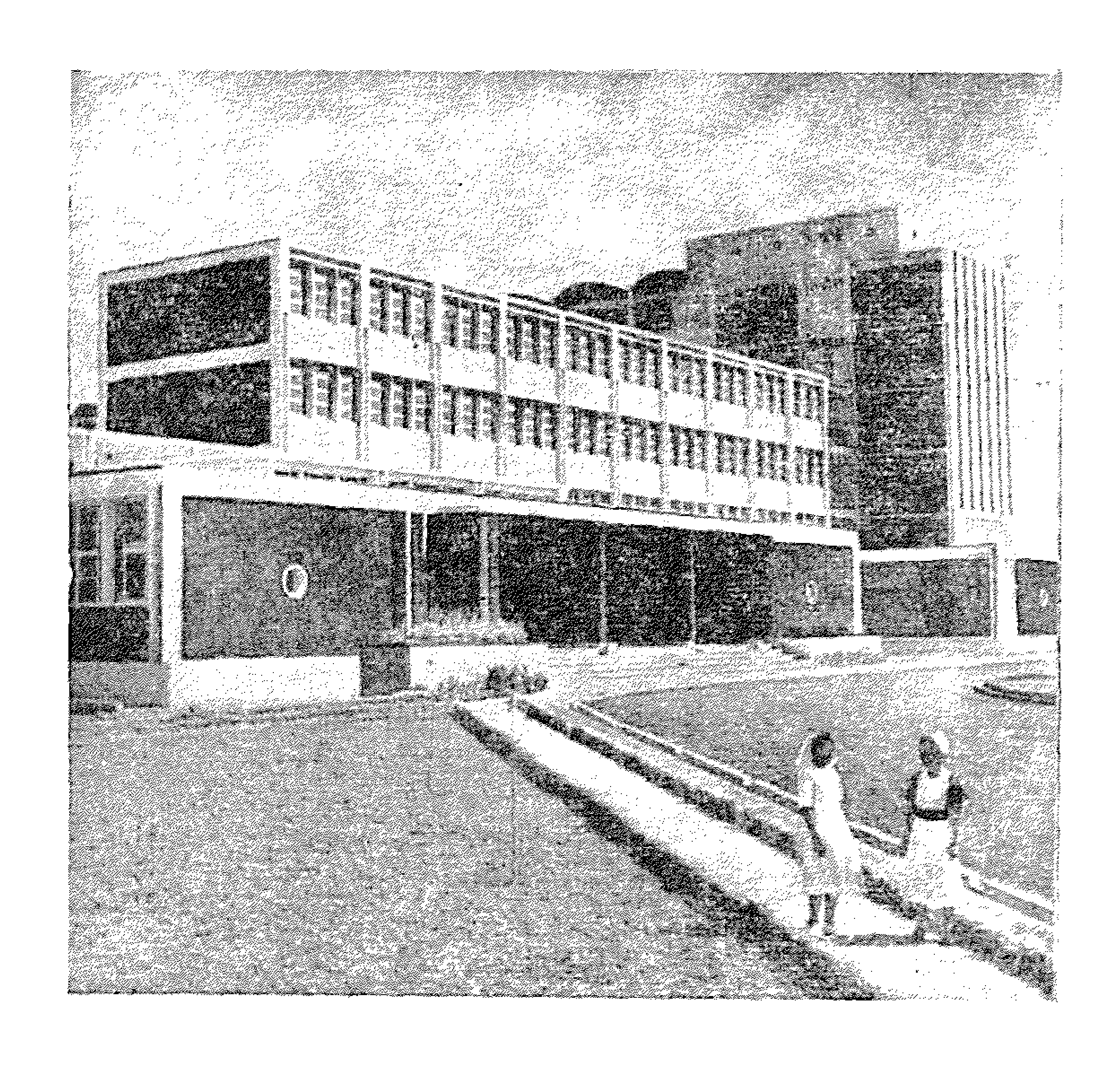
« ومن ثم فمؤتمر الاتحاد الأفريقى الخامس يهيب بعمال وزراع المستعمرات أن ينظموا أنفسهم تنظيما مثمراً فعالاً . إن عمال المستعمرات يجب أن يكونوا فى الصفوف الأولى من المعركة ضد الاستعمار .

« إن هذا المؤتمر الخامس للاتحاد الأفريقى ليهيب بالطبقة المستنيرة وبطبقات أرباب الحرف فى المستعمرات أن يشعروا بمسئولياتهم ، ويستيقظوا لها ؛ فالليل الطويل قد انتهى . وعندما تقاتلون من أجل حقوق نقابات العمال ، وحق تأسيس جمعيات تعاونية ، وحق حرية القول والتعبير ، وحرية الاجتماعات ، والتظاهر ، والإضراب ، وحرية نشر وقراءة المطبوعات لتعليم الجماهير وتثقيفهم — فإنما تستعملون الوسيلة الوحيدة التى بها تفوزون بحرياتكم وتصونونها .

« واليوم لا طريق إلى العمل المثمر الفعال إلا طريق واحد — هو طريق تنظيم الجماهير . . .

« فيا أبناء المستعمرات فى العالم :

اتحـــدوا . . . !



المستشفى المركزى بمدينة كوماسى ويضم مدرسة للممرضات

الملحق الثالث

القرار الذى تقدمت به وفود غرب أفريقيا لمؤتمر الاتحاد الأفريقى ووفق عليـــه بالإجماع .

نحن ، وفودَ شعوب غرب أفريقيا المفوضين تفويضاً قانونيا ، تعلن بمقتضى هذا التفويض الآتى :

١ – سياسيا :

(ا) منذ مجىء البريطانيين والفرنسيين والبلجيك وغيرهم من الشعوب الأوربية إلى غرب أفريقيا قد حدث ، على وجه الإجمال ، تأخر لا تقدم ، نتيجةً للاستغلال المنظم بواسطة هذه الدول الاستعمارية الأجنبية . وإن دعاوَي « المشاركة فى الحكم » و « الوصاية » و « الحماية » و « نظام الانتداب » لا تخدم الرغبات السياسية لأبناء غرب أفريقيا .

(ب) إن الطبيعة الديمقراطية للمؤسسات والمنشئات الوطنية قد حطمتّها اللوائح والقوانين الجائرة البغيضة ، وحل محلها نظم للحكم أوتوقراطية

معادية للرغبات السياسية لأبناء غرب أفريقيا .

(ج) إن إدخال إصلاحات دستورية مموّهة على غرب أفريقيا ليس إلاّ محاولات مصطنعة كاذبة من جانب الدول الاستعمارية الأجنبية لاستمرار عبودية الشعوب السياسية .

(د) إن إدخال الحكم غير المباشر ليس أداة للاستبداد فقط ، وإنما هو أيضاً اعتداء على حقوق حكام غرب أفريقيا الحقيقيين .

(هـ) إن التقسيم المصطنع وإقامة الحدود الجغرافية بواسطة الدول الاستعمارية هما خطوتان متعمدتان قصد بهما تعويقُ وحدة شعوب غرب أفريقيا السياسياسية .

٢ — اقتصاديا :

(ا) إن هناك استغلالا منظما لموارد غرب أفريقيا الاقتصادية بواسطة الدول الاستعمارية على حساب الإضرار بمصالح السكان .

(ب) إن تصنيع غرب أفريقيا بواسطة الوطنيين من أبناء البلاد عاقه وثبطه الحكام الاستعماريون ؛ ونتيجة لذلك انخفض مستوى المعيشة كثيرا عن مستوى القوت الضروري .

(ج) إن الأرض التي هي ملك شرعي لغرب أفريقيا تنتقل ملكيتها

تدريجا إلى أيدى حكومات أجنبية وعملاء آخرين عن طريق حيل وقوانين شتى .

(د) إن عمال وزرّاع غرب أفريقيا لم يُسمحْ لهم بتأسيس اتحادات عمال وجمعيات تعاونية مستقلة بدون تدخل حكومىّ .

(هـ) إن صناعات التعدين هى فى أيدي احتكارات أجنبية تموّلها دوائر المال . ونتيجة لذلك كلما ارتقت ونمت صناعة تعدين ظهر اتجاه إلى حرمان أصحاب الأرض التى وجدت فيها المعادن من أرضهم . وعلى سبيل المثال إن حقوق التنقيب عن المعادن فى نيجيريا وسيراليون الآن تمتلكها الحكومة البريطانية .

(و) إن الحكومة البريطانية فى غرب أفريقيا محكومة بجبهة التجار المتحدة . والهدف الأساسى لهذه الجبهة هو استغلال الشعب . ولهذا وصل السكان الوطنيون اقتصاديا إلى حال ميئوس منها .

(ز) عند يُكرَهُ قطر على أن يعتمد على محصول واحد كالكاكاو مثلا من أجل سوق احتكارية واحدة ، وعند يُجبر على أن يزرع ما يزرع للتصدير وحده ، على حين يجد عماله وزرّاعه أنفسهم فى الوقت ذاته فى قبضة صاحب رأس المال ، فإنه يصبح من الواضح أن حكومة ذلك القطر عاجزة عن الاضطلاع بمسئولية هذا القطر الاقتصادية .

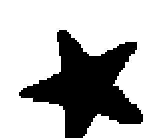
٣ – اجتماعيا :

(ا) إن المنظمات والمؤسسات الديمقراطية لشعوب غرب أفريقيا قد تدخل فيها الحكم الأجنبيّ ، وإن هذا الحكم لم ينهض بحالة السكان التعليمية والصحية والغذائية . بل على العكس لقد تغاضى عن الأمية بين الجماهير ، والمرض ، وسوء التغذية ، والدعارة ، وشرور ومفاسد اجتماعية أخرى كثيرة .

(ب) إن الإرساليات التبشيرية فى غرب أفريقيا تساند الدول الأجنبية فى استغلال سكان هذه البلاد اقتصاديا وسياسيا .

وإزاء كل هذه الأحوال ، فنحن ، أعضاءَ وفود غرب أفريقيا ، نعلن : –

إن الاستقلال التام المطلق لشعوب غرب أفريقيا هو الحل الوحيد للمشكلات القائمة !



مؤتمر

الدول الافريقية المستقلة

أكرا

١٥ - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨



فندق الأمباسادور فى أكرا (مكيف الهواء)

قرارات مؤتمر أكرا

القرار الأول : تبادل وجهات النظر الخاصة بالسياسة الخارجية

بعد أن تبادل المؤتمر وجهات النظر في نطاق واسع وبعد أن وصل إلى اتفاق إجماعي فيما يختص بالأهداف والأسس الجوهرية، ورغبة من المؤتمرين في انتهاج سياسة خارجية مشتركة تستهدف حماية الاستقلال القومي الذي تحقق بمشقة كبرى والسيادة والوحدة الإقليمية للدول الأعضاء في المؤتمر معرباً عن عظيم أسفه لانقسام العالم إلى معسكرين متعاديين .

أولا — يؤكد المؤتمر الأسس الجوهرية الآتية :

(ا) الولاء المطلق لميثاق «الأمم المتحدة» وتدعيم واحترام القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة .

(ب) التمسك بالأسس التي فصلت تفصيلا في مؤتمر باندونج وهي :

١ — احترام الحقوق الجوهرية للإنسان والأهداف والأسس التي وضع من أجلها الميثاق .

٢ — احترام سيادة الدول الأعضاء جميعاً وسلامة أراضيها .

٣ — الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس البشرية، والمساواة للدول جميعاً كبيرها وصغيرها .

٤ ــ الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة من الدول .

٥ ــ احترام حق كل دولة على حدة فى الدفاع عن نفسها منفردة أو بالاشتراك مع دول أخرى طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

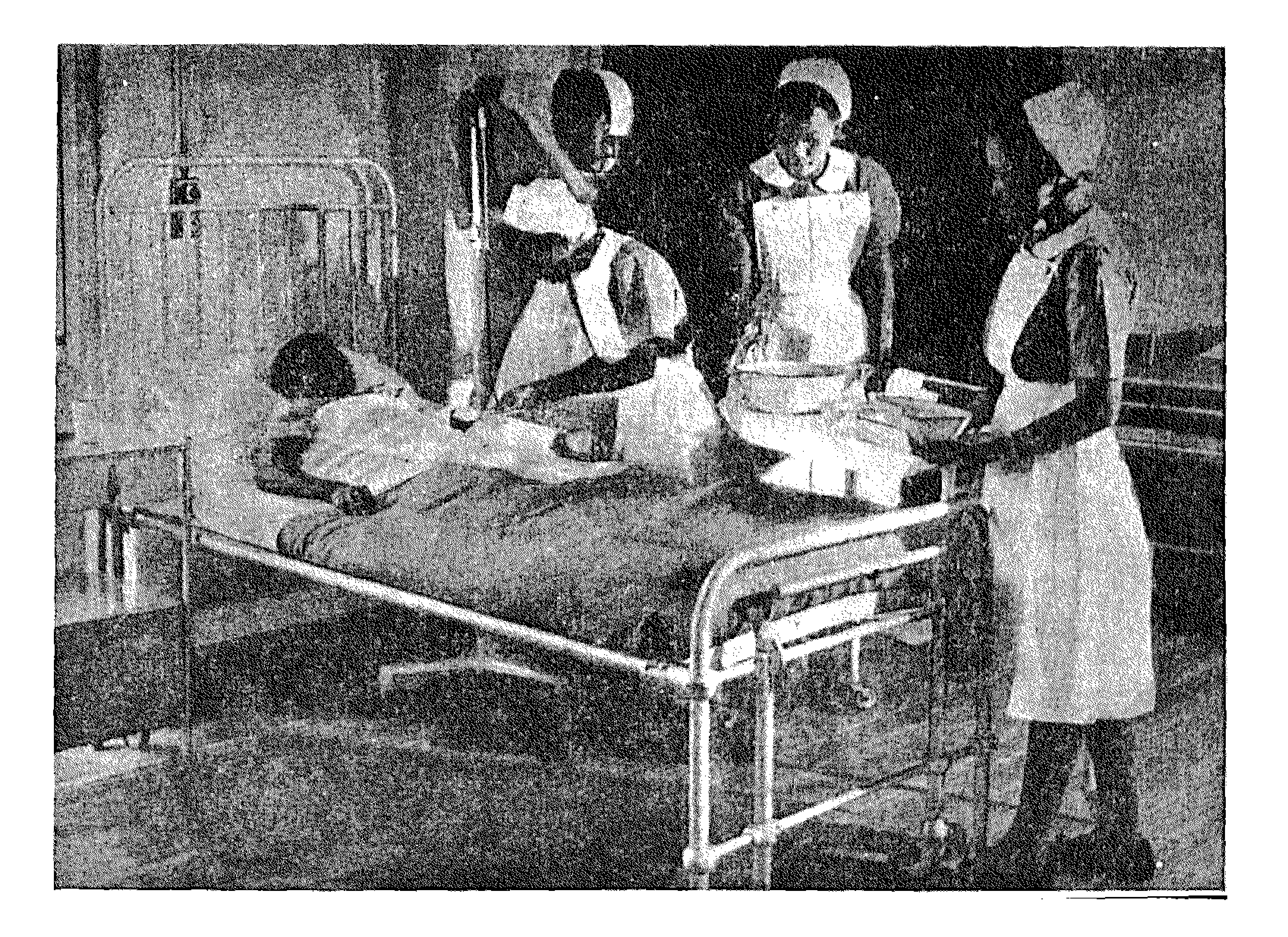
٦ ــ الامتناع عن استخدام أساليب الأمن الجماعى لخدمة أغراض أية دولة من الدول الكبرى . وكذا الامتناع عن استخدام وسائل الضغط التى تفرضها دولة على أخرى .

٧ ــ الامتناع عن أية أعمال من شأنها العدوان ، أو الوعيد ، أو استعمال القوة ضد أراضى أية دولة ، أو تهديد استقلالها السياسى .

٨ ــ تسوية جميع الخلافات الدولية بالطرق السلمية كالمفاوضات ، أو محاولات التوفيق ، أو التحكيم ، أو القضاء الدولى ، أو أية وسائل سلمية أخرى تلجأ إليها الدول التى تعنيها المشكلة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٩ ــ تدعيم أسباب التعاون الدولى والمصلحة المتبادلة .

١٠ ــ احترام العدالة والالتزامات الدولية .



فى مدرسة الممرضات بكوماسى

ثانياً — يؤكد المؤتمر إيمانه بأن كل الأعضاء فيه ستتفادى التقيد بأى إجراء
يكون من شأنه الإضرار بمصالحها وحرياتها .

ثالثاً — يؤمن المؤتمرون بأن اتفاقهم الكامل فى وجهات النظر فيما يتعلق بالأسس
الجوهرية للسياسة سيكون كفيلا بإبراز شخصية إفريقية لها طابعها
الخاص الذى ينطق بصوت واحد ، دفاعاً عن قضية السلام ، بالتعاون
مع الأمم المحبة للسلام فى الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية .

القرار الثانى : مستقبل البلاد غير المستقلة فى أفريقيا

إن مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة إيماناً منه بأن بقاء الاستعمار فى أية
صورة من الصور أو وضع من الأوضاع إن هو إلا تهديد لأمن الدول
الإفريقية واستقلالها ، كما أنه يهدد السلام العالمى .

ونظراً لأنه يرى أن مشاكل المستعمرات الإفريقية ومستقبلها ليس من
قبيل المشكلة الخاصة التى تعنى الدول الاستعمارية وحدها ولكنها مسئولية
جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وخاصة الدول الإفريقية المستقلة .

ونظراً لأنه مقتنع بضرورة تحديد تاريخ لتحقيق استقلال كل
مستعمرة طبقاً لإرادة شعبها ونصوص ميثاق الأمم المتحدة .

١ — يدعو الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق إلى احترام ميثاق الأمم
المتحدة بهذا الشأن ، وأن تتخذ الإجراءات العاجلة نحو تنفيذ نصوص

الميثاق والأمانى القومية للشعوب المحكومة ، وهى حق تقرير المصير والاستقلال طبقاً لإرادة هذه الشعوب .

٢ ــ يدعو الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق إلى الامتناع عن فرض أساليب الضغط والتعسف فى هذه المناطق ، وإلى احترام كافة الحقوق الإنسانية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العام لحقوق الأنسان .

٣ ــ يدعو الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق إلى أن تبادر على الفور بإنهاء أى لون من ألوان التفرقة العنصرية فى هذه البلاد .

٤ ــ يوصى المؤتمر بأن كل الدول الأعضاء فيه ينبغى أن تتقدم بأية مساعدة ممكنة للبلاد المحكومة ، وذلك فى صراعها نحو تحقيق تقرير المصير والاستقلال .

٥ ــ يوصى المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المجتمعة فى « أكرا » بأن توفر كافة التسهيلات لتدريب وتعليم شعوب البلاد المحكومة .

٦ ــ يقرر المؤتمر أن يوم ١٥ أبريل من كل عام يعتبر عيداً قومياً يحتفل به بوصفه « عيد الحرية فى إفريقيا » .

القرار الثالث : مشكلة الجزائر

إذ يعرب المؤتمر عن قلقه الشديد بسبب استمرار الحرب فى الجزائر وإنكار فرنسا لحقوق شعب الجزائر فى الاستقلال وحق تقرير المصير ، على

الرغم من القرارات المختلفة التى أصدرتها الأمم المتحدة، وكذا سلسلة النداءات التى استهدفت تسوية سليمة وخاصة تلك المساعى الخيرة التى تقدم بها رؤساء حكومات المغرب وتونس .

ونظراً لما يراه المؤتمر من أن الحالة القائمة فى الجزائر تنطوى على تهديد للسلم الدولى، وأمن إفريقيا بصفة خاصة :

١ — يقرر المؤتمر حق شعب الجزائر فى الاستقلال وتقرير المصير .

٢ — يأسف المؤتمر عظيم الأسف لاستمرار المعارك الدموية وسفك الدماء نتيجة لاستمرار الحرب فى هذه البلاد .

٣ — يناشد المؤتمر فرنسا :

(ا) بأن تعترف بحق شعب الجزائر فى الاستقلال وتقرير المصير .

(ب) أن تنهى كل الأعمال الحربية وتسحب جيوشها من الجزائر .

(ج) أن تبدأ فوراً مفاوضات سليمة مع جبهة التحرير الجزائرية تستهدف الوصول إلى تسوية نهائية عادلة .

٤ — يناشد المؤتمر كل الدول المحبة للسلام أن تطلب إلى فرنسا انتهاج سياسة تتفق مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

٥ — يناشد المؤتمر كل الدول الصديقة لفرنسا وحلفائها أن تتحاشى أية مساعدة مباشرة لفرنسا فى عملياتها الحربية فى الجزائر .

٦ — يؤكد عزمه على بذل كل ما يمكن من جهود لمساعدة شعب الجزائر

فى تحقيق استقلاله .

٧ - يوصى المؤتمر بأن تصدر حكومات الدول الإفريقية المستقلة إلى ممثليها فى الأمم المتحدة بأن يكونوا على اتصال وتشاور دائم بين بعضهم بعضاً بشأن الموقف فى الجزائر ، وإبلاغ هيئة الأمم المتحدة بشأن الأوضاع هناك ، وأن يناشدوهم المساعدة فى تحقيق تسوية سليمة عادلة . كما أنه يتعين عليهم أن يوصوا دولهم باتخاذ إجراءات تكفل إحاطة الرأى العام العالمى علماً بالأوضاع القائمة فى الجزائر .

القرار الرابع : التفرقة العنصرية

إن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة ، اعتقاداً منه بأن سياسة التفرقة العنصرية والفصل بين جنس وآخر عمل غير إنسانى ومن قبيل الشر المطلق ، وإيماناً منه بأن التفرقة العنصرية تنطوى على محق للحقوق الجوهرية للإنسان وكرامته إلى الحد الذى توشك أن تصبح معه سرطاناً يسرى فى أنحاء بعض الدول الإفريقية ، حتى ليكاد يغمر القارة فى أعمال العنف وسفك الدماء .

وإذ ينظر بعين القلق الشديد إلى البيان الذى ألقاه رئيس اتحاد جنوب إفريقيا عند إعادة انتخابه ، خاصة بما اعتزم المضى فيه من سياسة قاسية للتفرقة العنصرية واضطهاد الملونين فى جنوب إفريقية :



البوليس النسائى فى أكرا

١ — يستنكر المؤتمر أعمال الاضطهاد والتفرقة العنصرية بكل مظاهرها فى جميع، أنحاء العالم وخاصة فى اتحاد جنوب إفريقيا، وفى اتحاد وسط إفريقيا، وفى كينيا، وفى غيرها من البقاع الإفريقية .

٢ — يناشد المؤتمرون الهيئات الدينية والقادة الروحانيين فى العالم كله تعضيد كل الجهود التى تستهدف استئصال التفرقة العنصرية والفصل بين جنس وآخر .

٣ — يدعو المؤتمر كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وشعوب العالم كله إلى التمسك بقرارات الأمم المتحدة ومبادىء باندونج التى تدين هذه التفرقة الغير مشروعة .

٤ — يدعو المؤتمر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى مضاعفة الجهود التى تستهدف مقاومة واستئصال هذا اللون من المعاملة التى تتنافى مع الكرامة والعدالة .

٥ — يوصى الدول الأعضاء جميعاً باتخاذ إجراء حاسم يعمل على استئصال أية مظاهر أو آثار لهذه التفرقة العنصرية فى بلادها إن وجدت .

القرار الخامس : الإجراءات الواجب إتخاذها لحماية استقلال وسيادة الدول الإفريقية المستقلة وسلامة أراضيها .

إن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة إذ عقد العزم على صيانة استقلال وسيادة وأراضى كل من الدول الأعضاء فيه .

واعتقاداً منه بأن الاتصال والتشاور بين الدول الإفريقية المستقلة — كما هو الحادث فى مؤتمر أكرا — أمر جوهرى ذو أثر فعال فى مساهمتهم من أجل تدعيم السلام :

١ — يعلن عزم كل الدول المشتركة فيه :

(ا) أن تحترم كل دولة من الدول الأعضاء استقلال وسيادة الدولة الأخرى .

(ب) أن تتعاون كل دولة من الدول مع الأخرى فى سبيل ضمان وحماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

(ج) أن تتعاون فيما بينها فى نهضتها التى تستهدف تطور برامجها الاقتصادية والفنية والعلمية ورفع مستوى المعيشة لشعوبها .

(د) أن تلجأ إلى مفاوضات مباشرة لتسوية خلافاتها ، فإذا لزم الأمر لجأت إلى قبول وساطة أو تحكيم الدول الإفريقية المستقلة الأخرى .



شلالات بوتي

٢ – يستنكر المؤتمرون كل تدخل أجنبي موجه ضد استقلال وسيادة. وسلامة أراضى الدول الإفريقة المستقلة .

القرار السادس : توجولاند الموضوعة تحت الإدارة الفرنسية

إن المؤتمر وقد عرض لبحث المذكرة الخاصة بموقف توجولاند الموضوعة تحت الإدارة الفرنسية ، وهى المذكرة المقدمة من حزب جوفنتو ، واستمع إلى البيان الذى ألقاه ممثل هذا الحزب أمام المؤتمر وبإذن منه .

وإذ كان المؤتمر على بينة من أهداف نظام الوصاية الدولى وكذلك الأهداف التى أعلنها مؤتمر باندونج .

ونظراً للأهمية التى يعلقها المؤتمر على المسئولية الخطيرة الملقاة على عاتق المجلس التشريعى الذى سوف ينتخب فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٨ بالنسبة لمستقبل هذه البلاد استناداً إلى الفقرتين ٧ ، ٨ من الجزء التنفيذى من قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

١ – يعبر عن بالغ قلقه بصدد القوانين الانتخابية ، ونظام الانتخابات فى توجولاند .

٢ – يحث السلطات الإدارية الحاكمة على التعاون التام مع مندوب الأمم المتحدة رغبة فى إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة .

القرار السابع : الكمرون الموضوع تحت الإدارة الفرنسية

إن المؤتمر درس المذكرة التى قدمها اتحاد شعوب الكمرون خاصة بالوضع فى الكمرون الموضوع تحت الإدارة الفرنسية، واستمع إلى البيان الذى ألقاه ممثل ذلك الحزب فى المؤتمر وبإذن منه .

وإذ كان على بينة من أهداف نظام الوصاية الدولية وكذا أهداف مؤتمر باندونج .

١ – يستنكر استعمال القوة ضد شعب أعزل فى الكمرون الخاضع للوصاية الفرنسية، لأن مثل هذا الإجراء يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة .

٢ – يدعو الدول القائمة بالإمر أن تتصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأن تعمل على تحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الخاضعة لنظام الوصاية، وذلك عن طريق مفاوضات مباشرة مع ممثليها .

٣ – يناشد الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها لمساعدة شعوب الكمرون لتحقيق أمانيها السياسية المشروعة .

الشئون الاقتصادية والاجتماعية

إن المؤتمر وقد ناقش الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الأعضاء. ونظراً لما تبينه من أن هذه البلاد ذات موارد اقتصادية ضخمة ومتعددة،

معدنية وزراعية وحيوانية .

وتقديراً منه للظروف الاقتصادية القائمة وأنها لم تستغل على الوجه الأكمل الكفيل بتحقيق رفاهية شعوبها .

ونظراً لما يراه من إمكانيات حالية للتبادل التجارى بين الدول الإفريقية المستقلة ، إمكانيات يجب أن تشجع إلى الحد الأقصى .

ونظراً لما يراه من ضرورة اتخاذ الخطوات نحو التحرر الاقتصادى لهذه البلاد .

ونظراً لما أقدم عليه المستعمرون حتى اليوم من تقسيم تعسفى للقارة الإفريقية إلى مناطق اقتصادية وهو تقسيم لا يعترف به المؤتمر .

ونظراً لما يراه من أن إفريقية يجب أن تتطور كوحدة اقتصادية .

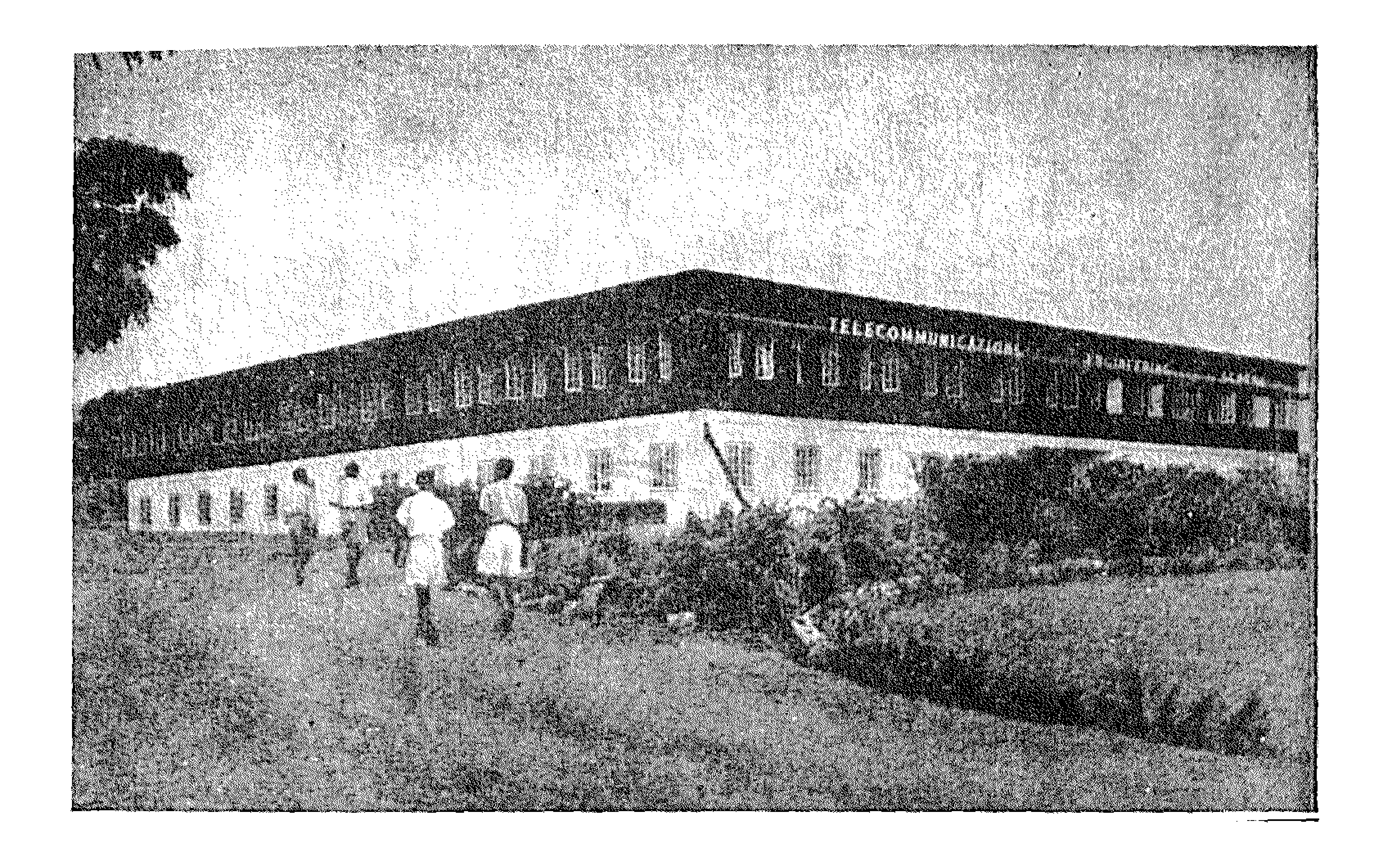
ونظراً لما يراه من أن إدماج البلاد الإفريقية المحكومة فى نطاق الاقتصاد الاستعمارى لا يخدم مصلحة الشعوب الإفريقية .

يوصى الدول الأعضاء

١ — بإنشاء لجنة بحوث اقتصادية فى كل دولة إفريقية مستقلة تكون مهمتها تقدير الأوضاع الاقتصادية ودراسة المسائل الاقتصادية والفنية المتصلة بها .

٢ — إنشاء لجنة مشتركة للبحوث الاقتصادية يناط بها :

(ا) تنسيق المعلومات ، وتبادل وجهات النظر فى الشئون الاقتصادية



مدرسة التلغراف والبريد

والفنية الخاصة بمختلف الدول الإفريقية المستقلة .

(ب) ابتكار الوسائل الكفيلة بتشجيع وتنمية التجارة بين البلاد الإفريقية .

(ح) القيام بالبحوث التفصيلية الخاصة بتقدير إمكانيات التنسيق الاقتصادى الخاص بكل دولة ــ تنسيقاً يؤدى إلى تحقيق تعاون إفريقية كلها .

(د) تدبير الوسائل الكفيلة بتخطيط تنظيمى صناعى مشترك للدول الإفريقية ، ودراسة احتمال إخضاع الموارد المعدنية وغيرها من الإنتاج الإفريقى للدول الإفريقية .

(ه) وضع الاقتراحات التى تكفل للدول الإفريقية المستقلة قبول رؤوس الأموال الأجنبية ، واستخدام الخبراء الأجانب ، وتشجيع التعاون مع الأمم الأخرى بالطريقة التى لا تمس استقلال الدول الإفريقية وسيادتها أو وحدتها .

٣ ــ اتخاذ الخطوات التى تكفل اتصال الدول بعضها ببعض لتبادل المعلومات والبيانات الفنية .

٤ ــ القيام بمشروعات إفريقية مشتركة .

٥ ــ عقد مؤتمرات اقتصادية ومعارض إفريقية .

٦ ــ تدعيم التعاون بين الدول الإفريقية وبين الوكالات المتخصصة التابعة

لهيئة الأمم المتحدة ، وخاصة باللجنة الاقتصادية المقترح إنشاؤها لإفريقيا .

٧ – بذل الجهود المشتركة كلما أمكن ذلك نحو إنشاء طرق مواصلات بين الدول الإفريقية .

٨ – التفكير فى إمكان إنشاء سوق إفريقية مشتركة .

٩ – تقديم التسهيلات لتبادل العمال والمعلومات الخاصة به ، وتشجيع التعاون بين الاتحادات القومية للعمال .

١٠– تقوية أواصر التعاون مع منظمة العمل الدولية .

١١– القيام بجهد مشترك لتفادى الأمراض التى تنتاب الإنسان والنبات والحيوان ،وأن تكافح هجمات الجراد .

١٢– انتهاج سياسة عادلة اجتماعية واقتصادية شأنها توفير أسباب الرفاهية والأمن الاجتماعى لكل من المواطنين .

الشئون الثقافية

إن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة ، بعد أن قام بتبادل وجهات النظر على أوسع نطاق فى جميع النواحى الثقافية المتصلة بجميع الدول المشتركة ، ورغبة فى العمل على نشر ثقافات هذه الدول جميعاً فى أوسع مجال .

(ا) يعلن أنه يتمسك بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤكد المبادىء

التى أقرها مؤتمر باندونج فى إبريل سنة ١٩٥٥ فيما يتعلق بالتعاون الثقافى ، ومن ثم فهو :

١ — يقرر أن الاستعمار يلحق الضرر بالثقافة الوطنية ، وهو بهذا الاعتبار معوق لأى تعاون ثقافى .

٢ — وينادى بتدعيم التعاون الثقافى بين الدول الإفريقية فى محيط التعاون الثقافى العالمى ، مستوحياً روح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) .

(ب) ويوصى المؤتمر جميع الدول الأعضاء فيه بالآتى :

١ — تشجيع وتيسير تبادل المدرسين والأساتذة .

٢ — تشجيع إنشاء المراكز الثقافية فى الدول الأعضاء بشرط موافقة الدولة التى سينشأ فيها المركز ، وطبقاً لقوانينها ونظمها وما جرى عليه العرف فيها .

٢ — تشجيع وتيسير تبادل الطلاب بين الدول الأعضاء ، وأن تعمل كل دولة على تقديم عدد معين من المنح الدراسية لطلاب الدول الإفريقية الأخرى .

٤ — تيسير تبادل المعارض والمواد التعليمية والعلمية والثقافية بما فى ذلك الكتب والدوريات والنشرات والوسائل السمعية والبصرية ، وباقى المواد الثقافية والتربوية .

كلية اشيموتا الثانوية

٥ – التحقق من أن مناهج التاريخ والجغرافيا المقررة فى المدارس والمعاهد التعليمية فى كل دولة تشمل من المادة ما يساعد على تزويد الطالب الإفريقى بمعلومات صحيحة ودقيقة عن أسلوب الحياة، وعن الثقافة فى الدول الإفريقية الأخرى .

٦ – ألا تدخر الدول الأعضاء وسعاً فى مراجعة كتب التاريخ والجغرافيا المقررة ، والمناهج المطبقة فى مدارسها بقصد استبعاد كل المعلومات الخاطئة الناجمة عن السياسة الاستعمارية أو عن النفوذ الأجنبى .

٧ – أن تعمل كل دولة على تنسيق أنظمتها التعليمية فى جميع المراحل مع الدول الأخرى ، وأن تعترف بالشهادات الدراسية والدبلومات والدرجات التى تمنحها المعاهد والجامعات ذات المستوى المتعادل .

٨ – تشجيع تبادل الزيارات بين مختلف منظمات الشباب والمعلمين والصحفيين والعمال والنساء والفنانين والرياضيين وغيرهم ، مع تقديم كل التسهيلات الممكنة .

٩ – القيام بمحاولات جدية لإدخال اللغات الإفريقية الرئيسية فى مناهج المدارس الثانوية والكليات بقصد تيسير التعاون الثقافى المنشود .

١٠ ـ عقد مؤتمرات دورية وغير دورية بين الدول الإفريقية لرجال التربية والعلماء ورجال الأدب والصحفيين وغيرهم بقصد مناقشة المشاكل المشتركة ، ولتقديم كل التسهيلات الممكنة لتحقيق مثل هذه الأغراض .

١١ ـ إبرام اتفاقات ثقافية متبادلة بين الدول الأعضاء تهدف إلى تدعيم التعاون الثقافى .

١٢ ـ تشجيع البحوث الخاصة بالثقافة والحضارة الإفريقية فى جامعات الدول الأعضاء ومعاهدها العليا عن طريق الزمالات التى تنشأ لهذا الغرض .

١٣ ـ تشجيع إنشاء دور إفريقية للنشر ، وبذل الجهود المتناسقة لإصدار مجلة إفريقية تبرز للعالم وللدول الإفريقية ثقافة إفريقية وحضارتها وتطورها ، ويتولى إخراجها وتحريرها إفريقيون .

١٤ ـ تخصيص جائزة سنوية للأعمال التى من شأنها تنمية الوحدة الوثيقة بين الدول الإفريقية ، وإلى تدعيم مبادىء الحرية والصداقة والسلام ، وتلك التى تهدف إلى التعريف بحضارة إفريقية وثقافتها .

١٥ ـ تشجيع ترجمة الكتب التى تتناول الثقافة والحضارة الإفريقية

إلى اللغات الرئيسية للدول الأعضاء، ويكون ذلك مثلا
عن طريق الزمالات التى تنشأ لهذا الغرض .

١٦ – تنظيم دورة رياضية سنوية بين الدول الإفريقية ومهرجان
سنوى للشباب .

١٧ – أن تقوم كل دولة ، فى بلادها ، بإنشاء منظمة محلية
تهدف إلى تدعيم وتنمية التعاون الثقافى بين الدول الإفريقية .

السلام والأمن الدولى

إن المؤتمر إذ يشعر بالفزع مما تقدم عليه الدول الكبرى من استخدام
الطاقة الذرية فى الحرب .

ورغبة منه فى أن تضاعف الدول الكبرى جهودها فى خدمة قضية السلم
والأمن العالمى .

ولأنه يدرك ضرورة تحقيق السلم الدولى من أجل تقدم ورفاهية الشعوب .

وأخذاً فى الاعتبار أنه لا توجد دولة إفريقية ممثلة فى الوقت الحالى فى
المنظمات الدولية المختصة بمسائل نزع السلاح .

١ – يناشد الدول الكبرى بوقف إنتاج الأسلحة الذرية والنووية وإيقاف
جميع تجاربها الذرية ، ليس من أجل السلام العالمى فحسب ولكن

كلية غانة

كرمز لإخلاصها وتمسكها بحقوق الإنسان .

٢ – ينظر بعين القلق ويستنكر بشدة كل التجارب الذرية فى أى جزء من أنحاء العالم وخاصة الاتجاه إلى إجراء مثل هذه التجارب فى الصحراء الكبرى .

٣ – يناشد الدول الكبرى أن تستعمل الطاقة الذرية والنووية فى الأغراض السلمية وحدها .

٤ – يؤكد النظرية القائلة بأن تخفيض الأسلحة التقليدية أمر جوهرى للاحتفاظ بالسلام والأمن العالمى ، ويناشد الدول الكبرى أن تبذل كل جهودها فى سبيل الوصول إلى تسوية هذه المسألة الهامة .

٥ – يستنكر سياسة استعمال الأسلحة كوسيلة للضغط على الحكومات والتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى .

٦ – يحث الأمم المتحدة على أن تضمن للدول الإفريقية تمثيلا عادلا فى جميع الهيئات الدولية المعنية بمشاكل نزع السلاح .

٧ – يرى أن الاجتماع والتشاور فى المسائل الدولية يجب ألا يقصر على الدول الكبرى .

٨ – يعبر عن شديد قلقه بسبب عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ويطالب الدول الأعضاء باحترام هذه القررات ، ويحث على إجراء تسوية عادلة سلمية للمشاكل المعلقة والتى تهدد السلام العالمى .

٩ — يعبر عن شديد قلقه بسبب مشكلة فلسطين التى تعتبر من العوامل التى تهدد السلام والأمن العالمى، ويحث على إيجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية .

١٠— يعبر عن شديد قلقه بالنسبة لمشكلة جنوب غرب إفريقيا وغيرها من المشاكل المماثلة التى تعتبر من العوامل التى تهدد الأمن والسلام العالمى ، ويحث على إجراء تسوية عادلة لهذه المشاكل .

إيجاد جهاز دائم للتشاور والتعاون :

إن مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة وقد اقتنع اقتناعاً تاماً بضرورة إنشاء جهاز للتشاور والتعاون .

١ — يوافق على جعل مندوبى الدول المشتركة الدائمين لدى الأمم المتحدة الجهاز الدائم غير الرسمى ، وتكون مهمته :

(ا) تنسيق جميع المسائل التى تهم جميع الدول الإفريقية .

(ب) عمل التوصيات وبحث الخطوات العملية التى يمكن اتخاذها لتنفيذ قرارات هذا المؤتمر والمؤتمرات المماثلة القادمة .

(ج) إعداد الترتيبات الأولية للمؤتمرات المستقبلة للدول الإفريقية المستقلة .

٢ — يوافق المؤتمر على عقد اجتماعات لوزراء الخارجية وغيرهم من الوزراء

والخبراء من وقت لآخر وحسبما تقضى الظروف ، لبحث ومواجهة مسائل معينة تهم جميع الدول الإفريقية .

٣ – يوافق المؤتمر على أن يعقد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة مرة كل سنتين على الأقل .

٤ – يوافق المؤتمر على عقد المؤتمر القادم فى مدى السنتين القادمتين ويقبل الدعوة الكريمة الموجهة إليه من الحكومة الأثيوبية لعقد المؤتمر القادم فى « أديس أبابا » .

مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة

الإعلان الختامى

نحن ممثلى الدول الإفريقية المجتمعين فى أكرا فى مؤتمرنا الأول – تقديراً منا للمسئولية الملقاة على عاتقنا تجاه الإنسانية خصوصاً الشعوب الإفريقية ، ورغبة فى تأكيد شخصيتنا الإفريقية فى دفاعها عن قضية السلم ، نعلن عن إخلاص وعقيدة ولاءنا المطلق لميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان والإعلان الذى صدر عن الدول الأسيوية الإفريقية فى مؤتمر باندونج .

ونحن نعلن ونؤكد بالإضافة إلى هذا وحدة شعوبنا، والتكافل

بيننا وبين الدول المحكومة فى إفريقيا ، كما نعلن صداقتنا لشعوب الأرض قاطبة — كما نعلن أننا قررنا الاحتفاظ بوحدة الهدف والجهود التى تطبع نشاطنا فى المجال الدولى — تلك الوحدة التى تمخضت عنها جهودنا فى هذا المؤتمر التاريخى — كما اعتزمنا فى الوقت نفسه الدفاع عن استقلالنا الذى تكلف ثمناً باهظاً ، والتمسك بسيادتنا وسلامة أراضينا ، كما قررنا انتهاج سياسة واحدة خارجية ذات طابع جوهرى واحد حتى يتاح للشخصية الإفريقية أن تلعب دورها فى خدمة قضية السلام العالمى بالاشتراك مع كافة الأمم المحبة للسلام.

ولقد تعاهدنا على أن نبذل أقصى الجهد تفادياً لأية ارتباطات أو التزامات يكون من شأنها إقحام بلادنا فى مشاكل تضر بمصالحها وحريتنا — كذلك تعاهدنا على الاعتراف بحق الشعوب الإفريقية فى الاستقلال وتقرير المصير ، واتخاذ الإجراء السريع لكفالة هذه الحقوق ولكفالة حق الشعب الجزائرى كذلك فى الاستقلال وتقرير المصير بخطى سريعة نحو تحقيق هذا الهدف للشعب الجزائرى بكل وسائل الضغط الممكنة — كذلك قد صممنا على استئصال أسباب التفرقة العنصرية بكافة الوسائل فى أية صورة قائمة من صورها وعلى إقناع الدول الكبرى بضرورة الإقلاع عن إنتاج وتجربة الأسلحة الذرية والطاقة النووية وتخفيض الأسلحة المتعارف عليها .

أضف إلى هذا أننا — وقد أصبحنا على بينة من حاجتنا إلى رفع

مستوى المعيشة لشعوبنا عن طريق الاستقلال الكامل الغير منقوص لمواردنا وإنتاج أراضينا – قد تعاهدنا على تنسيق خططنا الاقتصادية عن طريق جهود اقتصادية، مشتركة ودراسة للإمكانيات الاقتصادية والأساليب الفنية والمشاكل التى تتعلق بها فى بلادنا – كذلك قد تعاهدنا على تنمية اقتصادياتنا وفق البرنامج المنسق، سواء أكان ذلك عن طريق جهودنا الفردية ، أو بمساهمة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . هذا بالإضافة إلى الخطوات التى قررنا اتخاذها لتنمية التجارة بين بلادنا ، وذلك عن طريق تنمية وسائل المواصلات بيننا ، وتشجيع استثمار الأموال الأجنبية فى بلادنا على ألا يكون لذلك أدنى مساس باستقلالنا وسيادتنا وسلامة أراضينا .

ورغبة منا فى حشد الجهود الإنسانية فى بلادنا كلها فى خدمة أهدافنا الاجتماعية والثقافية فقد قررنا عمل كل التسهيلات الممكنة لتبادل المدرسين والأساتذة والطلاب والمعارض وكذلك كل ما يتصل بالأداة التربوية والثقافية والعلمية بالشكل الذى يكفل تحسين العلاقات الثقافية بين الشعوب الإفريقية، والمزيد من المعرفة التى تأتى عن طريق نشاط الشباب والألعاب الرياضية وغيرها، وسوف نعمل على تشجيع دراسة الثقافة الإفريقية والتاريخ والجغرافيا فى معاهد الدول الإفريقية، ونتخذ الإجراء الكفيل بتوجيه هذه الدراسات التوجيه السديد فى كل دولة من دولنا الإفريقية .

TOWARDS COLONIAL FREEDOM

Dr. KWAME NKRUMAH



AD 1957

FREEDOM AND JUSTICE

الإشعاع الفني



DAR AL-MAAREF, CAIRO